

دراسة
الماجستير
في
الدراسات
العليا

جامعة النجاح الوطنية - نابلس
كلية الدراسات العليا

التوقيت في الأحوال الشخصية

اعداد الطالب

جمال محمد محمودازهير

اشراف

الدكتور / مروان علي القدومي

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

التوقيت في الأحوال الشخصية

إعداد الطالب
جمال محمد محمود زهير

إشراف
الدكتور مروان علي القدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الفقه والتشريع بكلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية - نابلس
نوقشت بتاريخ 2001/11/14 وأجيزت بنجاح

التوقيع
.....
.....
.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة
د. مروان علي القدومي رئيساً ومشرفاً
د. شفيق موسى عياش ممتحناً خارجياً
د. عبد المنعم جابر أبو قاهوق ممتحناً داخلياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح والدي، ربِّ أرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

إلى زوجتي التي ضعت بوقتها لأجلي

إلى إخواني، وأخواتي

إلى أبنائي، وبناتي

أقدم ثمرة هذا الجهد... حباً وإخلاصاً

شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، أحمده حمدا يليق بذاته وصفاته، «رَبُّ أَوْزَعِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ» الأحقاف آية ١٥ .

انطلاقاً من هذا المعنى الكريم، واعترافاً بالفضل، أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى جميع أساتذتي الكرام الذين تلقيت أشرف العلوم على موائدهم، أخص بالذكر فضيلة الدكتور: مروان علي القدومي الذي أولى هذه الدراسة مزيد عناية واهتمام، فكان يتتبعها كلمة كلمة؛ يفضّل علي بتوجيهاته الكريمة.

وأقدم بعظيم الامتنان وخالص الشكر إلى عميد كلية الشريعة، ورؤساء أقسامها، وأساتذتها الكرام

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والحكم فضيلة الدكتور شفيق عيَّاش وفضيلة الدكتور عبد المنعم أبو قاهوق، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة لتهدئتها، وتخليصها من الأخطاء والهتات، فجزاهم الله عنّي كل خير .

كما أتقدم بخالص شكري إلى الأخوة في مكتب التربية والتعليم/محافظة قباطية. أخص بالذكر قسم الإشراف، ممثلاً برئيس القسم الأخ، ميسرة، على ما قدّموه لي من عون ومساعدة .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر للأخ الحبيب محمود زهير على ما خصني به من عناية وكل من الأخوة، الأستاذ، محمود محمد ربيعة، مشرف اللغة العربية الذي تفضل بقراءة هذه الدراسة وتصويب الأخطاء فيها. والأخ، مشرف اللغة الانجليزية الأستاذ، خالد عبد الله، والأخوة: الأستاذ فاروق محمد كميل الذي لازمني طيلة إعداد هذه الرسالة مضحياً بوقته. والأستاذ، محمد عبد الله نصار، الذي تفضل بمساعدتي في طباعة هذه الرسالة، والأستاذ، عبد الفتاح، وعبد الغني الشمالي، سميح صدقي والأخوة رامي عواد، أبو أيمن مكتبة المسجد الكبير، جنين"، وإلى كل من أسهم، وساعد، لهم مني خالص الشكر وعظيم الامتنان.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرس الموضوعات
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
ا	المقدمة
الفصل التمهيدي	
الوقت وتسخيره للإنسان	
8	المبحث الأول: مفهوم الوقت.....
8	المطلب الأول: معنى الوقت عند العلماء.....
9	المطلب الثاني: مفهوم الزمن.....
11	المطلب الثالث: ذكر الزمن والوقت في القرآن الكريم والسنة
13	المبحث الثاني: الحكمة من خلق الليل والنهار.....
13	الأولى: التذكير بنعم الله تعالى
14	الثانية: التذكير بعظمة الله تعالى وقدرته.....
15	الثالثة: التذكير بالبعث
16	الرابعة: معرفة السنين والحساب.....
17	الخامسة: ربط الأحكام الشرعية بحركة الليل والنهار ...
علاقة الوقت بالعبادات:	
18	— المسألة الأولى: وقت وجوب الزكاة.....
21	— المسألة الثانية: ربط الوقت بالصوم.....
المبحث الثالث: دلالة الوقت وأهميته	
23	المسألة الأولى: دلالة الليل والنهار وعلاقته بالحساب.....

23 المسألة الثانية :السنة القمرية والسنة الشمسية
24المطلب الثاني:أهمية الوقت
27المطلب الثالث:شتم الوقت
28موقف السنة من شتم الوقت

الفصل الأول

التوقيت في النكاح

31المبحث الأول:البلوغ عند الذكور والاناث
31 مفهوم البلوغ
32أمارات البلوغ
32الأولى:الاحتلام
34الثانية:الحبل
34الثالثة:الحيض
35الرابعة:الإنبات
37الخامسة:التقدير بالسن
40المبحث الثاني:نكاح الصغار
40مباشرة الصغير الزواج بنفسه
41قيام الأب وغيره بتزويج الصغير
41المسألة الأولى:مباشرة الأب تزويج ابنه الصغير وصغيرته البكر
43المسألة الثانية:تزويج غير الأب للصغير والصغيرة البكر
46المسألة الثالثة:النِّيب الصغيرة
48المبحث الثالث:توقيت عقد الزواج
48المسألة الأولى:نكاح المتعة
55المسألة الثانية:النكاح المؤقت
56المسألة الثالثة:العقد المعلق على الطلاق
57المبحث الرابع: التوقيت في المهر
57حُكم الصداق وحكمة مشروعيته
58المطلب الأول:تعجيل المهر وتأجيله
58المسألة الأولى:وقت استحقاق المهر المؤجل إلى أجل مجهول
58المسألة الثانية:المهر المؤجل مطلقاً

59المسألة الثالثة: المهر المطلق.....
60المطلب الثاني:الأوقات التي يستقر فيها الصداق.....
60الفرع الأول:استقرار الصداق كاملا للزوجة.....
62الفرع الثاني:استقرار نصف الصداق للزوجة.....
الفصل الثاني	
التوقيت في الرضاع والحضانة	
64المبحث الأول:التوقيت في الرضاع.....
65المطلب الأول:حكم الرضاع.....
66المطلب الثاني:تحديد سن الرضاع.....
69المطلب الثالث:صفة المرأة المرضعة.....
70المبحث الثاني:التوقيت في الحضانة.....
71معنى الحضانة عند العلماء.....
71المطلب الأول:مدة حضانة الذكر عند النساء.....
72المطلب الثاني:نهاية حضانة الأنثى.....
73المطلب الثالث:مرحلة التخيير.....
76المطلب الرابع:الأثار المترتبة على انتهاء الحضانة.....
76الفرع الأول: آثار انتهاء حضانة الذكر.....
77الفرع الثاني:آثار انتهاء حضانة الأنثى.....
الفصل الثالث	
التوقيت في الطلاق	
79المبحث الأول:أنواع الطلاق وآثاره.....
80حكم الطلاق وحكمة مشروعيته.....
80المطلب الأول:معنى الطلاق السني والطلاق البدعي.....
82المسألة الأولى:وقوع الطلاق البدعي.....
85المسألة الثانية:حكم الرجعة في الطلاق البدعي.....
87المسألة الثالثة:الطلاق المضاف إلى أجل.....
89المطلب الثاني:تقسيم الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها.....
القسم الأول:الطلاق الرجعي	
89المسألة الأولى:مفهوم الرجعة وطريقة حصولها.....
91المسألة الثانية:انتهاء مدة الرجعة.....

95	المسألة الثالثة: أحكام الرجعة وآثارها.....
	القسم الثاني: الطلاق البائن
97 أنواع البينونة الصغرى وآثارها.....
97 البينونة الكبرى.....
99 المبحث الثاني: التوقيت في العدة.....
99 المطلب الأول: مفهوم العدة وحكمة مشروعيتها.....
100 المطلب الثاني: موجبات العدة وأنواعها.....
100 النوع الأول: المععدة بوضع الحمل.....
102 تحديد وقت انتهاء عدة الحامل.....
103 النوع الثاني: العدة بالأقراء.....
105 النوع الثالث: العدة بالأشهر.....
105 القسم الأول: عدة الصغيرة والأيسة.....
106 كيفية احتساب العدة بالأشهر.....
107 القسم الثاني: عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل.....
108 بدء احتساب عدة المتوفى عنها زوجها.....
109 المبحث الثالث: التوقيت في الإيلاء.....
109 المطلب الأول: مفهوم الإيلاء وحكمه.....
110 المطلب الثاني: مدة الإيلاء.....
112 المطلب الثالث: احتساب مدة الإيلاء.....
112 المطلب الرابع: رجوع المولى في مدة الإيلاء.....
113 الآثار المترتبة على وقوع الإيلاء.....
الفصل الرابع	
التوقيت في الميراث والوصايا	
115 المبحث الأول: موت المورث.....
115 المطلب الأول: مفهوم الميراث.....
116 لمطلب الثاني: ميراث المفقود.....
116 المسألة الأولى: تحديد المدة التي يحكم فيها بموت المفقود.....
119 المسألة الثانية: وقت ميراث الحي لتركه المفقود.....
120 المسألة الثالثة: ميراث الغرقى والحرقي والهدمي.....
123 المطلب الثالث: الموت التقديري.....

123 مقدار الغرة.
124 قيمة الغرة بالدينار
125 المطلب الثالث: وقت ميراث المرتد.
125 المسألة الأولى: مفهوم الردة.
125 المسألة الثانية: مصير أملاك المرتد.
128 المسألة الثالثة: لحوق المرتد بدار الحرب.
129 المبحث الثاني: حياة الوارث.
129 المطلب الأول: مفهوم الحمل وشروط توريثه.
130 ثبوت الحياة بالإستهلال
131 المطلب الثاني: ما يوقف للحمل من ميراث.
132 المقدار الذي يوقف للحمل
134 المطلب الثالث: حالات توريث الحمل.
140 المبحث الثالث: موت الموصي.
140 المطلب الأول: مفهوم الوصية.
141 المطلب الثاني: وقت ثبوت الملك للوصية.
145 المبحث الرابع: موت الموصى له.
145 المسألة الأولى: موت الموصى له قبل موت الموصي.
145 المسألة الثانية: موت الموصى له بعد موت الموصي.
147 المسألة الثالثة: الوصية للميت.
148 المسألة الرابعة: الوصية للحمل.

الفصل الخامس

التوقيف في النسب

151 المبحث الأول: أقل مدة الحمل.
151 موقف الطب من أقل مدة الحمل.
152 المبحث الثاني: أكثر مدة الحمل.
153 موقف الطب من أكثر مدة الحمل.
156 المبحث الثالث: ثبوت النسب.
156 ثبوت النسب بالفراش.
159 المطلب الثاني: الحالات التي لا يثبت فيها النسب.

161الخاتمة
167مسارد الآيات القرآنية
172مسرد الأحاديث والآثار
176ملحق الأعلام
185مسرد المراجع
199الملخص بالانجليزية

فهرس الملاقق

الصفحة	الموضوع
167	مسرد الآيات القرآنية
172	مسرد الأحاديث والآثار
176	ملحق الأعلام
185	مسرد المراجع

الملخص

اهتم الإسلام بالوقت وبين قيمته في ميزان الله سبحانه وتعالى ، وانطلاقاً من ذلك كان الهدف من هذه الدراسة إبراز قيمة الوقت وبيان أثره على الأحكام الشرعية في جانب الأحوال الشخصية فجاءت هذه الدراسة في خمسة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي والمقدمة والخاتمة. الفصل التمهيدي: وقد تناولت فيه مفهوم الوقت ، والحكمة من خلق الليل والنهار ، وأثر كل من التقويم القمري والشمسي على الحكم الشرعي ، كما ظهر ذلك على مقدار الزكاة والصيام. كما بينت في هذا الفصل موقف الإسلام ممن يعتقد التأثير في الزمان فينسب إليه الحوادث فيسبته ويشتمه.

الفصل الأول: تحدثت فيه عن أمارات البلوغ المتفق عليها والمختلف فيها عند العلماء ، ثم تناولت فيه تزويج الصغار وموقف الإسلام من توقيت عقد الزواج ، وتقسيم المهر إلى معجل ومؤجل ، والوقت الذي تستحق فيه الزوجة كامل المهر ومؤجله.

الفصل الثاني: تناولت فيه موضوع الرضاع والحضانة ؛ حيث جعل الإسلام الإرضاع حقاً للطفل في مدة الحولين وبيّنت التحريم بالرضاع في هذه المدة . كما تحدثت عن مدة حضانة كل من الذكر والأنثى والآثار المترتبة على ذلك ، وكان قصد الإسلام من بيان مدة الحضانة حفظ المحضون من الضياع والإفساد.

الفصل الثالث: وتناول هذا الفصل معنى الطلاق وحكمه وأقسامه ، وحرمة إيقاع الطلاق البدعي لما فيه من الإضرار بالزوجة ، ثم تعرضت إلى رأي الفقهاء في مفهوم القرء هل هو الطهر أم الحيض ، وبيّنت الآثار المترتبة على هذا الخلاف. كما تناول الفصل مفهوم العدة وأنواعها ، وبيّن العلماء كيفية احتساب العدة من حيث ابتداء كل نوع وانتهائه والآثار المترتبة على ذلك ، ثم تناول الفصل مفهوم الإيلاء ومدته ، وبيّن الفقهاء كيفية احتساب المدة وما يترتب على وقوع الإيلاء من آثار.

الفصل الرابع: وتناول التوقيت في الميراث والوصايا ، حيث اعتبر الإسلام موت المورث شوطاً في تقسيم التركة ، وموت المورث إما أن يكون حكماً أو تقديراً كما في المفقود ، فقد بين الفقهاء المدة التي يُحكم فيها بموت المفقود . وكذلك بيّن الفقهاء كيفية ميراث الذين يموتون في وقت واحد . ثم تناول الفصل رأي الفقهاء في المرتد ومصير أملاكه . أمّا الموت التقديري فيكون في حالة سقوط الجنين ميتاً ، فقد قدر الإسلام له دية مورثة .

والجنين في بطن أمه يؤثر على حصص الورثة من حيث الذكورة والأنوثة ؛ لذا ذكر الفقهاء الحالات التي يرث فيها الحمل ، وما يوقف له من التركة .

وتناول الفصل مفهوم الوصية ووقت ثبوت الملك لها ؛ حيث يتأثر تملك الوصية بموت الموصي والموصى له ، ثم بين الفقهاء حكم الوصية للميت والحمل .
أما الفصل الخامس فقد جاء فيه اتفاق العلماء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، واختلفوا في أكثر مدة الحمل ، ويقرر الطب أنها تسعة أشهر ؛ حيث يتفق ذلك مع رأي جماعة من الفقهاء .
وتُختَم الدراسة ببيان طريقة ثبوت النسب ؛ حيث ذكر الحنفية أن النسب يثبت بمجرد العقد خلافاً للجمهور الذين اشترطوا العقد مع الدخول ، وكانت دوافعهم حماية الأنساب والمحافظة عليها .

هكذا حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على قيمة الوقت وأثره على الأحكام الشرعية ، من أجل إيلاء الزمن المتعلق بالحكم والمحكوم عليه - المكلف - مزيد عناية واهتمام ، ولعل سبب سرّ الإبتلاء بالأحكام يكمن في التقيد بزمن الحكم دون زيادة أو نقصان .

المقدمة

الحمد لله المتفرد في ملكه بعزّ كبريائه، المتفضل بنعمائه على عباده وأوليائه، خلق الليل والنهار عبرة لأولي الأبصار، وأوجد الأهلّة وربط بها هذه الملة، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^①.

وأشهد أن لا إله إلا الله الأول قبل كل أول، والآخر بعد كل آخر، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله بين قيمة الزمان وأثره على تصرفات الإنسان فقد قال: (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السماوات والأرض، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السماوات والأرض منها أربعة حُرُمٌ ثلاث متواليات وواحد فرد: ذو القعدة، ذو الحجة، والمحرم، ورجب الذي بين جمادي وشعبان).^② وبعد:

فإن الله سبحانه أسبغ علينا نعماً لا تُعدّ ولا تحصى، ظاهرة وباطنة، فمن نعمه الظاهرة، نعمة الوقت، هذه النعمة التي جعلها الله سبحانه مظهراً من مظاهر قدرته وعجائب صنعته، أثراً يدل على وجوده بعد جوده ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾^③. فانه سبحانه سخّر الزمان للإنسان ليتمكن من خلاله تبصير شؤونه والقيام بأمر معاشه ومعاده ومعرفة السنين والحساب؛ إذ لولا ذلك لتعطلت مصالح البشر الدنيوية والدنيوية، فالزمن عجلة الحياة ودولاب حركتها، فبالزمن عرفنا بداية الحياة وبسه نعرف نهايتها، فالنهاية بداية البداية، حيث تنتهي الحياة بتعطيل حركة الشمس بعد تكورها وذهاب نور القمر والنجوم بعد طمسها، فتتوقف عقارب الحياة وتنتهي بقيام الساعة لبداية حياة لا نهاية لها خالية من علامات العد والحساب، والليل والنهار الناشئة عن وجود الشمس والقمر ﴿ لَا يَسْرُونَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾^④.

إن إرادة الله سبحانه قضت أن ترتبط الأحكام بالأهلّة، فالعبادات في الإسلام نجدها إما زمانية أو مكانية أو زمانية مكانية، كالصلاة والزكاة والصوم والحج.. الخ.

① سورة البقرة آية 189

② صحيح البخاري مطبوع مع فتح الباري 329/8 برقم 9662 .

③ سورة الفرقان آية 62 .

④ سورة الإنسان آية 13 .

ولمّا كان للزمان من الأثر الكبير على الحكم الشرعي من حيث وجوده وعدمه وفعله وتركه، فهو كالعلة التي تدور مع معلولها وجوداً وعدمًا؛ هذا الأثر كان سبباً رئيساً دفعني لاختيار هذا الموضوع الذي انحصرت أسبابه في جملة مما يأتي:

أسباب اختيار الموضوع :

1. قلة من كتب في هذا الموضوع — فيما أعلم — .
2. بيان قيمة الزمن ومكانته، وأنه نعمة أنعم الله بها على الإنسان لتقوم به حياته .
3. بيان الآثار المترتبة على المكلف عند قيامه بالتكاليف بسبب تغير الزمن وتقلبه .
4. تأثر المسلمين بالتوقيت الشمسي في معاملاتهم وإدارة شؤونهم وإهمالهم التقويم القمري* الذي اختاره الله سبحانه وتعالى لهم، وربط به أحكام الشريعة، فلو وجّهنا هذا السؤال إلى الناس: في أي شهر قمري نحن؟ وكم مضى من هذا الشهر؟ فإنّ الذين سيجيبون على هذا السؤال قلة قليلة منهم؛ ولعل السبب في ذلك تأثر المسلمين بغيرهم وتقليدهم الأعمى لهم واتباعهم لطرقهم وسننهم، وهذا ما حذّر منه الرسول ﷺ وسعى إلى تحقيقه الكفار في بلاد المسلمين في فترة احتلالهم مما يدعو إلى السخرية والخزي أن نجد أمة -حكّاماً ومحكومين- يتخلّون عن تاريخ وتوقيت ربّط الله سبحانه شرعه به؛ إنها النكسة والردة .
5. الأثر الكبير الذي يتركه الهلال على الحكم الشرعي من خلال ربطه به وتساهل الناس بهذا الأثر أو عدم إدراكهم لحقيقته، فهو يدور معه دوران العلة مع معلولها وجوداً وعدماً في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية كما سيظهر ذلك في الزواج والطلاق والعدة والرضاع والوصايا....
6. التركيز على مسائل في الأحوال الشخصية بالذات لارتباطها بالزمن، وتحقيق الحق فيها، ولم أتعرض لمسائل العبادات وغيرها لتعرض الباحثين لها .

* كل ما ورد في هذه الدراسة من تاريخ يعني التقويم الهجري إلا ما كان مدوّناً بالتقويم الشمسي .

منهجية البحث:

بما أن باب الفقه واسع جداً؛ إذ إنه يتناول العبادات والمعاملات، وهو معين لا ينضب من الأحكام، ولما كانت غالبية الأحكام إن لم تكن كلها مرتبطة بزمن تؤدي فيه فقد اقتصر على مسائل تعتبر من المسائل الهامة والضرورية في الشريعة الإسلامية، حيث حُدد فيها عنصر الميقات الزمني من أجل الوصول إلى معرفته وبيان أثره عليها كي يتم تطبيقها والعمل بها .

وقد جاء منهج البحث على النحو الآتي:

1. التمهيد للرسالة ببيان أسباب اختيار الموضوع، وبيان مكانة الوقت في الإسلام واهتمامه به وحرص الإسلام على توظيفه من خلال النصوص وأقوال العلماء .
2. التعرض إلى المسائل المتعلقة في جانب الأحوال الشخصية وأحكام الأسرة مما تمس الحاجة إليها، حيث يقع الناس حيالها في حيرة واضطراب، من أجل الوصول إلى تحقيق الحق بالدليل ما أمكن.
3. عرض أقوال الفقهاء وبيان أدلتهم ومناقشتها، وترجيح الرأي الذي تقود الأدلة إلى رجحانه.
- 4 ضبط الآيات القرآنية وإسنادها وعزوها إلى مواضعها من كتاب الله عز وجل.
5. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة معتمداً بالدرجة الأولى على الصحيحين .
6. توثيق معلومات البحث ورد كل قول إلى صاحبه والرجوع إلى مصدره متجنباً أخذ رأي مذهب من غير مصدره.
7. التعريف بالمصطلحات والألفاظ الغامضة وتفسيرها، والعرض في الهامش ما يتعلق بالموضوع بهدف تجلية الموضوع والإحاطة الشاملة له من جميع جوانبه .
8. الإشارة إلى النكات واللطائف التي أشارت إليها الآيات بما يتفق مع طبيعة عرض المادة ويخدمها.
9. التعرض إلى قانون الأحوال الشخصية أحياناً، ومقارنته بأقوال الفقهاء .

خطّة البحث:

جاء البحث بعد المقدمة والفصل التمهيدي في خمسة فصول وخاتمة؛ وذلك على النحو

الآتي:

الفصل التمهيدي: الوقت وتسخيره للإنسان.

المبحث الأول: مفهوم الوقت، وقد جعلته في مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: معنى الوقت عند العلماء.

المطلب الثاني: مفهوم الزمن.

المطلب الثالث: ذكر الزمن في القرآن الكريم والسنة .

المبحث الثاني: الحكمة من خلق الليل والنهار .

المبحث الثالث: دلالة الوقت وأهميته، وقد جعلته في مطالب،

المطلب الأول: دلالة الوقت، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: دلالة الليل والنهار.

المسألة الثانية: دلالة السنة الشمسية والسنة القمرية.

المطلب الثاني: أهمية الوقت.

المطلب الثالث: شتم الوقت .

الفصل الأول: التوقيت في النكاح، وقد تناولت فيه أمارات البلوغ، ونكاح الصغار، وتأبيد

الزواج، والمهر؛ وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: البلوغ عند الذكور والإناث .

المبحث الثاني: نكاح الصغار وقد تناول المسائل التالية:

المسألة الأولى: مباشرة الأب تزويج ابنه الصغير وصغيرته البكر .

المسألة الثانية: تزويج غير الأب للصغير والصغيرة البكر .

المسألة الثالثة: النيب الصغيرة.

المبحث الثالث: تأبيد الزواج، وقد تناول المسائل التالية:

المسألة الأولى: زواج المتعة.

المسألة الثانية: النكاح المؤقت.

المسألة الثالثة: العقد المعلق على الطلاق.

المبحث الرابع: التوقيت في المهر، وقد جاء في مطلبين:

المطلب الأول: تعجيل المهر وتأجيله.

- المطلب الثاني: الأوقات التي يستقر فيها الصداق.
- الفصل الثاني: التوقيت في الرضاعة والحضانة، وقد تناول المباحث التالية:
- المبحث الأول: التوقيت في الرضاعة، ويحتوي على المطالب التالية:
- المطلب الأول: حكم الرضاعة.
- المطلب الثاني: تحديد سن الرضاعة.
- المطلب الثالث: صفة المرأة المرضعة.
- المبحث الثاني: التوقيت في الحضانة، وفيه:
- المطلب الأول: مدة حضانة الذكر عند النساء.
- المطلب الثاني: نهاية حضانة الأنثى.
- المطلب الثالث: مرحلة التخيير.
- المطلب الرابع: الآثار المترتبة على انتهاء الحضانة.
- الفصل الثالث: التوقيت في الطلاق، وتناول المباحث التالية:
- المبحث الأول: أنواع الطلاق وآثاره، وقد اشتمل على المطالب التالية:
- المطلب الأول: الطلاق السني والبدعي عند العلماء.
- المطلب الثاني: تقسيم الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها.
- المبحث الثاني: التوقيت في العدة، واشتمل على المطالب التالية:
- المطلب الأول: مفهوم العدة وحكمة مشروعيتها.
- المطلب الثاني: موجبات العدة وأنواعها.
- المبحث الثالث: التوقيت في الإيلاء وفيه المطالب التالية:
- المطلب الأول: تعريف الإيلاء وحكمه.
- المطلب الثاني: مدة الإيلاء.
- المطلب الثالث: احتساب مدة الإيلاء.
- المطلب الرابع: رجوع المولى في مدة الإيلاء.
- الفصل الرابع: التوقيت في الميراث والوصايا، وقد تناول المباحث التالية:
- المبحث الأول: موت المورث، وقد ضم المطالب التالية:
- المطلب الأول: معنى الميراث لغة واصطلاحاً
- المطلب الثاني: ميراث المفقود
- المطلب الثالث: الموت التقديري
- المطلب الرابع: ميراث المرتد
- المبحث الثاني: حياة الورث، وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول:معنى الحمل وشروط توريثه

المطلب الثاني:ما يوقف للحمل من الميراث

المطلب الثالث:حالات توريث الحمل

المبحث الثالث: موت الموصي،وتناول المطالب التالية:

المطلب الأول:معنى الوصية لغة وشرعا

المطلب الثاني:وقت ثبوت الملك للوصية

المبحث الرابع:موت الموصى له،وتناول المسائل التالية:

المسألة الأولى:موت الموصى له قبل موت الموصي

المسألة الثانية:موت الموصى له بعد موت الموصي

المسألة الثالثة:الوصية للميت

المسألة الرابعة:الوصية للحمل

الفصل الخامس:التوقيت في النسب،وتناول المباحث التالية:

المبحث الأول:أقل مدة الحمل.

المبحث الثاني:أكثر مدة الحمل

المبحث الثالث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طريقة ثبوت النسب .

المطلب الثاني:الحالات التي لا يثبت فيها النسب

الخاتمة:وقد دونت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وبعد فهذا جهد المقل،أضعه بين يدي أساتذتي الأفاضل لينظروا فيه؛فما كان فيه من صواب فيفضل الله سبحانه،ثم بارشاد الموجّهين علي،وما كان من زلل فمما جُبلتُ عليه،

"العجز والتقصير".والكمال مُحال إلا لـ ﴿شَدِيدُ الْمَجَالِ﴾ ①

وَأخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

① سورة الرعد]

الفصل التمهيدي

الوقت وتسخيره للإنسان

المبحث الأول

- مفهوم الوقت وفيه مطالب
- المطلب الأول معنى الوقت عند العلماء
- المطلب الثاني مفهوم الزمن
- المطلب الثالث ذكر الزمن في القرآن الكريم والسنة

المبحث الثاني

- الحكمة من خلق الليل والنهار

المبحث الثالث

- دلالة الوقت وأهميته
- المطلب الأول دلالة الوقت
- المسألة الأولى دلالة الليل والنهار
- المسألة الثانية دلالة السنة الشمسية والسنة القمرية
- المطلب الثاني أهمية الوقت
- المطلب الثالث شتم الوقت

المبحث الأول

مفهوم الوقت وفيه مطالب

المطلب الأول : معنى الوقت عند علماء اللغة

الوقت من وقته بالتخفيف من باب وعد، فهو موقوت إذا بين له وقتاً، ومنه قوله تعالى ﴿ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ، أي مفروضاً في الأوقات ^① . وعرف ابن منظور الوقت بأنه مقدار من الزمان ، وكل شيء قدرت له حيناً فهو مؤقت ، وكذلك ما قدرت غايته فهو مؤقت ^② .

وقيل الوقت نهاية الزمان المفروض للعمل ولهذا لا يكاد يقال إلا مقدرأ نحو قولهم : وقست كذا: جعلت له وقتاً. ^③ قال تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ ^④

معنى الوقت عند الفقهاء

الحنفية ^⑤ قالوا: الوقت ما وقت به، أي حُدّد من زمان كمواقيت الصلوات، أو مكان كمواقيت الإحرام.

المالكية ^⑥ قالوا: هو الزمان المقتر للعبادة شرعاً.

والشافعية ^⑦ قالوا: هو القدر المحدد للفعل في الزمان والمكان.

الحنبلية ^⑧ قالوا: هو القدر المحدد للفعل في الزمان.

بعد النظر والتأمل في تعريفات الفقهاء لمصطلح الوقت، أرى أنها لا تخرج عن حيز الزمان والمكان. فالوقت إما أن يكون زمانياً، أو مكانياً، فهو مرتبط بالعبادة ارتباط الوجود والعدم ، إذ إن العبادة لا يمكن أن تتحقق أو تتصور إلا في زمان معين أو مكان معين، أو زمان ومكان معينين، وهذه خصوصية عظيمة من خصائص العبادة وهي تحديدها بزمان معين أو مكان معين، وهذا التحديد يميز العبادة عن العادة* التي لم تختص بزمان أو مكان.

① الرزقي ، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر/ مختار الصحاح ص 731. دار بصائر. ط. بيلاد.

② ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم/ لسان العرب/ 107/2 مادة وقت . دار صادر بيروت ط/1410.

③ الأصفهاني الرابع/ مفردات ألفاظ القرآن ص 879 تحقيق صنون دودي. دار القلم دمشق ط. 1412/1.

④ سورة النساء آية 103.

⑤ ابن الهمام، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد الموسلي ثم السكندري/ فتح القدير على الهداية 1/191. دار إحياء التراث العربي.

⑥ الصاوي، أحمد بن محمد/ بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب مالك 82/1. شركة البابي الحلبي مصر ط. الأخيرة 1952

⑦ الشربيني، محمد الشربيني الخطيب/ مغني المحتاج 1/471. دار إحياء التراث العربي

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي/ فتح الباري شرح صحيح البخاري 3/2. دار المعرفة بيروت.

⑧ النجدي الحنبلي عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي/ حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع 1/462 بساط بيروت ط. 1403/2.

* العادة : ما تعارفه الناس وماروا عليه من قول أو فعل أو ترك، ويسمى العرف. انظر عبد الوهاب خلاف/ علم أصول الفقه ص89. دار القلم الكويت ط 1392/10.

المطلب الثاني : مفهوم الزمن

إن للوقت علاقة وثيقة بالزمن، فهو جزء لا ينفك عنه، يظهر ذلك من خلال معرفة معنى الزمن عند العلماء.

الزمن في اللغة : هو الوقت، قليله وكثيره، ومدة الدنيا كلها، يقال: السنة أربعة أزمنة : أقسام أو فصول. (ج) أزمنة، وأزمن^①. يقال: لقيته ذات الزمين كزبير تريد بذلك تراخي الوقت^②.

والزمن يشمل الساعة واليوم والأسبوع والشهر والسنة وغيرها من أقسام الزمان؛ لأنه يطلق على قليل الوقت وكثيره^③.

الزمن في الاصطلاح:

إن الزمن في الاصطلاح يرتبط بالمعنى اللغوي ارتباطاً وثيقاً، فهو يعني ساعات الليل والنهار، ويشمل ذلك الطويل من المدة والقصير منها^④. وعرفه الزركشي بقوله : إن الزمان الحقيقي هو مرور الليل والنهار أو مقدار حركة الفلك^⑤.

① لجنة من المؤلفين بإشراف عبد السلام هارون/المعجم الوسيط مادة زمن 403/1 مجمع اللغة العربية المكتبة العلمية طهران ط.بلا.

② الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب/القاموس المحيط 233/4-234 مادة زمن دار الجيل ط.بلا.

③ الموسوعة الفقهية 6/24 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الكويت ط1/1410.

④ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير/تاريخ الأمم والملوك 5/1 مكتبة خياط بيروت ط.بلا.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الملقب بعز الدين 10/1 دار الكتاب العربي بيروت ط.4.
* محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الشيخ بدر الدين الزركشي الشافعي، عالم الفقه والأصول والحديث أخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوي وابن كثير وغيرهما. من مؤلفاته البرهان في علوم القرآن. شرح علوم الحديث لابن الصلاح توفي 794هـ . ابن حجر/ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 3/397 دار إحياء التراث العربي بيروت . ط.بلا.

⑤ البرهان في علوم القرآن 4/123 تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة ط.2.

والزمن مكون من ساعات الليل والنهار التي دلت عليها حركة الشمس والقمر، وهو آية محدثة مخلوقة دلت على محدثها وموجدها وهو الله سبحانه. قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَلَا كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ①﴾.

يقول الطبري ② في تاريخه : فإذا كان الزمان ما ذكرنا من ساعات الليل والنهار، وكانت ساعات الليل والنهار إنما هي قطع الشمس والقمر درجات الفلك، كان بيقين معلوماً أن الزمان محدث والليل والنهار محدثان، وإن محدث ذلك الله عز وجل الذي تفرد بإحداث جميع خلقه كما قال جل جلاله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ③﴾ . وما يدل على حدوث الأيام والليالي أنه لا يوم إلا وهو بعد يوم كائن قبله وقبل يوم كائن بعده. فمعلوم أن ما لم يكن ثم كان محدث مخلوق وأن له خالقاً ومحدثاً والأخرى أن الأيام والليالي معدودة وما عُدَّ من الأشياء فغير خارج من أحد العددين؛ شفع أو وتر، فإن يكن شفعاً فإن أوله اثنان وذلك تصحيح القول بأن له ابتداء وأولاً. وإن كان وتراً فإن أوله واحد وذلك دليل على أن له ابتداء وأولاً. وما كان له ابتداء فإنه لا بد له من مبتدئ وهو خالقه.

① سورة يس آية (37 - 40).

② انظر الطبري / تاريخ الأمم والملوك 1/11.

③ سورة الأنبياء آية 33.

المطلب الثالث :

ذكر الزمن والوقت في القرآن الكريم

إذا تأملنا آيات القرآن الكريم فإننا نرى للفظ الزمن فيه وجوداً، وإنما ورد وذكر في القرآن الكريم معناه بالألفاظ كثيرة جداً، هذه الألفاظ تدل على معناه، فبعضها يتحدث عن زمن في الحياة الدنيا، وبعضها يتحدث عن الآخرة. ومن هذه الألفاظ : الأمة، الوقت، الحين، الدهر، اليوم، الليل، النهار، السنة، الشهر، العصر... الخ.

وإتماماً للفائدة رأيت أن أعرض إلى جملة من النصوص القرآنية والنبوية التي نتناول هذه الألفاظ مبيناً معناها ما أمكن.

الأول: الوقت قال سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ فَبِأَيِّ ذُنُوبٍ قُنْتُمْ لِيَوْمٍ يَكُونُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^① فهذا اليوم هو يوم القيامة، فهو معلوم يجيء في وقته المقدر. قال القرطبي: سأل إبليس ربه أن يمهلته إلى يوم البعث والحساب ﴿ قَالَ رَبِّ فَاَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يَبْعَثُونَ ﴾^② ، طلب أن لا يموت؛ لأن يوم البعث لا موت بعده، فأبى الله سبحانه وأمهله ﴿ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنظره الله سبحانه إلى النفخة الأولى حيث يموت الخلق كلهم وكان طلب الإنظار إلى النفخة الثانية حيث يقوم الناس لرب العالمين، فأبى الله ذلك عليه^③.

الثاني: الحين: قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَعْشُونَ نِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾^④ فلنظ الحين في الآية هو وقت وزمن النوم، فالله سبحانه يصور حالة المشركين عندما يشنون صدورهم ويضطأطنون رؤوسهم استخفاء من الله سبحانه الذي كانوا يحسون في أعماقهم أنه قائل هذا الكلام، فعندما يأوون إلى فراشهم ويخلون إلى أنفسهم ويستترهم الليل والأغطية، فإن الله سبحانه وتعالى معهم من وراء هذه الأستار، يعلم في هذه الخلوة ما يسرون وما يعلنون^⑤.

① سورة الحجر آية (37 - 38).

② سورة الحجر آية 36.

③ القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري / التنكير في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص 196. المكتبة السلفية، المدينة المنورة ط.بلا.

④ سورة هود آية 5.

⑤ سيد قطب / الظلال 1855/4 . 1856. دار الشروق 1399. ط.بلا.

الثالث: الأمة. قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾^① ومعنى قوله تعالى: ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ أي طلب الذكر بعد أزمان مجتمعة طويلة^②. وقيل معناها: المدة الطويلة. وقرئ (أمة) أي بعد نسيان^③.

الرابع: الدهر. قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾^④ أي اختلاف الليل والنهار، وقد رد الله سبحانه عليهم بأنه هو الذي يهلكهم، لا ما يتوهمونه من مرور الزمن^⑤.

الزمن في السنة النبوية

ورد ذكر الزمن في السنة النبوية في مواضع عدة منها:

قوله ﷺ: (ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج وهو القتل)^⑥. قال سيد سابق رحمه الله في تقارب الزمان: إن المسافات البعيدة تقطع في زمن قليل بواسطة سفن الفضاء، والطائرات والبواخر والقطر^⑦. قلت: وقد يراد بتقارب الزمان ذهاب بركته، حيث تمضي الأيام سواها دون أن نشعر بها، ولعلها الفتن التي تشتعل في هذه الحياة. وقد يعني تقارب الزمان أيضا سرعة ذهابه عند الغافل المنغمس في الشهوات فلا يدري كيف تمر أيامه.

قال ابن حجر بعد ذكر أقوال العلماء في معنى تقارب الزمان: والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامات قرب الساعة^⑧.

① سورة يوسف آية 45.

② البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر/ نظم الورد/ 51/4. دار الكتب العلمية بيروت ط 1415/1.

③ انظر السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم / الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 4 / 188 تحقيق علي معوض وزملاؤه. دار الكتب العلمية بيروت ط 1414/1.

④ سورة الجاثية آية 24.

⑤ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد/ زاد المسير في علم التفسير 165/7 دار الكتب العلمية ط 1414/1.

⑥ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري / فتح الباري / صحيح البخاري 521/2 رقم 1036. باب ما قيل في الزلازل والآيات. دار المعرفة. بيروت ط. بلا.

⑦ العقائد الإسلامية ص 247 دار الكتاب العربي بيروت ط. بلا.

⑧ فتح الباري 16/13.

المبحث الثاني

الحكمة من خلق الليل والنهار

خلق الله سبحانه الزمن، وكونه من الليل والنهار، فهو ساعاته وأجزاؤه، وإن المتأمل لنصوص الشريعة يرى أن الله سبحانه خلق الليل والنهار لحكم كثيرة منها :

الأولى: التذكير بنعم الله تعالى

إن نعم الله سبحانه كثيرة لا تعد ولا تحصى، سواء كانت مرئية أو مخفية، سخرها سبحانه لعباده وذكرهم بها، فهو سبحانه منان يحب صفاته، ويحب من عباده أن يصفوه بها، وأن يتعرفوا إليه بها. كذلك أحب الله سبحانه المدح والثناء ونهى العبد عنه، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا تَزْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾^① فالله سبحانه يحب أن تظهر نعمه على عباده حتى يتيقنوا حقيقة قولهم في صلاتهم ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^② فيعرفون ربهم حق المعرفة، ويعرف العبد نفسه كذلك حق المعرفة فلا يعدو قدره. ويوقن بأنه ضعيف فقير محتاج. فيدرك حقيقة قوله ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^③.

ومن جملة ما سخره الله سبحانه لعباده نعمة الليل والنهار، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^④. هذه النعمة لا تستقيم حياة المخلوقات إلا بها. يقول سيد قطب رحمه الله: " فظاهرة الليل والنهار ذات أثر حاسم في هذا المخلوق البشري، ومن شاء فليتصور نهراً بلا ليل، أو ليلاً بلا نهار، ثم يتصور مع هذا حياة الإنسان والحيوان والنبات في هذه الأرض كيف تكون ؟"^⑤ وذكر سبحانه بنعمه كلها، فقال: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾^⑥ أي لا تحصوها لكثرتها، وعظمتها في الحواس والقوى والإيجاد بعد العدم والهداية للإيمان. قال أبو الرداء: (من لم ير نعمة الله عليه إلا في مطعمه ومشربه، فقد قل علمه وحضر عذابه)^⑦.

① سورة النجم آية 32.

② سورة الفاتحة آية 2.

③ سورة الصمد آية 2.

④ سورة النحل آية 12.

⑤ في ظلال القرآن 2163/4.

⑥ سورة إبراهيم آية (33 - 34).

* هو عويمر بن ثعلبة، أخو بلحارث من الخزرج، وقيل هو عويمر بن عامر، وقيل هو عويمر بن زيد، أخى الرسول ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي توفي بدمشق 32هـ. ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري/ سيرة ابن هشام 152/2. دار إحياء التراث العربي ط 1391/3.

⑦ ابن عطية الأندلسي، للقاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 340/3 دار الكتب العلمية. ط 1413/1.

الثانية: التذكير بعظمة الله سبحانه وقدرته

إن الكون بما فيه من شمس وأقمار ونجوم، وما ينتج عن حركتها من اختلاف الليل والنهار، آيات باهرات ودلائل زاهرات على عظمة الله سبحانه وقدرته. فاختلاف الليل والنهار، هو من تأثير دوران الأرض حول نفسها، وهذا الدوران من الآيات الباهرة التي تدل على وجود الله تعالى، وذلك لما يتراءى للناظر من الدقة في دورانها بحيث لا تخطئ ثانية من الثواني. إن ساعة من معدن تزن جرامات معدودة تدور فتخطئ في اليوم بضع ثوان، ومع ذلك نقول عنها: ما أضبها! فما أمر ساعة وهي هذه الكرة الأرضية جرمها ملايين ملايين من الأطنان، تدور فلا تخطئ في اليوم ثوان ولا أعشار ثوان؛ ولكن بضعه أجزاء من الألف من الثانية، وتخطئها لأسباب محسوسة فما هي بأخطاء^①؟ نعم لا يمكن لهذه المظاهر أن تحيد عن مسارها قيد أنملة. قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾^②. فالمظاهر الكونية جعلها الله سبحانه وتعالى ميداناً للنظر والتدبر في عظمته، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾^③. أي جعلهما ذوي خلفه يخلف أحدهما الآخر عند مضيه. ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ ﴾ يتدبر في تسخيرهما واختلافهما فيعرف مدبرهما^④.

ومما يدل على أن الليل والنهار آيتان تدلان على عظمة الله سبحانه، أنه تحدى عباده بأنهم لن يتمكنوا من البقاء أحياء لو أنه سبحانه وتعالى أفنى الليل وأبقى النهار، أو العكس. فقال: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَضِيَاءٌ أَفَلَا تَسْمَعُونَ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَلِيلٌ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴾^⑤.

يقول ابن القيم الجوزية: " خص الله سبحانه النهار بذكر البصر؛ لأنه محله، وفيه سلطان البصر وتصرفه، وخص الليل بذكر السمع؛ لأن سلطان السمع يكون بالليل، وتسمع فيه الحيوانات ما لا تسمع في النهار؛ لأنه وقت حدوث الأصوات وخمود الحركات، وقوة سلطان السمع، وضعف سلطان البصر والنهار بالعكس فيه قوة سلطان البصر وضعف سلطان السمع⁶

① عبد الفتاح طيار/ روح الدين الإسلامي ص 70 دار العلم للملايين بيروت ط 18 / 1979.

② سورة يس آية 38.

③ سورة الفرقان آية 62 .

④ النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود / تفسير النسفي 3/173.174 دار الكتاب العربي بيروت ط يلا.

⑤ سورة القصص آية (72.71) .

⑥ مفتاح دار السعادة 208/1 . دار الكتب العلمية ط يلا.

الثالثة: التذكير بالبعث

خلق الله سبحانه الليل والنهار، وجعل تولدهما دلالة على الموت والبعث، وتشبيهاً بهما، فالنوم موت أصغر تقبض فيه النفس إلى أجل مسمى، ثم إذا شاء الله سبحانه أرسلها متى شاء أو أمسكها متى شاء. قال سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^① قال ابن قيم الجوزية: فإنه سبحانه ذكر وفاتين، وفاة نوم ووفاة موت، وذكر إمساك المتوفاة، وإرسال الأخرى.

ومعلوم أن الله سبحانه يمسك كل نفس ميت سواء مات في النوم أم في اليقظة، ويرسل نفس من لم يموت، فقله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ يتناول من مات في اليقظة ومن مات في المنام.^② وذكر القاسمي في معنى التوفي بأنه مفارقة النفوس لأبدانها، بإبطال تصرفها بالكلية، ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ يتوفى التي لم يحن موتها في منامها بإبطال تصرفها بالحواس الظاهرة^③. وذكر الزحيلي في تفسير الآية: إن الله سبحانه هو الذي يقبض الأنفس والأرواح حين انقضاء أجلها بالموت - الوفاة الكبرى - بما يرسل من الملائكة الذين يقبضونها من الأبدان، ويقطع تعلقها بالأجساد. وكذلك يتوفى الأنفس التي لم يأت أجلها - الوفاة الصغرى - عند المنام تشبيهاً للنائم بالموتى، حيث يمنعهم من التمييز والتصرف بالفعل كالموتى مع بقاء الأرواح في أبدانهم^④.

وقيل إن التي تتوفى عند النوم هي النفس التي بها العقل والتمييز، ولكل إنسان نفسان، إحداهما نفس الحياة وهي التي تفارقه عند الموت وتزول بزوالها النفس الأخرى. الثانية: هي النفس التي تفارقه إذا نام، وهو بعد النوم يتنفس ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ فلا يردها إلى الجسد، ﴿وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ﴾ أي يردها إلى الجسد وهي التي لم يقض عليها الموت ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وهو وقت موته^⑤.

① سورة الزمر آية 42.

② الروح ص 34 تحقيق عبد الفتاح محمود عمر. دار الفكر عمان ط 1986/3.

③ تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل 211/8 دار الفكر بيروت ط 1398/2.

④ التفسير المنير 23.22/24.

⑤ الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي/ تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل

57/4 دار المعرفة بيروت طبلا.

الرابعة: معرفة السنين والحساب

وهذه الحكمة صريحة في مواطن عدة من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْجِنَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾^①. فالله سبحانه خلق الليل والنهار، ومحا آية الليل ليتميز عن النهار بإبقاء آيته وهي الشمس مبصرة، ولولا ذلك لما عرف الليل من النهار، فميزهما عن بعضهما كي يتمكن الناس من كسب معاشهم فيعرف الأجير إلى متى يعمل، والصائم إلى متى يصوم، وتعرف المرأة كم تعدد ومن أجل أن تعرف أوقات الصلاة والزكاة والحج... الخ^②.

ونكرت الآية لفظ العدد والحساب والفرق بينهما كما قال الشوكاني: إن العدد إحصاء ما له كمية يتكرر أمثاله من غير أن يتحصل منه شيء. والحساب إحصاء ما له كمية بتكرير أمثاله من حيث يتحصل بطائفة معينة، منها حد معين منه له اسم خاص. فالسنة مثلاً إن وقع النظر إليها من حيث عدد أيامها فذلك هو العدد. وإن وقع النظر إليها من حيث تحققها وتحصلها من عدة أشهر، قد تحصل كل شهر من عدة أيام، وقد تحصل كل يوم من عدة ساعات، وقد تحصلت كل ساعة من عدة دقائق فذلك هو الحساب^③.

وتخصيص القمر بذكر منازلها إذ جعل الضمير عائداً إليه وحده، لسرعة سيره ومعاينة منازلها، وإناطة أحكام الشرع به، ولذلك علله بقوله: ﴿ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْجِنَابَ ﴾ أي يعرف به حساب الأوقات، من الشهور والأيام والليالي، والفصول الأربعة والحساب مطلوب لضبط أوقات العبادة، من صيام وصلاة وحج وزكاة ومعاملات وعقود^④.

وقد وردت الحكمة أيضاً صريحة في موطن آخر من القرآن الكريم. قال سبحانه: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْجِنَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلاً ﴾^⑤. أي أن الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار آيتين: أي علامتين داليتين على أنه الرب المستحق أن يُعبد وحده لا شريك له. قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾^⑥. والآية أشارت إلى فائدتين ونعمتين عظيمتين:

الأولى: ﴿ لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ حيث جعل الليل مظلاً مناسباً للهدوء والراحة، والنهار مضيئاً مناسباً للحركة والاشتغال بالمعاش في الدنيا، فيسعون في معاشهم في النهار، ويستريحون من تعب العمل بالليل، ولو كان الزمن كله ليلاً لصعب عليهم العمل في معاشهم.

① سورة يونس آية 5.

② القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن 228/15.

③ فتح القدير 213/3.

④ هبة الزحيلي / التفسير المنير في الشريعة والمنهج 111/11.

⑤ سورة الإسراء آية 12 .

⑥ سورة آل عمران آية 190.

ولو كان كله نهراً لأهلكم التعب ودوام العمل.

أما النعمة الثانية لله سبحانه على خلقه: فهي معرفتهم عدد السنين والحساب؛ لأنهم باختلاف الليل والنهار يعلمون عدد الأيام والشهور والأعوام، ويعرفون بذلك يوم الجمعة ليصلوا فيه صلاة الجمعة، ويعرفون شهر الصوم، وأشهر الحج ويعلمون مضي أشهر العدة لمن تعدد بالأشهر المشار إليها في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْسِنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾^①.

كما أنهم يعرفون باختلاف الليل والنهار مضي الأجال المضروبة للديون والأجارات واختلاف الفصول والأوقات^②. وذكر ابن كثير - رحمه الله - أنه بالشمس تعرف الأيام، وبسير القمر تعرف الشهور والأعوام^③ فانه سبحانه ربط الأحكام بحركة القمر الذي يتكون من حركته الشهور والأعوام، ولعل السر في اختيار القرآن الكريم للسنة القمرية للحساب بها؛ لأن ذلك أسهل على البدوي والحضري. وأما السنة الشمسية فحسابها يحتاج إلى علوم وقواعد. ولكل فائدة^④. فالتوقيت بالأهلة يسهل على جميع الناس معرفتها، العالم بالحساب والجاهل به، والبدوي والحضري والكاتب والامي لكون الهلال أمراً مشهوراً مشهوداً به، مرئياً بالأبصار، وأجلى الحقائق ما شوهد بالعيان. إذ ليس المخبر كالمعاین، ولهذا شهر لشهرته؛ إذ الرؤية للهلال واشتهاره بمثابة الفجر وانتشاره^⑤.

الخامسة: ربط الأحكام الشرعية بحركة الليل والنهار

إن علاقة الوقت بالأحكام الشرعية علاقة وثيقة، فهو يترك على العبادات أثراً كبيراً من حيث الفعل والترك، ومن حيث الحقوق والواجبات، وبما أن البحث يتناول علاقة الوقت بالأحوال الشخصية فقد ارتأيت أنه من الضروري التعرف على علاقة الوقت بفروع الشريعة الأخرى كالعبادات.

① سورة الطلاق آية 4.

② الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني/ أضواء البيان 3/460.459. عالم الكتب بيروت ط.بلا. ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي/ تاريخ مدينة دمشق 1/24 دار الفكر دمشق ط. بلا/1415.

③ ابن كثير، للحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي النمشقي/ تفسير القرآن العظيم 2/407 دار إحياء الكتب العربية ط.بلا.

④ حجازي، محمد محمود/ التفسير الواضح م2/35/11. مطبعة الاستقلال الكبرى القاهرة ط 1388/4.

⑤ آل محمود، الشيخ عبد الله بن زيد رئيس المحاكم الشرعية بدولة قطر / توحيد أعياد المسلمين ص 168 مؤسسة الرسالة ط1/1402.

علاقة الوقت بالعبادات

إذا تأملنا في مسائل العبادات فإننا نرى أثر التوقيت عليها يدور معها وجودا وعندما كالعلة* مع معلولها. ونظرا لكثرة المسائل الفقهية المرتبطة بالوقت فقد اقتصرنا على مسألتين مهمتين في جانب العبادات يظهر فيهما أثر التوقيت القمري.

المسألة الأولى: الزكاة

في هذه المسألة سأعرض بإيجاز لعلاقة الوقت بالزكاة من حيث الوجوب، وحولان الحصول فهناك الكثير من المسلمين لا يعرفون كيف يحسبون الحول**، هل يجب بالتقويم الشمسي أم بالتقويم القمري؟

وقت وجوب الزكاة

اختلف الفقهاء في الوقت الذي يبدأ فيه الحول على قولين :
الأول: قال الحنفية^①: إذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة. لأنه يشق اعتبار الكمال في أثنائه، أما ما لا بد منه في ابتدائه لانعقاد وتحقق الغنى، وفي انتهائه للوجوب.

* العلة: هي الوصف للظاهر المنضبط المناسب للحكم، كالأسكار بالنسبة للخمر. انظر الزركشي/ تصنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي 50/2 تحقيق الحسيني بن عمر. دار الكتب العلمية ط1420/1 محمد أبو زهرة/ أصول الفقه ص 237 دار الفكر العربي ط.بلا.

** الحول: سنة بأسرها، تقول: حال الحول وهو يحول حولاً وحولاً، وأحال الشيء إذا أتى عليه حول كامل، ودار محبلة

غاب عنها أهلها منذ حول، وكذلك إذا أتت عليها حولاً، ولغة أخرى أحولت الدار، وأحول الصبي إذا تم له حول فهو محول. الفراهيدي، الخليل بن أحمد/ ترتيب كتاب العين 445/1. تحقيق مهدي المخزومي. انتشارات أسوة قم.

وسمي العام حولاً؛ لاستحالة الأمور فيه على الأغلب. القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن 161/3.

① المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني/ الهداية شرح بداية المبتدي 105/1 مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط.الأخيرة.

الثاني: المالكية والشافعية والحنبلية^①، قالوا يشترط في المال الذي تجب فيه الزكاة، ويعتبر فيه الحول، وجود النصاب في جميع الحول، فإن نقص النصاب لحظة من الحول انقطع الحول، فإن كمل بعد ذلك استؤنف الحول من حين يكمل النصاب.

القول المختار:

بعد عرض أقوال الفقهاء أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الحنفية من اكتمال النصاب طرفي الحول، ونقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة؛ وذلك أن اكتمال النصاب في جميع الحول قد ينذر تحقيقه، ويترك المكلف في حيرة من أمره، حيث إنه سيبقى مشغولاً بذلك، كذلك في قول الحنفية تغليب لمصلحة الفقير؛ فإن التكاليف الشرعية ما جاءت إلا لتحقيق مصالح العباد خاصة مسائل الزكاة، فإن تحقيق مصلحة الفقراء حكمة من حكم مشروعيتها. والله أعلم بالصواب.

حولان الحول

من أجل وجوب الزكاة في النقد والماشية وعروض التجارة يشترط مرور عام قمري على هذه الأموال، ولا يشترط الحول لوجوب الزكاة في المعادن والثمار والزروع، وعلى هذا جمهور فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية^②.

① ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي/ الكافي في فقه أهل المدينة المالكي 247/1 تحقيق محمد بن محمد الموريتاني. الناشر هو المحقق 1399. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي/المجموع شرح المذهب 19/1-20 دار الفكر. ط.بلا. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد/المغني 32/3 مكتبة الرياض الحديثة ط.بلا.

* الشرط: ما لا يوجد المشروط دونه، ولا يلزم أن يوجد المشروط عنده، فالشرط يلزم من عدمه عدم الحكم، ولا يلزم من وجوده وجود الحكم، كالوضوء شرط لصحة الصلاة، الغزالي أبو حامد محمد بن محمد/المتنصفي من علم الأصول ومعه كتاب فوائح الرحموت للأصاري 339/1 دار المعرفة بيروت ط1/1322. أبو زهرة/أصول الفقه ص 55.

② ابن مودود الموصلية، عبد الله بن محمد/الاختيار لتعليق المختار 99/1 دار المعرفة ط3/1975 الخطاب أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي/ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل 256/2. دار الفكر. ط.بلا. الشافعي، محمد بن إدريس/الأمم 18/2/1 دار الفكر. ط.بلا. ابن قدامة/المغني 27/3.

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول، وأجمعوا على أن المال إذا حال عليه الحول أن الزكاة تجب فيه ^①.

ووجه اختصاص هذه الأموال باشتراط الحول؟ إن هذه الأموال مرصدة للنماء فالماشية مرصده للدر والنسل، وعروض التجارة مرصده للربح، وكذا الأثمان، فاعتبر له الحول؛ لأنه مظنة النماء، ليكون إخراج الزكاة من الربح ^②.

فالحول الذي يشترط لوجوب الزكاة إذن هو عام قمري، ويساوي ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوماً تقريباً، ولا يجوز أن يعتبر الحول بالتقويم الشمسي؛ لأن الإسلام ربط الأحكام الشرعية بحركة القمر ومنازله. قال سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ ^③

وإذا تأملنا الفارق بين السنة الشمسية و القمرية لوجدناه يساوي أحد عشر يوماً تقريباً. وهذه المدة تساوي نسبتها مع السنة 30:1 تقريباً. وسأضرب مثلاً أوضح فيه مقدار الزكاة في مبلغ معين إذا اعتبرنا الحول سنة شمسية أو سنة قمرية، وليكن المبلغ الذي يراد إخراج الزكاة منه عشرة آلاف دينار.

مقدار الزكاة بناء على التقويم الشمسي:

$$\text{عدد أيام السنة الشمسية} \times \text{نسبة الزكاة الشرعية} \\ \text{عدد أيام السنة القمرية}$$

$$2.58\% = 2.5 \times \frac{365.25}{354.37}$$

إذن نسبة الزكاة بحساب الشمس = 2.58% بينما نسبة الزكاة بحساب القمر 2.5%

فيكون مقدار الزكاة في حالة الحول القمري لمبلغ 10000 دينار هو : 250 ديناراً

أما مقدار الزكاة في حالة السنة الشمسية للمبلغ نفسه 10000 = 2.58 × 10000 = 258 ديناراً

فيكون الفارق ثمانية دنانير، وسيزيد كلما تضخم المبلغ، ليحرم منه المستحقون.

هكذا يبدو أثر الحساب بالهلال على الحكم الشرعي، لنذكر بعض مراد الله سبحانه في قوله:

﴿لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِصَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ^④

① ابن المنذر، أبو بكر بن محمد بن إبراهيم النيسابوري/الإجماع ص 51 برقم 114. ص 49 برقم 102 تحقيق أبو حماد صغير بن حنيف. دار طيبة الرياض ط1/1402.

② ابن قدامة /المغني 2/625.

*الأهلة : جمع هلال لم تبدو دقيقة ثم تزيد حتى تملئ نوراً ثم تعود كما بدأت، ولا تكون على حالة واحدة كالشمس.

الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ تفسير الجلالين 39 دار التراث العربي ط.بلا.

③ سورة البقرة آية 189.

④ سورة يونس آية 5.

المسألة الثانية: ربط الوقت بالصوم

إن من أكثر المسائل التي تشغل المسلمين عند مجيء شهر رمضان، مسألة رؤية الهلال، هذه المسألة التي يقع بعض المسلمين عند مجيئها في فوضى واضطراب، وقد يكون الغرض منه تشكيك المسلمين والنيل من مكانة الصوم عندهم* لذا أحببت أن أتعرض لهذه المسألة مبيناً رأي الفقهاء فيها.

اختلاف المطالع

إن مسألة اختلاف المطالع، ورؤية هلال الصوم والفطر في بلد دون آخر مسألة قديمة وقعت في عهد المسلمين الأوائل، وتعرض لها الفقهاء في كتبهم، فاعتبارها قضية تدفع البعض إلى التشكيك وإشاعة الفوضى بين المسلمين أمر لا ينبغي أن يرضى به مسلم. رأي الفقهاء في هذه المسألة

الأول: الحنفية وقول مالك والشافعي وأحمد^①، قالوا: يجب الصوم على من لم ير الهلال بروية من رآه.

الثاني: رواية المدنبيين عن مالك^② أن الرؤية لا تلزم غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية إلا أن يحمل الإمام الناس على ذلك. أي أن لكل قوم رؤيتهم.

الثالث: قول للشافعية والحنبلية^③، حيث فرقوا بين البلد البعيد والبلد القريب، فقالوا: إذا روي هلال رمضان في بلد ولم ير في بلد غيره؛ فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد، ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، وإن تباعد، ففي ذلك وجهان مشهوران؛ أحدهما: لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر. أما الثاني فيقول بوجود الصوم هذه هي أقوال الفقهاء في رؤية بلد لهلال رمضان، هل هي ملزمة لأهل البلد الآخر؟.

ولا أريد أن أتعرض لأدلتهم ومناقشتها؛ لأن القصد من عرض المسألة هو ربط الهلال بالصوم وأثره على العبادة، وبيان وجود الخلاف في هذه المسألة.

*في ليلة الثلاثين من رمضان 1421هـ اتصل بي شخص بعد منتصف الليل يهنئ بالعيد غداً، ويقول ضاحكاً ملء فيه بأنه سيفطر في الغد، ويدعو الناس لذلك بحجة أن المسلمين في ليبيا قد رأوا الهلال وأن رؤيتهم تلزم الأمة الإسلامية بأسرها، وفعلاً أفطر وحث الناس على الإفطار وحدثت فوضى واضطراب في صفوف الناس، فقلت في نفسي: هل شرعت العبادات من أجل تمزيق الأمة أم وحدثها؟!.

① ابن عابدين، محمد أمين/ حاشية رد المحتار على الدر المختار 393/2 در الفكر ط2/1386

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد/ بداية المجتهد ونهاية المقتصد 388/1. مطبعة الفجالة القاهرة طبلا. الشافعي/ الأم م 103/2/1 كتاب الصيام، وانظر، القفال، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي/ حلية الأولياء في معرفة مذاهب الفقهاء 181/3 تحقيق د. ياسين ترادكة مكتبة الرسالة ط1/1988 ابن قدامة/ المغني 88/3.

② ابن رشد/ بداية المجتهد 388/1.

③ للنووي/ المجموع 73/6. ابن قدامة/ المغني 88/3.

وإتماماً للفائدة أحب أن أنقل فتوى كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والتي صدرت بتاريخ 13.8.1392، وقد جاء فيها:

إن اعتبار اختلاف المطالع وعدم اعتبارها من المسائل النظرية القابلة للاجتihad وهو من الخلاف السائغ الذي يوجب فيه المصيب أجرين: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة^① فأهل العلم اختلفوا في هذه المسألة، واستدل كل فريق بأدلة من الكتاب والسنة، وربما استدل الفريقان بالنص الواحد، وأن هذا الاختلاف بين العلماء في هذه المسألة ليس له آثار تخشى عواقبها، وقد مضى على ظهور هذا الدين مدة أربعة عشر قرناً لا نعلم منها فترة جرى فيها توحيد الأمة الإسلامية على رؤية واحدة؛ لذا فإن أعضاء الهيئة يرون بقاء الأمر على ما كان عليه وعدم إثارة هذا الموضوع، وأن يكون لكل دولة إسلامية حق اختيار ما تراه بواسطة علمائها؛ إذ لكل منهما أدلته ومستنداته^②.

فما دامت المسألة خلافية، أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث من إلزام البلد القريب بروية البلد المجاور مثل بغداد والبصرة، وعمان ودمشق - لاتفاق المطالع - خاصة وأن وسائل الاتصال المرئية والمسموعة سهلة وسريعة.

أمّا إذا كانت البلدان متباعدة كالشام والحجاز، والعراق وخراسان فلكل بلد رؤيته، فعن كريب أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام، قال: قدمت الشام، فقضيت حاجتها، واستهل عليّ رمضان، وأنا في الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني عبد الله بن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيت الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيت؟ فقلت: نعم، وراه الناس وصاموا، وصام معاوية، فقال: ولكننا رأيناه ليلة السبت، فلا تزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، أو نراه، فقلت: ألا تكفي بروية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (3)

فابن عباس لم يعمل بروية معاوية؛ لأنه حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل بروية أهل بلد آخر.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

① انظر: البيضاوي، شمس الدين محمود عبد الرحمن الأصفهاني/ شرح المنهاج في علم الأصول 2/290 تحقيق د. عبد الكريم بن علي مكتبة الرشد الرياض. ط1/1420. وانظر: الأرموي سراج الدين محمود بن أبي بكر/ التحصيل من المحصول 2/290 المسألة السادسة وما بعدها. تحقيق د. عبد الحميد أبو زيد مؤسسة الرسالة ط1/1408.

② انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد الثامن والعشرون شوال 1410 ص 321.

(3) رواه مسلم بهامش شرح النووي 7/197

المبحث الثالث

دلالة الوقت وأهميته وفيه مطالب

المسألة الأولى: دلالة الليل والنهار وعلاقته بالحساب

الليل يأتي عقب النهار، ومبذؤه من غروب الشمس. والنهار يطلق عليه اسم اليوم يقول ابن منظور: اليوم معروف، مقداره من طلوع الشمس إلى غروبها، والجمع أيام^①. أما اليوم الشرعي: فهو الزمن الممتد من الفجر الصادق إلى غروب الشمس كما في أيام الصوم^② والليل يكون تابعا لليوم الذي بعده، فإذا كان الغد هو يوم الاثنين. نقول: هذه ليلة الاثنين، فالحساب الشرعي يرتبط بالليالي؛ لأن الليالي أوائل الشهور. قال القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾^③ دلت هذه الآية على أن التاريخ يكون بالليالي دون الأيام لقوله تعالى: ﴿ثلاثين ليلة﴾؛ لأن الليالي أوائل الشهور، وبها كانت الصحابة رضي الله عنهم تخبر عن الأيام. والعجم تخالف في ذلك فتحسب بالأيام؛ لأن معولها على الشمس^④.

والشهر القمري يكون تسعة وعشرين كما يكون ثلاثين يوما. فمن حلف أن لا يسافر شهرا معينا فكان تسعا وعشرين لم يلزمه أكثر، وينتهي ذلك الشهر بغروب يوم التاسع والعشرين^⑤.
المسألة الثانية: السنة القمرية والسنة الشمسية

ورد لفظ السنة القمرية والسنة الشمسية - من جهة الفرق بينهما - في القرآن الكريم في سورة الكهف. قال سبحانه وتعالى: ﴿وليتثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا﴾^⑥. فالآية تنص على مدة لبث أصحاب الكهف بالسنة الشمسية وهي 300 سنة. وهي تساوي 309 سنوات قمرية، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وازدادوا تسعا﴾، فالسنة الشمسية تساوي (365.25)

① ابن منظور/ لسان العرب 607/11 مادة ليل. 649/12 مادة يوم.

الزبيدي، محي الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى/ إنتاج العروس من جواهر القاموس 115/9 دار الفكر طبلا.

② أحمد رضا/ معجم من اللغة 843/5 مادة يوم دار مكتبة الحياة طبلا 1380.

③ سورة الأعراف آية 142.

④ الجامع لأحكام القرآن 276/7-277.

⑤ روى البخاري عن أم سلمة أن النبي ﷺ حلف أن لا يدخل على نسائه شهرا، فلما مضى تسع وعشرون يوما غدا عليهن لوراح. فقيل له: يا نبي الله حلفت أن لا تدخل عليهن شهرا؟ فقال: (إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما).

حمزة بن إبراهيم بن محمد كمال الدين/ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف 443/1

دار الكتب الحديثة طبلا.

⑥ سورة الكهف آية 25.

يوما، بينما تساوي السنة القمرية* 354.37 يوما، والفرق بينهما 10.88، فلو ضربنا
(300 × 365.25) ÷ (354.37) لكانت النتيجة 309 سنوات. ①

لطيفة: بدأت قصة أهل الكهف بآية 9 ﴿أم حسبت أن أصحاب الكهف ...﴾ أما مدة لبثهم
فوجدنا في الآية 25 ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا﴾. وبلغت الأعداد
نقول: إذا بدأنا العد من بداية القصة ﴿أم حسبت أن أصحاب الكهف﴾ فسنجد أن رقم الكلمة
التي تأتي بعد عبارة ﴿ولبثوا في كهفهم﴾ هو 309 فتأمل !!

كما أننا نرى كلمة يوم، يوما مفردة تتكرر في القرآن الكريم 365 مرة، كذلك نجد كلمة
شهر، شهرا مفردة تتكرر في القرآن الكريم 12 مرة فقط. ②

المطلب الثاني: أهمية الوقت

إن العالم السفلي بما فيه من موجودات وأسرار مرئية ومخفية، من بدايته إلى منتهاه الذي
ينتهي إليه وهو البعث، لا يساوي مع الحياة الآخرة التي خلقنا لها ذرة تراب مع هذا الوجود، لا
يساوي قطرة ماء مع بحار الدنيا. هذه الحياة القصيرة قد جعلها سبحانه ميدانا لعباده يتنافس فيه
المتنافسون، وجعل فيه الوقت كالروح للجسد، وجاءت النصوص لتؤكد أن سعادة العبد أو
شقاوته مربوطه باستثماره للوقت الذي جعله الإسلام رأس مال العبد في هذه الحياة، يعقد فيه
صفقاته مع الله سبحانه، ويتوقف قبول هذه البضاعة أو عدم قبولها على توافر الجودة فيها،
والمواصفات التي وضعها الشريعة: الإخلاص والمتابعة ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل
عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾. ③

ولقد تأملت في قيمة الوقت ومكانته، وتأملت أقوال العلماء والحكماء، فلم ولن أجد وصفا
لقيمة الوقت ومكانته مثل وصف القرآن الكريم له، فقد وصف الكافر يوم القيامة عندما يرى
مصيره كيف يتمنى ويطلب أن يعاد إلى الحياة الدنيا ليأتي بملء الأرض ذهباً ومثله معه ليفتدي

* قال الشيرازي: السنة الهلالية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدس يوم. المهذب 4/345.

① انظر بسام جرار / إرغاصات الإعجاز العندي في القرآن الكريم ص 71-72. ط1/1419.

② المرجع السابق 66.72.

③ سورة الكهف آية 110.

به من عذاب يوم القيامة. وأتى له ذلك 11 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَنُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^①

إن جزءاً من الحسرة والندامة التي يصاب بها من ضيع عمره وسفك دم زمانه، لا تساوي عشر معشارها حسرات الخلق جميعاً في الحياة الدنيا لو اجتمعت، لنتدبر قول من ابتاع دنياه أو دنيا غيره بأخرته عندما ينكشف له الحجاب بعد الموت فيندم ويقول: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾^②.

قد يفقد الإنسان شيئاً، وقد يفوته فيتمكن من إعادته، قد تتوقف عجلة الحياة، قد تتوقف حركة الشمس والقمر، قد يتوقف عقرب الزمان عن الدوران. أما أن يوقف الإنسان عقرب زمانه ليعيد لحظة قد مضت من لحظات زمانه، فمطلب بعيد المنال، وهيئات هيئات 11 فإن اليوم إذا فات لن يعود، لن يعود ولو فني الوجود، وجاء بعده الوجود فلن يعود، ﴿وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^③

قال الإمام الغزالي: الأيام سهام، والناس أغراض، والدهر يرميك كل يوم بسهامه، ويخترمك بليليه وأيامه، حتى يستغرق جميع أجزائك، فكيف بقاء سلامتك مع وقوع الأيام بك وسرعة الليالي في بدنك؟ لو كشف لك عما أحدثت الأيام فيك من النقص لاستوحشت من كل يوم يأتي عليك، واستقلت ممر الساعة بك، ولكن تدبير الله فوق كل تدبير.

وقال أيضاً: الدنيا وقتك الذي يرجع إليك فيه طرفك؛ لأن ما مضى عنك فقد فاتك إدراكه، وما لم يأت فلا علم لك به، والدهر يوم مقبل تتعاه ليلته وتطويه ساعاته، وأحداثه تتوالى على الإنسان بالتغير والنقصان، والدهر موكل بتثبيت الساعات وانخرام الشمس وتقل الدول، والأمل طويل والعمر قصير وإلى الله تصير الأمور^④.

① سورة المائدة آية 36.

② سورة المؤمنون آية (100.99).

③ سورة المنافقون آية 11.

④ إحياء علوم الدين 213/3.

لقد استفاضت نصوص القرآن والسنة لتذكر العبد بقيمة الوقت واستثماره في الطاعة، فقد أقسم الله سبحانه وتعالى به في كثير من مواضع القرآن الكريم. قال سبحانه: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالنَّحْيِ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾^①.

كما أقسم سبحانه بالضحى. فقال: ﴿أَوِ الضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾^②. والضحى: هو وقت ارتفاع الشمس الذي يلي وقت بروزها للناظرين دون ضوئها وارتفاعها؛ لأنه أنسب لها. وتخصيصه بالإقسام به؛ لأنه شباب النهار.. ولأنه على ما قالوا: الساعة التي كلم الله تعالى فيها موسى عليه السلام، وألقي فيها السحرة سجداً^③ ولمكانة الوقت وأهميته عند الله سبحانه أخبرنا الرسول ﷺ عن ديمومة بعض الأعمال للعبد بعد موته وعدم انقطاعها بالموت حثاً لناس كي نحرص على الطاعة ولا نفرط بالوقت. قال ﷺ: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^④.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (اغتنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك وحياتك قبل موتك)^⑤.

هذه النصوص وغيرها مما يصعب حصره دفعت السلف الصالح إلى الاهتمام بالوقت، فكانوا يبادرون للحظات، وإذا طلب من أحدهم أن يكلمه، قال له: أمسك الشمس. ودخلوا على بعض السلف عند موته وهو يصلي، فقيل له -أي إذا أراد أن يحدثه - فقال: الآن تطوى صحيفتي^⑥.

① سورة العصر آية (1-3).

② سورة الضحى آية (1-2).

③ الألويسي، محمود شكري البغدادي/روح المعاني 153/30 مكتبة دار التراث القاهرة طيبلا.

④ صحيح مسلم بشرح النووي 85/11 باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته. دار الفكر طيبلا 1403

⑤ رواه الحاكم المستدرک 341/4 كتاب الرقاق باب: بلا. الرقم 7846. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه،

ورواه البيهقي عن عمرو بن ميمون الأودي. شرح السنة 224/14 كتاب الرقاق باب بلا. برقم 4021.

⑥ نظير ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين علي بن جعفر/صيد الخاطر 480. المكتبة العلمية بيروت. طيبلا

يقول الحسن البصري* رضي الله عنه: (ما من يوم ينشق فجره إلا وينادي: يا ابن آدم أنا خلق جديد، وعلى عملك شهيد فتزود بي فأني إذا مضيت لا أعود إلى يوم القيامة)، وقال أيضاً (يا ابن آدم إنما أنت أيام، كلما ذهب يوم ذهب بعضك) ①

قال ابن قيم الجوزية في حديثه عن منزلة الغيرة، ومنها الغيرة على وقت فات ②: الوقت أعز شئ على العابد، يعز عليه أن ينقضي بدون عبادة، فإذا فاتته الوقت لا يمكن استراكه البتة، ولا سبيل إلى تداركه، فالغيرة على التقويت تفويت آخر كما يقال: الاشتغال بالندم على الوقت الفلتت تضييع للوقت الحاضر، فالوقت منقض بذاته، منصرف بنفسه، فمن غفل عن نفسه تصرمت أوقاته، وعظم فواته، واشتدت حسراته، فكيف حاله إذا علم عند تحقيق الفوت مقدار ما أضاع، وطلب الرجعي، فحبل بينه وبين الاسترجاع، وطَّلب تناول الفائت، وكيف يرد الأمس في اليوم الجديد!؟

يقول ابن الجوزي منوهاً إلى قيمة الوقت: عباد الله إنما الأيام طرق الجد، والساعات ركائب المجدة، وأيام العافية أوقات تستدرك، وأحيان السلامة تنادي: من جد أدرك، فانتبه فإن الموت يدور على ساكني الحدود، ويلتقط أرباب القصور بلا فتور ولا قصور. ③

المطلب الثالث: شتم الوقت

جاء الإسلام ليصحح التصور الخاطئ تجاه الكون والإنسان والحياة. فقد سادت المجتمعات الجاهلية-ولازلت- تصورات خاطئة، منها نظرتهم إلى الزمن، حيث كانوا يعتقدون تأثيره في الأشياء، فهو الذي يجلب السعادة والتعاسة؛ لذا كان بعضهم يسبّه عند وقوع النوازل ويلعنه، ولا زالت هذه النظرة الخاطئة منتشرة في زماننا، فكم نسمع من يلعن السنة، واليوم والساعة، وقديماً أنكر الله سبحانه على المشركين الذين قالوا: ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ ④. كانوا يزعمون أن مرور الأيام والليالي هو المؤثر في هلاك الأنفس، وينكرون

* الحسن البصري أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، من سادات التابعين، وكبرائهم، ولد نستين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمدينة، جمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة. توفي بالبصرة سنة عشر ومائة للهجرة. ابن خلكان، وفيات الأعيان 69/3 وما بعدها.

① انظر: أبو شيخة، د. نادر أحمد. إدارة الوقت ص 23.20. دار مجدلاوي عمان. ط. بلا.

** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي، فقيه حنبلي بلغ مرتبة الاجتهاد، وكان عالماً بالتفسير والحديث والفقه وأصوله، له مؤلفات كثيرة منها: أعلام الموقعين، زاد المعاد، أمثال القرآن وغيرها. توفي 751هـ. ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي/شذرات الذهب في أخبار من ذهب 168/6 وما بعدها. دار المسيرة بيروت. ط 1399/2.

② انظر مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين 50.49/3 تحقيق محمد حامد الفقي دار الفكر. ط. بلا.

③ المدد ص 540.539 دار الكتب العلمية لبنان ط 1401/1.

④ سورة الجاثية آية 24

ملك الموت وقبضه الأرواح بأمر الله سبحانه، وكانوا يضيفون كل حادثة إلى الدهر^①.
موقف السنة من شتم الدهر:

لقد تواترت النصوص لتحذر من هذه الصفة المشؤومة، وتبين أنه قد يكون كبيرة من الكبائر^② فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: (يؤذيني ابن آدم بسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار)^③.

فمن سب الدهر فقد آذى الله سبحانه وتعالى، وذكر علماء التوحيد أن سب الدهر يتضمن الشرك، والمشركون في سب الدهر نوعان:-

الأول: من يعتقد أن الدهر هو الفاعل فيسب له، فهؤلاء هم الدهرية.

الثاني: من يعتقد أن المدير هو الله وحده لا شريك له، ولكن يسبون الدهر لما يجري فيه من المصائب والحوادث، فيضيفون ذلك إليه من إضافة الشيء إلى محله، لا أنه عندهم فاعل ذلك^④.

وبعض العرب الذين كانوا يسبون الدهر كانوا يعتقدون أنه هو الفاعل ولذلك ذمهم الله سبحانه، والدهر لا فعل له فهو من جملة مخلوقات الله^⑤.

وقد عدّ ابن حجر الهيثمي سب الدهر كبيرة من الكبائر، ثم ذكر التفصيل في ذلك، فقال: "إن من سب الدهر فإن أراد به الزمان فلا كلام في الكراهة أو الله تعالى فلا كلام في الكفر، وإن أطلق فهذا محل التردد لاحتماله الكفر وغيره"^⑥.

① الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود/الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأكاويل في وجوه التأويل 512/3-513. مصطفى الباري الحلبي القاهرة ط الأخيرة 1392 هـ.

الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد / الملك والنحل 235/2 دار المعرفة بيروت ط.بلا.

② تعددت أقوال الفقهاء في تعريف الكبيرة، وأمثل الأقوال فيها: أنها ما يترتب عليها حد أو تُوعَد عليها بالنار، أو اللعنة أو الغضب. الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة ابن عبد الملك بن سلمة بن سليم الأزدي المتوفى 321هـ/المقيدة الطحاوية ص 418. تحقيق جماعة من العلماء. المكتب الإسلامي بيروت ط. 1400/6.

الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان /الكبائر ص 21 دار ابن زيدون بيروت ط الثالثة 1993.

③ البخاري/ صحيح البخاري شرح فتح الباري 575/8 كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون﴾ دار المعرفة بيروت ط.بلا.

④ ابن عبد الوهاب: سليمان بن عبد الله بن محمد /تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص 606-609 المكتب الإسلامي ط الثالثة بيروت.

(5) الحنبلي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقنسي/ الآداب الشرعية والمنح المرعية 446/3 دار العلم للجميع بيروت ط. بلا.

⑥ الهيثمي: أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي/ الزواجر عن اقتراف الكبائر 113/1 الكبيرة السابعة والخمسون سب الدهر من عالم بما يأتي. دار الفكر بيروت.

ونكر ابن تيمية رحمه الله مثال من يسب الدهر فقال: أن يسب الدهر الذي فرّق بينه وبين الأحبة أو الزمان الذي أحوجه إلى الناس، أو الوقت الذي أبلاه بمعاشرة من ينكد عليه، ونحو ذلك مما يكثر الناس قوله نظماً ونثراً، فإنه إنما يقصد أن يسب من يفعل ذلك به، ثم إنه يعتقد أو يقول: إن فاعل ذلك هو الدهر الذي هو الزمان فيسبه، وفاعل ذلك إنما هو الله سبحانه فيقع السب عليه من حيث لم يعتمد المرء وإلى هذا أشار النبي ﷺ في الحديث السابق، فقد نهى عن هذا القول وحرمه، ولم يذكر كفراً ولا قتلاً، فصاحب هذا القول يستتاب إن لم يعلم أنه حرام، ويعزر مع العلم تعزيراً^①.

① انظر: ابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام الحراني الدمشقي/ الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ص 562 دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا 1398.

الفصل الأول

التوقيـت في النكاح وفيه مباحث:

المبحث الأول: البلوغ عند الذكور والإناث ٥٦٢٨٠٨

المبحث الثاني: نكاح الصغار ويتناول المسائل التالية:

- المسألة الأولى: مباشرة الأب بتزويج ابنه الصغير وصغيرته البكر
- المسألة الثانية: تزويج غير الأب للصغير والصغيرة البكر
- المسألة الثالثة: الثيب الصغيرة

المبحث الثالث: توقيت عقد الزواج ويتناول المسائل التالية:

- المسألة الأولى: زواج المتعة
- المسألة الثانية: النكاح المؤقت
- المسألة الثالثة: العقد المعق على الطلاق

المبحث الرابع: التوقيت في المهر

- المطلب الأول: تعجيل المهر وتأجيله
- المطلب الثاني: الأوقات التي يستقر فيها الصداق

المبحث الأول

البلوغ عند الذكور والإناث

يمر الإنسان في هذه الحياة أطواراً عدة ينتقل فيها من حال إلى حال، ومن هذه المراحل التي يمر فيها مرحلة البلوغ، في هذه المرحلة تظهر في الإنسان أمارات تنبئه إلى مسؤوليته عن أعماله وأقواله أمام الله سبحانه وتعالى، وأمام الناس، وأنه بسببها دخل طور التكليف. ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عِنْدَ مَسْئُولٍ ﴾^①، ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾^②.

وهذه الأمارات كانت محل خلاف ونظر عند علماء الفقه، إلا أنني بعد البحث والنظر رأيت أكثر الفقهاء يتفقون على أمارات خمسة، منها ما يشترك فيه الذكور والإناث ومنها ما هو خاص بالأنثى، وسأتناول هذه الأمارات بشيء من التفصيل بعد تعريف البلوغ عند العلماء.

البلوغ لغة: هو الوصول، تقول بلغ الأمر: وصل إلى غايته، ومنه بلغ الغلام أي احتلم، كأنه بلغ وقت الكتاب عليه والتكليف^③.

البلوغ في الاصطلاح:

عرفه علماء الحنفية بأنه انتهاء حد الصغر^④. وعرفه المالكية بأنه: قوة تحدث في الشخص يخرج بها من حال الطفولة إلى غيرها^⑤.

أمارات البلوغ:

إن البلوغ يتحصل بواحدة من خمس أمارات، ثلاثة يشترك فيها الذكر والأنثى وهي: الإنزال والسن والإنبات، وثنان تختص بهما الأنثى وهي: الحيض والحبل.

* قال ابن الجوزي: فمتى وجد أحد هذه الأشياء - الاحتلام، كمال خمسة عشرة سنة -، نبات الشعر الخشن حول القبل، الحيض، الحبل - فلتعلم أن حكم التكليف حينئذ قد جرى ولن العقاب على ترك الواجبات قد توجه. أحكام النساء ص 137. المكتبة الفكرية بيروت ط 1405/2.

① سورة الإمراء 36.

② سورة ق 18.

③ ابن منظور، لسان العرب 419/8-420.

④ العيني: أبو محمد محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية 253/8 در الفكر. ط الأولى 1401

⑤ للخرشي: محمد بن عبد الله المالكي المتوفى بحاشية الخرشي 232/6 تحقيق: زكريا عميرات ،

در الكتب العلمية - بيروت ط 1417 هـ.

وقد اتفق الفقهاء على أمارات ثلاثة وهي: الحبل والحيض والإنزال، واختلفوا في أمارتين: التقدير بالسن، والإنبات.

الأمارات المتفق عليها

الأمارة الأولى: الاحتلام

الاحتلام في اللغة من الحلم بالضم وهو ما يراه النائم، وقيل اسم لما يراه النائم من الجماع ونحوه في النوم، ومنه حلم الرجل بالمرأة: إذا حلم في نومه أنه يباشرها^①.

الاحتلام في الاصطلاح:

عرف الفقهاء الاحتلام بتعريفات عدة:

الحنفية^②: قالوا: اسم لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه إنزال المنى غالباً. وعرفه المالكية والشافعية والحنبلية،^③ خروج المنى في النوم أو اليقظة بجماع أو غيره*.

① العيني، البناية 253/8.

② ابن عابدين: حاشية رد المختار 153/6.

③ حاشية الترمذيني على الشرح الكبير 293/3 الشرييني/معنى المحتاج 166/2. ابن قدامة/المغني 4/508.

* يرى بعض الشافعية أن الاحتلام علامة بلوغ الذكر دون الأنثى، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: (وعن الصبي حتى يحتلم) رواه أبو داود، السنن كتاب الحدود باب في المجنون لو يصيب حداً م 141/4/2 برقم 4403. المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المهذب 24/13 مكتبة الإرشاد ط.بلا.

الإملة على أن الاحتلام علامة من علامات البلوغ:

القرآن الكريم:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^①

وجه الدلالة: أن الله سبحانه أمر الأطفال بالاستئذان إذا احتلموا، دلّ على أنهم قد بلغوا؛ لأنهم قبل ذلك كانوا لا يستأذنون^②.

فالنص مسوق لتقرير حكم الأطفال الذين خرجوا عن حد الطفولة بأن يحتلموا^③.

قال ابن حجر: "في هذه الآية تعليق الحكم ببلوغه الحلم، أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام"^④.

وللحنفية^⑤ توجيه لطيف في الكشف عن حقيقة الاحتلام، وبيان أنه علامة على البلوغ، فقالوا: والاحتلام سبب لنزول الماء على الأغلب فجعل علماً على البلوغ؛ ولأن الله تعالى أمر بابتغاء الولد، وأخبر أنه مكتوب له بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^⑥.

السنة:

1. قال رسول الله ﷺ (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل)^⑦

الإجماع:

أجمع العلماء على أن الفرائض والأحكام تجب على العاقل المحتلم^⑧.

① سورة النور آية 59.

② المطيمي/ تكملة المجموع 24/13.

③ د. الدرويش، محي الدين/ إعراب القرآن الكريم وبيانه 313/5 دار ابن كثير ط 1420/7 هـ.

④ فتح الباري 277/5. نظير المعنى/ للبناءية 253/8.

⑤ للكاساني، أبو بكر علاء الدين بن مسعود/ بدائع الصنائع 172/7 دار الكتاب العربي بيروت ط 1402/2.

⑥ سورة البقرة آية 187

⑦ سبق تخريجه، الحاشية ص 27

⑧ ابن قدامة / للمغني 509/4.

الأمانة الثانية: الحَبْلُ

اتفق الفقهاء على أن الحبل أمانة على بلوغ الأنثى، واستدلوا بما يلي:

1. قال سبحانه: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^①.
 2. ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ. خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ. يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾^②.
- وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة على أن الولد لا يخلق إلا من ماء الرجل وماء المرأة، فإذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى^③.

الأمانة الثالثة: الحَيْضُ

وهو علامة بلوغ للأنثى وذلك للأدلة التالية:

القرآن الكريم:

1. ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾^④.
 2. ﴿ وَاللَّائِي يَمْسَعْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ... إلى قوله تعالى ... أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^⑤.
- وجه الدلالة: تعليق الحكم في العدة بالإقراء على حصول الحيض، وأما قبله أو بعده فبالأشهر فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم^⑥.
- السنة:

قال رسول الله ﷺ لأسماء بنت أبي بكر (إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه)^⑦. وقال ﷺ: (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار)^⑧.

وجه الدلالة: إن الرسول ﷺ علق وجوب الستر بالمحيض، وذلك تكليف فدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف^⑨.

الإجماع: أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء^⑩.

① سورة الطلاق آية 4.

* الصلب: وسمي الظهر صلماً باعتبار الشدة والصلابة. الراغب / المفردات 489.
الترائب: ضلوع الصدر. الواحدة تربة. المصدر السابق 165.

② سورة الطارق آية (5-7)

③ لنظر ابن قدامة/المغني/4/510. النووي/المجموع/13/365. الكاساني/بدائع الصنائع/7/172

④ سورة البقرة آية (222).

⑤ سورة الطلاق (4)

⑥ العسقلاني أحمد بن علي بن حجر/فتح الباري/5/277.

⑦ رواه أبو داود، السنن كتاب اللباس، فيها تبدي المرأة من زينتها م 2/4/62 برقم 4104.

⑧ رواه ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني/السنن كتاب الطهارة باب إذا حاضت الجارية لا تصل إلا بخمار 1/215 برقم 655 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر. طبعلا.

⑨ النووي/المجموع/13/360.

⑩ ابن قدامة/المغني/4/510. ابن حجر/فتح الباري/5/277.

الأمانة الرابعة: الإنبات

وهو الشعر الخشن حول ذكر الرجل أو فرج المرأة الذي استحق أخذه بالموس، وأما الزغب* الضعيف فلا اعتبار له فإنه ينبت في حق الصغير^①. هل الإنبات أمانة من أمانات البلوغ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

- القول الأول: الحنفية^②: قالوا لا يعتبر الإنبات أمانة من أمانات البلوغ.
القول الثاني: المالكية والحنبلية^③: ورواية لأبي يوسف^④، قالوا: إن الإنبات أمانة على البلوغ عند الذكر والأنثى.
القول الثالث: المشهور عند الشافعية، قالوا: إنه أمانة بلوغ في حق الكافر دون المسلم^⑤.

الأمانة:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول وهم الحنفية الذين قالوا بعدم اعتبار الإنبات علامة على البلوغ بأن نبات العانة يشبه شعر سائر الجسم كاللحية، والأولى أن نعتبر شعر اللحية علامة على البلوغ لسهولة التوصل إليها من غير كشف كما هو حال العانة، إذ لا بد من النظر إليها أو مسها. فإذا لم تكن اللحية علامة بلوغ، فعدم اعتبار نبات العانة أولى^⑥.

* الزغب: أول ما يبدو من شعر الصبي والمهر وريش الفرخ وما يبقى في رأس الشيخ عند رقة شعره. ابن منظور/لسان العرب مادة زغب 450/1.

① انظر: ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد/المغني والشرح الكبير 513/4.

② العيني/البنية 253/8.

③ الخرخشي، حاشية الخرخشي 233/6 وانظر الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 293/3،

دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي ط. ابن قدامة/المغني 509/4.

④ العيني/البنية 253/8.

⑤ انظر، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء / التهذيب في فقه الإمام الشافعي 133/4 تحقيق عادل أحمد

عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت ط. الأولى 1418هـ. الشرييني/ مغني المحتاج 167/2.

⑥ انظر الشلبي الشيخ شهاب الدين أحمد، حاشية الشلبي مطبوعة بهامش تبين الحقائق 203/5. المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر ط 1315هـ.

أدلة أصحاب القول الثاني، الذين قالوا إن الإنبات علامة على البلوغ:

1. حديث عطية القرظي رضي الله عنه* قال: (كنت يوم حُكِّم سعد في بني قريظة غلاماً فشكوا في فلم يجدوني أنبت فاستبقيتُ فيها أنا بين أظهركم) ①.

وجه الدلالة: أن الحديث دل بمنطوقه على أن الإنبات علامة بلوغ، فلما لم يكن منه إنبات ترك ولم يُقتل.

2. كتب عمر رضي الله عنه إلى عامله: أن لا تأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي.

3. دليل عقلي: أن الإنبات خارج يلزمه البلوغ غالباً ويستوي فيه الذكر والأنثى، فكان علماً على البلوغ كالاختلام ②.

دليل القول الثالث الذين قالوا: إن الإنبات يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم.

1. حديث عطية القرظي السابق

وجه الدلالة: قالوا: إنه خاص بالكافر؛ لأنه لا يمكننا الرجوع إلى قومه لمعرفة سنه، بخلاف المؤمن فيمكن الرجوع إلى آبائه وأقربائه ومعرفة سنه. أما المسلم في هذه المسألة فمنهم، فربما استعجل الإنبات بالمعالجة طمعا للولاية بخلاف الكافر فلا يستعجله لأنه يفضي به إلى القتل أو ضرب الجزية ③.

القول المختار:

بعد عرض أدلة المذاهب في اعتبار أو عدم اعتبار الإنبات أمانة على البلوغ، أرى أن القول الراجح - والله أعلم - هو قول المالكية والحنبلية وبعض الشافعية الذين اعتبروا الإنبات لما يلي:

1. إن حديث عطية القرظي نص صريح في الموضوع.
2. لو لم يكن الإنبات علامة بلوغ لما كان الأمر بالكشف عن مكانه من أجل الحاجة إليه. واستدلال الحنفية بمساواة الإنبات بشعر اللحية غير مقبول؛ لأنه لو كان مثله أو يشبهه لاكتفى به الرسول ﷺ بعلامة على البلوغ، ولما أمر الصحابة بالبحث عن الإنبات، ولما لم يكن ذلك كذلك دل على أن الإنبات علامة على البلوغ. ثم إن تأويل الحنفية في عدم اعتبارهم الإنبات بلوغ بأن اعتبار اللحية أولى؛ لأنها ظاهرة وكلاهما شعر، غير مستساغ، لأن الإنبات يشترك فيه الذكور والإناث بينما نرى اللحية لا يختص بها إلا الرجال!

3. أنه لا فرق بين الكافر والمسلم في الإنبات لأنه أمر فطري عام يشترك فيه الجنس البشري

ولا مسوغ للتفريق بين المسلم والكافر.

* صحابي جليل روى له أصحاب السنن حديثاً واحداً. قال ابن عبد البر: لا أعرف اسم أبيه، وقال البخاري وابن حبان سكن الكوفة. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة م 15/7/4 مكتبة الكليات الأزهرية ط. الأولى 1397.

① سنن الترمذي كتاب السير، باب ما جاء في النزول على الحكم 145/4 وما بعدها برقم 1584 دار إحياء التراث العربي ط. بلبلا. سنن النسائي يشرح الحافظ جلال الدين السيوطي م 155/6/3 باب متى يقع طلاق الصبي.

② ابن قدامة/المغني 509/4.

③ نظر الشربيني/مغني المحتاج 167/2. النووي، المجموع 364/13.

الأمانة الخامسة: التقدير بالسن

بعد البحث في أقوال الفقهاء، رأيت أنهم يتفقون في اعتبار السن أمانة على البلوغ إذا تأخر الاحتلام. ولكنهم يختلفون في قدر السن وتحديده، فحصرت آراءهم في قولين:-
الأول: أبو حنيفة والمشهور عند المالكية^①، قالوا: أن يُتَمَّ الغلام ثمانى عشرة سنة، ويطعن في التاسعة عشرة. والجارية، سبع عشرة سنة.
الثاني: الشافعية والحنبلية وابن وهب من المالكية، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية^②. قالوا: أن يتَمَّ خمس عشرة سنة قمرية للغلام والجارية.

الأدلة

دليل أصحاب القول الأول:

1. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾.^③
وجه الدلالة: إن بلوغ الأشد هو بلوغ القوة. قال ابن عباس رضي الله عنهما: وأشد الصبى ثمانى عشرة سنة^④.

2. اعتبر أبو حنيفة الاحتلام دليلاً على البلوغ، فإذا لم يحتلم لا يحكم له بسن الخامسة عشرة إلا بعد حصول اليأس من الاحتلام، كما في حكم الحيض، لما كان لازماً في حق الكبيرة فإنه لا يزول بامتداد الطهر ما لم يوجد اليأس، ويجب الانتظار لمدة اليأس، لاحتمال عسود الحيض، وهكذا الاحتلام، فإن كان يرجى حدوثه فقد وجب الانتظار. فالحكم الثابت هو الاحتلام، فلا يرتفع الحكم إلا بعد التيقن من عدمه، ولا يقع اليأس منه عند تمام خمس عشرة سنة؛ لذا يثبت عندنا البلوغ بتمام ثمانى عشرة سنة^⑤.

دليل أصحاب القول الثاني

استدلوا بما رواه مسلم بسنده عن نافع عن ابن عمر قال: عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يُجزني، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. قال نافع: فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو يومئذ خليفة فحدثته هذا الحديث.

① الكاساني/بدائع الصانع 172/7. الدردير، أبو البركات سيدي أحمد/الشرح الكبير، مطبوع بهامش حاشية النسوقي 293/3. دار إحياء التراث العربي-طرابلس.

② الشافعي/الأمم 203/8/5. الشيروزي/المهذب 279/3. ابن قدامة/المغني 509/4. الخرشي، حاشية الخرشي 232/6. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي/أحكام القرآن م 320/1/1 دار الفكر بيروت ط-بلا. الكاساني/بدائع الصانع 172/7.

③ سورة الإسراء آية 34.

④ العيني /البنية 257/8.

⑤ الكاساني/بدائع الصانع 172/7.

فقال: إن هذا الحد بين الصغير والكبير، فكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة، وما كان دون ذلك فاجعله في العيال^①.
وجه الدلالة: قال النووي^②: وفي هذا الحديث دليل على تحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، فباستكمال السن يصير مكلفاً، وإن لم يحتلم، حيث تجري عليه الأحكام من وجوب العبادة، وغيرها، كما أنه يستحق سهم الرجل من الغنيمة، ويُقتل إن كان من أهل الحرب.

القول المختار:

إن حديث ابن عمر رضي الله عنهما رغم وروده في الصحيح، إلا أن الحنفية^③ لم يحتجوا به وعللوا ذلك بما يأتي:

1. احتمال أن الرسول ﷺ أجاز ذلك لعلمه أنه احتلم في ذلك الوقت.

2. احتمال أنه أجاز له؛ لأنه رآه صالحاً للحرب.

والتدرج بهذه التعليقات لا مسوغ لها؛ لذا أرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه

الجمهور، وهو حصول البلوغ بإتمام خمس عشرة سنة قمرية للذكر والأنثى، وذلك لما يلي:

1. استدلّاهم بنص نبوي صريح صحيح وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

2. إن تأويل الحنفية للحديث لا يحتمله النص؛ إذ لو كان يحتمله لما أمضى الرسول ﷺ السن ولما جعلها علامة بلوغ، ولأظهر لنا هذه التأويلات.

3. إن تأويل الحنفية قوله تعالى: «حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ» بأنه ثماني عشرة سنة، ليس بقوي، فقد

ورد في تفسيرها أقوال كثيرة لابن عباس رضي الله عنهما، فقيل نهاية قوة الشباب، وقيل ثلاثة وثلاثون... الخ^④.

واختم هذا المبحث بكلام موجز مفيد للقاضي ابن العربي، يدعم فيه اعتبار الإنبات وبلوغ

الخامسة عشرة أمارتين للبلوغ. يقول: (فإن لم يكن هذا - أي حديث ابن عمر - دليلاً، فكل

عدد من السنين يُذكر فإنه دعوى، والسن التي اعتبرها النبي عليه الصلاة والسلام أولى من سن لم يعتبرها، ولا قام في الشرع دليل عليها.

① صحيح البخاري بشرح النووي كتاب الأمانة باب بيان من البلوغ 15/13 برقم 4814 دار المعرفة. بيروت ط2/1415.

② المرجع السابق م12/13/7 نشر ادارة البحوث العلمية. المملكة العربية السعودية طبلا.

③ نظير الكاساني/بدائع الصنائع 172/7.

④ للعيني/البناءة 257/8.

وكذلك اعتبر النبي ﷺ الإنبيات في بني قريظة، فَمَنْ عذيري ممن يترك أمرين اعتبرهما النبي ﷺ فيتأوله ويعتبر ما لم يعتبره رسول الله ﷺ لفظاً ولا جعل له في الشريعة نظراً^①.

قلت: والأسلم اعتبار ما ثبت عن رسول الله ﷺ وتبني ما صدر منه والتمسك به فالتمسك بالنص يكشف عن منزلة الرسول ﷺ بأنه وحي، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾^②، وإن ترك قوله أو تجاوزه إلى قول آخر مهما كان التعليل والتعذر يعني أن الرسول ﷺ بشر له رأيه ولنا رأينا ونسينا أنه في التشريع وحي يتلقى عن الله سبحانه وتعالى.

① ابن العربي /الحكام القرآن م/320/1/1.

② سورة النجم آية(4,3)

المبحث الثاني

نكاح الصغار

ينقسم الصغار إلى قسمين:

الأول: الصغير والصغيرة البكر.

الثاني: الصغيرة الثيب.

وقبل البحث في هذه المسائل لا بد من معرفة معنى الصغر.

الصغر في اللغة: ضد الكبر، وخلاف العظم والصغر والكبر من الأسماء المتضادة التي تقال عند اعتبار بعضها ببعض، فالشيء قد يكون صغيراً في جنب الشيء وكبيراً في جنب آخر^①.

معنى الصغر عند العلماء:

الصغير هو الذي لم يدرك مبدأ سن البلوغ، وهو في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنوات، ومنتهاه في كليهما خمس عشرة سنة^②.

نكاح الصغير والصغيرة البكر:

وهذا القسم إما أن يباشر التزويج بنفسه أو بغيره.

الأول: مباشرة الصغير عقد الزواج بنفسه.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

1. أنه لا يصح للصغير أن يباشر العقد بنفسه، قال ابن قدامة: إن النكاح لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها^③. وقال الشيرازي: ولا يصح النكاح إلا من جائز التصرف، فأما الصبي والمجنون فلا يصح منهما عقد النكاح؛ لأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبيع^④، وهذا القول للحنبلية والشافعية والمالكية، وروي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

① ابن منظور، لسان العرب 4/458. الرابع، المفردات 485 مادة صغر.

② علي حيدر/درر الحكام شرح مجلة الأحكام 706/2 مادة [988،986].

③ المغني 6/449.

④ المهذب 4/112. النووي: أبو زكريا محي الدين بن شرف/شرح المهذب 130/16 دار الفكر طبلا.

2. أبو حنيفة: قال: إن عقد الصبي المميز صحيح لكنه موقوف على إجازة وليه؛ لأن البلوغ شرط نفاذ لا شرط انعقاد.

قال الكاساني: فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل؛ لأن العقل من شرائط أهلية التصرف، فأما البلوغ فشرط النفاذ عندنا لا شرط الانعقاد، فتصرف الصبي لا ينفذ بل يتوقف على إجازة وليه، ولا يتوقف على بلوغه، حتى ولو بلغ قبل أن يجيزه الولي فلا ينفذ العقد؛ لأن العقد انعقد موقوفاً على إجازة الولي ورضاه لسقوط اعتبار رضى الصبي شرعاً، وبالبلوغ زالت ولاية الولي فلا ينفذ ما لم يجزه بنفسه^①.

القسم الثاني: أن يقوم الأب أو غيره بتزويج الصغيرة البكر

المسألة الأولى: مباشرة الأب بتزويج ابنه الصغير وصغيرته البكر:

قال جمهور الفقهاء⁽²⁾ يجوز للأب أن يجبر ابنه الصغير وابنته الصغيرة البكر على النكاح دون إثنين.

الأدلة:

القرآن الكريم:

1. قال تعالى: ﴿ وَاللَّاتِي يَمْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي نَمَّ يَحْضُنَّ ﴾^③. والتقدير: أي اللاتي لم يحضن، وإنما يجب على الزوجة الإعداد من الطلاق بعد الوطاء فدل على أن الصغيرة التي لم تحض يصح نكاحها، ولا جهة يصح نكاحها معها إلا أن يزوجها أبوها^④.

* هو الذي يعرف البيع والشراء والمصلحة من المفسدة، يعرف أن البيع سالب والشراء جالب، ويقصد الربح ويميز بين الغبن

الفاحش والغبن اليسير. ابن قدامة/المغني 518/4. علي حيدر/درر الحكام شرح مجلة الأحكام 654/2 تعريب فهمي الحسيني دار الجبل بيروت ط1/1411هـ. واعتبر ابن قيم الجوزية: سن التمييز للصبي إذا بلغ سبع سنين، حيث يؤمر بالصلاة. انظر، تحفة المودود بأحكام المولود. ص228 دار الكتاب العربي بيروت ط1/1399.

① انظر بدائع الصنائع ط2/232-233.

(2) ابن رشد/بدلية المجتهد 8/2. النووي/المجموع 165/16. ابن قدامة، المغني 487/6.

③ الطلاق مدنية 4.

④ النووي المجموع 168/16. ابن قدامة، المغني 487/6.

السنة: روت عائشة رضي الله عنها: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين^① ومعلوم أنه لم يكن بإنها حكم في تلك الحال، فعلم أن أباهما زوجها بغير إنها فيجوز للأب والجد إجبار الصغيرة على النكاح، ولا يجوز لغيرهما من الأولياء تزويجها قبل أن تبلغ^②.

الإجماع:

قال ابن المنذر: أجمعوا أن إنكاح الأب ابنته الصغيرة جائز إذا زوجها بكفء وبمهر المثل وأجمعوا أن إنكاح الأب ابنه الصغير جائز^③. وخالف الإجماع ابن شبرمه فقال: لا يصح للأب أن يجبر الصغير على الزواج^④. ولا عبرة بقوله؛ لأن الحديث صريح ونص في الموضوع، والإجماع منعقد على ذلك، والأب أدرى بمصلحة الصغير. ولا يتصور الاستئذان من الصغير لعدم معرفته بذلك. وفعل الرسول ﷺ لا خصوصية فيه .

ما عليه المحاكم الشرعية:

هذا حكم تزويج الصغار في الإسلام، أما ما عليه العمل في المحاكم الشرعية فقد بينته الملة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية الأردني:
(يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين وأن يتم الخاطب السنة السادسة عشرة وأن تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر)^⑤.

وقد عزا بعض الفقهاء المعاصرين تعديل القانون المتعلق بزواج الصغار، والعدول عن رأي الجمهور القاضي بصحة زواج الصغير والصغيرة إلى اختلاف القيم والموازين، وفساد الزمان، وضعف الوازع الديني، وتعدد أمور الحياة وكثرة مطالبها^⑥.

① رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة 1038/2 برقم 1422.

② النووي المجموع 168/16. ابن قدامة، المغني 487/6.

③ الإجماع ص 91 برقم 349، الجوهر/ محمد بن الحسن التميمي/ نوازل الفقهاء ص 83. رقم 5/71. ت محمد فضل. دار القلم دمشق ط1/1414.

④ الإجماع رقم 350،349 ص 91. الشوكاني محمد بن علي بن محمد/ نيل الأوطار 120/6. دار الحديث بالقاهرة طبعلا.

⑤ محمود المرطاي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني ص 71.

⑥ محمد عتلة، نظام الأسرة في الإسلام 206/1 وما بعدها.

المسألة الثانية: تزويج غير الأب للصغير والصغيرة البكر

اتفق الفقهاء على أن للأب إجبار ابنته الصغيرة على الزواج، إلا أنهم اختلفوا في جواز ذلك لغير الأب.

1. المالكية^① والحنبلية^②: قالوا لا يحق لغير الأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر إلا إذا عين الأب الزوج وزاد المالكية: من جعل له الأب ذلك كالوصي.
2. أبو حنيفة^③ ورواية للإمام أحمد^④، قالوا: يجوز لغير الأب والجد أن يزوج الصغيرة البكر ولها الخيار إذا بلغت.
3. الشافعية: قالوا لا يجوز لغير الأب والجد أن يزوج الصغير والصغيرة البكر^⑤.

الأدلة

دليل المالكية والحنبلية:

1. قوله ﷺ: (تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد أذنت وإن أبت لم تكره)^⑥
2. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم، قال: وأوصى إلى أخيه قدامه بن مظعون وهما خالاي، فخطبت إلى قدامه بن مظعون ابنة عثمان فزوجنيها، ودخل المغيرة بن شعبة يعني إلى أمها فأرغبها في المال فحطت^⑦ إليه وحطت الجارية إلى هوى أمها، فأبينا حتى ارتفع أمرهما إلى الرسول ﷺ، فقال قدامه بن مظعون: يا رسول الله: ابنة أخي أوصى بها إلي فزوجتها ابن عمته عبد الله بن عمر فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة، ولكنها امرأة، وإنما حطت إلى هوى أمها، قال: فقال رسول الله ﷺ: (هي يتيمة ولا تنكح إلا بإذنها) قال: فانتزعت والله مني بعد أن ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبة^⑧.

① مالك بن أنس، المدونة الكبرى مجلد 2 ج4/155. دار صادر مصر 1323 هـ. ط. بلا. الترديد: أبو البركات سيدي أحمد/ الشرح الكبير مطبوع بهامش حاشية الصوفي 2/221، دار إحياء الكتاب العربي. عيسى البابي الحلبي .

② ابن مفلح: أبو إسحق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد/ المبدع في شرح المقنن 7/22، المكتب الإسلامي في دمشق ط. بلا 1401، ابن قدامه، المغني 6/489/ ابن مفلح، شمس الدين أبو عبد الله محمد المقنن/ الفروع ج5/170. عالم الكتب بيروت. ط. الرابعة 1405 هـ.

③ العيني أبو محمد محمود بن أحمد/البنية في شرح الهداية 4/131 دار الفكر ط. الأولى 1400.

المرغباني/الهداية 1/198.

④ ابن قدامه المغني 6/489 .

⑤ الشيرازي/المهذب 4/125. النفال، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي/حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء 6/336 تحقيق د. ياسين دراكه. مكتبة الرسالة الحديثة عمان ط. الأولى/1988.

⑥ رواه أحمد. المسند 4/394 دار الفكر. بيروت. ط. بلا.

⑦ فحطت: بفتح الحاء وتشديد الطاء: أي مالت إليه وأسرعت. البنا: أحمد عبد الرحمن/ بلوغ الأمان من أسرار الفتح

الرياني ج16/159 دار الشهاب. القاهرة. ط. بلا وسوف أشير إليه: البنا/ بلوغ الأمان

⑧ أحمد. المسند/2/130.

الدليل العقلي

1. قالوا: إن غير الأب قاصر فلا يلي نكاح الصغيرة كالأجنبي.
2. إن غير الجد لا يلي مالها فلا يستبد بنكاحها كالأجنبي^①.

دليل الحنفية

القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فاتكحوا ما طاب لكم من النساء... الآية﴾^②. قال عروة بن الزبير رضي الله عنه سألت عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى: ﴿وإن خفتن... الآية﴾ فقالت: يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله، ويعجبه ماله وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا عن أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا لهن أعلى سنتهن في الصداق... الحديث^③.

وجه الدلالة: قالوا: إن أقرب الأولياء الذي تكون اليتيمة في حجره، ويجوز له تزوجها هو ابن العم، فقد تضمنت الآية جواز تزويج ابن العم اليتيمة التي في حجره^④.

الدليل العقلي

1. إن علة ثبوت الولاية على الصغيرة عندنا هي عدم العقل أو نقصانه^⑤.
2. إن القرابة داعية إلى النظر كما في الأب والجد، وهو موجود في كل قريب، فالنظر فيهما لم ينشأ إلا من القرابة وبعدها^⑥.

دليل الشافعية

1. ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (الأم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها)^⑦.
- فالحديث دل على أن الولي أحق بالبكر، والبكر تستحي أن تأذن لأبيها بالنطق فجعل صماتها إذناً، ولا يجوز لغير الأب والجد تزويجها إلا أن تبلغ وتأذن لحديث عبد الله بن عمر المذكور^⑧.

① انظر ابن قدامة/المغني/490/6.

② سورة النساء/3.

③ البخاري، الصحيح كتاب التفسير، سورة النساء باب (وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى) م/3/208/5 برقم 4574 دار الفكر بيروت طبلا 1419 هـ.

④ انظر الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الرازي أحكام القرآن ج2/65.

⑤ ابن نجيم / البحر الرائق/3/209.

⑥ انظر العيني / البناية/4/133.

⑦ النسائي، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي باب عرض المرأة نفسها على من ترضى م/3/84/6، دار الريان بالقاهرة. طبلا.

⑧ سبق تخريجه ص 43

2. إن غير الأب والجد ناقص الشفقة، ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه ولا يبيع مالها من نفسه فلا يملك التصرف في بضعها بنفسه^①.

سبب تخصيص الجد دون سائر العصبات:

إن الجد هو أبو الأب وإن علا كالأب عند عدمه أو عدم أهليته؛ لأن له ولادة عسوية كالأب بل أولى^②.

سبب الخلاف

معارضة العموم للقياس^③

فالعموم قوله ﷺ: (والبكر تستأذن في نفسها وإنها صماتها) فهو عام في كل بكر إلا ذات الأب التي خصصها الإجماع، والقياس، قياس غير الأب على الأب لوجود النظر والمصلحة لوليتهم فألحقوه بالأب، ومنهم من ألحق به الجد فقط لأنه في معنى الأب إذ كان أبا أعلى.

القول المختار

أرى أن الراجح في هذه المسألة هو قول الشافعية وهو أنه لا يجوز لغير الأب والجد أن يزوج الصغيرة البكر للأدلة التالية:-

1. إن إطلاق الأب على الجد ثابت بنص القرآن الكريم حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿واتبعن ملة آبائهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب ... الآية﴾^④.

2. إن المعنى الموجود في الأب تجاه ابنته الصغيرة موجود في الجد وهو الحرص على مصلحة الصغيرة.

3. إن حديث عمر السابق الذي استدل به الحنبلية والمالكية يتعارض مع شرط المالكية وهو جواز ذلك للوصي، والرسول ﷺ رد تصرف قدامه بن مطعون في تزويج ابنة أخيه وهو وصي، كذلك اعتبار ابنة عثمان بن مطعون يتيمة على أنها صغيرة فيه نظر؛ إذ كيف يطلب إنها وهي صغيرة، ثم تعترض مع أمها على الزواج ثم تطلق، وتتزوج المغيرة بن شعبة؟ فهذه الاعتراضات تثبت أن هذه اليتيمة لم تكن صغيرة، بل كانت كبيرة، وإطلاق اسم اليتم عليها كان تجاوزاً.

① نظر النووي، المجموع 165/16. الشيرازي / المهذب 126/4.

② الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس المتوفى المصري/ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 229/6 مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط. الأخيرة 1386هـ.

* أي أولى بالولاية بعد الأب من غيره من الأقارب.

③ ابن رشد/ بدلية المجتهد 8/2.

④ سورة يوسف آية 38.

وقد رد الحنبلية على استدلال الحنفية بالآية «وإن خفتم ألا تقسطوا... الآية» بأنها محمولة على البالغة بدليل الآية: «في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن... الآية»^① وإنما يدفع إلى الكبيرة أو تحمل على بنت تسع^②.

المسألة الثالثة: الثيب الصغيرة

الثيب: هي المرأة التي قد تزوجت وبانت بأي وجه كان بعد أن مسها زوجها، ولا يوصف به الرجل إلا أن يقال: ولد الثيبين، وولد البكرين^③.

اختلف الفقهاء في حكم إجبار الثيب الصغيرة على الزواج إلى قولين:

الأول: الشافعية^④ ورأي للحنبلية^⑤ قالوا: لا تثبت عليها ولاية الجبر، ولا يجوز لأبيها أن يزوجه حتى تبلغ.

الثاني: الحنفية ومالك والحنبلية^⑥ في أصح الروايتين قالوا: تثبت عليها ولاية الجبر ولأبيها أن يزوجه. وروي عن أحمد قول: بأنها إذا بلغت تسع سنين جاز تزويجها بإذنها.

سبب الخلاف:

1. معارضة دليل الخطاب^{*} للعموم.

فالعموم قوله ﷺ: (تستأمر البيتمة في نفسها فإن سكنت فهو إذنها وإن أبست فلا جواز عليها)^⑦

ودليل الخطاب: إن ذات الأب لا تستأمر إلا ما أجمع عليه الجمهور من استئمار الثيب البالغ.

① سورة النساء آية 127.

② ابن قدامة / المغني 490/6.

③ الفراهيدي / كتاب العين 253/1.

④ يرى الشافعي أن ولاية الإجماع في حق البنات معللة باليكارة لا بالصغر، لأن النكاح في حقهن من جملة المضار من حيث إنه يرقاق وإذلال من غير حاجة تدعو إليه. الزنجاني، أبو المنائب شهاب الدين محمود بن أحمد/ تخريج الفروع على الأصول 257. تحقيق د. محمد أنيب صالح ط3. الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم / العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير 537/7 تحقيق علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت ط1/1417.

⑤ ابن قدامة/ المغني 492/6.

⑥ للمرغنياني، الهداية 198/1. ابن عبد البر / الكافي 427/1. ابن قدامة/ المغني 493، 492/6.

* هو التثيب بالمنطوق به على حكم السكوت عنه. الحراني، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني المتوفى 745

المسودة في أصول الفقه ص 350 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي بيروت، ط.بلا.

ويسمى فحوى الخطاب عند الشافعية، الشيرازي، أبو اسحق إبراهيم بن علي / شرح للمع في أصول الفقه 117/2.

تحقيق د.علي بن عبد العزيز بن علي العميريني. مكتبة التوبة، الرياض ط. الأولى 1412.

⑦ رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني/ سنن أبي داود كتاب النكاح باب في الاستئمار م 231/2 برقم

2093. مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر ط.بلا.

2. الاختلاف في موجب الإجماع، هل هو البكارة أو الصغر؟.

فمن قال: الصغر، قال: تجبر على الزواج وهو قول جمهور الحنفية والحنبلية ومالك.
ومن قال: البكارة، قال: قال لا تجبر على الزواج وهو قول الشافعية^①.

الأدلة

دليل أصحاب القول الأول الذين قالوا لا تثبت عليها ولاية الجبر.

القياس: حيث قاسوا الثيب الصغيرة على الثيب الكبيرة، فالثيب الصغيرة ذهبت بكارتها بجماع فلم تجبر على النكاح كالثيب الكبيرة؛ ولأن الثيب الصغيرة عالمة بالمقصود من النكاح فلم يجز إجبارها عليه كالرجل^②.

دليل أصحاب القول الثاني الذين قالوا بالإجماع وهم الحنفية ومالك والحنبلية في أصح الروايتين.
القياس: فقد قاسوا الثيب الصغيرة على البكر الكبيرة، فكما أن الصغيرة يجوز لوليها أن يجبرها على الزواج، فكذا هنا. فالعلة الباعثة على ولاية الإجماع هي الصغر^③ وحملوا الإجماع على الكبيرة التي جعلها الرسول ﷺ أحق بنفسها من وليها، والصغيرة لا حق لها^④
القول المختار

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى أن القول الراجح هو القول الأول الذي لا يثبت الولاية على الثيب الصغيرة، ورواية أحمد رضي الله عنه الذي يقول بجواز تزويج الثيب إذا بلغت تسع سنين بإذنها؛ لأن النصوص الذي تقضي بوجوب استئذان الثيب صريحة قال ﷺ: (الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها)^⑤.

فالحديث صريح بوجوب استئذان كل ثيب دون التفريق بين ثيب وثيب، والتمسك بظاهر النص أولى من تأويله. كذلك فإن الثيب الصغيرة يمكنها أن تعرب عما في نفسها كالثيب الكبيرة، لعلمها بالمقصود من الزواج فقد أدركته واطلعت على أسرارها.

والله سبحانه أعلم بالصواب

① ابن رشد، بداية المجتهد 7/2.

② ابن تيمية، أحمد تقي الدين/ أحكام الزواج 110. تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ط. الأولى 1408.

③ انظر، ابن مفلح، المبدع 24/7، النووي، المجموع 170/16.

④ انظر الكاساني، بدائع الصنائع 241/2. ابن مفلح. المبدع في شرح المقنع 24/7.

⑤ انظر ابن قدامة، المغني 493/6.

⑥ رواه مسلم، الصحيح، كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، 1037/2 برقم 4121.

المبحث الثالث

توقيت عقد الزواج

قضت سنة الله سبحانه أن يستعمر عباده في الأرض لغاية شريفة جليلة، وهي عبادته وحده سبحانه، فهو سبحانه يريدهم عابدين لا عابثين ﴿أَفَصَبِيْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبْنًا وَأَنْتُمْ إِلَهِتَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^① وعماراة الأرض لا تتحقق إلا من طريق واحدة فقط وهي اتصال الذكر بالأنثى، لذا قال سبحانه مخاطباً نوحاً عليه السلام: ﴿قُلْنَا اخْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^②.

وقد شرع الله سبحانه الزواج لحكم كثيرة أبرزها وأهمها الإبقاء على النوع الإنساني، وتزويد المجتمع الإسلامي بنسل صالح، وإيجاد أسر متماسكة تزينها حلي السكينة والموودة، وتكتسي بثياب الرحمة، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^③ وتحقيق هذه الغايات والحكم يقتضي أن تكون الحياة الزوجية قائمة على الديمومة والاستمرار، والتفكير في تأقيتها أو فصلها دون مبرر يحول دون تحقيق هذه الغايات.

وسأعرض في هذا المبحث إلى مسألتين من أهم مسائل الزواج؛ لما يترتب عليها من آثار ونتائج وخيمة، وهي: زواج المتعة، الزواج المؤقت.

المسألة الأولى

نكاح المتعة: وهو أن ينكح امرأة إلى مدة معلومة، بشيء معلوم، فإذا انقضت تلك المدة بانته منه بغير طلاق، ويستبرئ رحمها، وليس بينهما ميراث. وكان هذا في ابتداء الإسلام، ثم نهى الرسول ﷺ عنها وحرمها^④.

وما أن يذكر هذا اللفظ حتى تتوجه الأنظار إلى الشيعة، فهم الذين يرفعون لواءها. ولذا يظهر في هذه المسألة قولان مشهوران:

القول الأول: جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب الأربعة ذهبوا إلى القول بحرمة زواج المتعة وبطلانه^⑤.

① سورة المؤمنون آية 115.

② سورة هود آية 40

③ سورة الروم آية 21.

④ الخازن: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم / تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل 343/1 دار المعرفة بيروت طبعلا.

⑤ ابن قدامة، المغني/6/644. النمري/ الكافي/1/436. الشيرازي/المهذب/4/159 ابن الهمام، فتح القدير 149/3. المرادوي علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان/ الأنصاف/ 8/163 تحقيق محمد حامد الفقي دار إحياء التراث العربي بيروت. ط. الأولى 1376.

القول الثاني: وذهب ابن عباس^① والشعبة^② إلى القول بجوازها.
الأدلة

دليل أصحاب القول الأول:

1. القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^③.

وجه الدلالة: دلت هذه الآية على تحريم نكاح المتعة؛ لأن المتمتع بها لا تجري مجرى الزوجات، لا ترث ولا تورث ولا يلحق به ولدها، ولا يخرج من نكاحها بطلاق يستأنف لها، وإنما يخرج بانقضاء المدة التي عقدت عليها وصارت كالمستأجرة^④. قال فخر الدين الرازي: دلت هذه الآية على تحريم المتعة بالإجماع. فالمتمتع بها لو كانت زوجة لحصل التوارث بينهما لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، والإجماع أنهما لا يتوارثان، إذن فلا تحل له^⑤.

السنة

1. عن سيرة الجهنبي^{*} أن الرسول ﷺ نهى عن المتعة وقال: (إلا أنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة. ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه)^⑥.

2. عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير الإنسية^⑦.

3. عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها. والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد إذ حرمها^⑧.

① ابن قدامة/المغني 644/6.

② الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب /فروع الكافي 449/5 دار الأضواء بيروت ط 1405/3. الطوسي، محمد بن الحسن/الإستبصار 141/3 دار الأضواء بيروت ط 1406/3.

③ سورة المؤمنون 6.5

④ القرطبي. الجامع لأحكام القرآن 106/12.

⑤ انظر التفسير الكبير م70/23/12.

• سيرة بن معبد بن عوسجة، ويقال: سيرة بن عوسجة الجهنبي أبو ثرية؛ ويقال: أبو بلجة، ويقال أبو الربيع المنني، له صحبة، روى عن النبي ﷺ وعن عمرو بن مرة الجهنبي وعنه ابنه الربيع. مات في خلافة معاوية. ابن حجر، تهذيب التهذيب 393/3.

⑥ رواه مسلم، صحيح مسلم كتاب النكاح باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ثم أبيض ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة 1025/2 برقم 1406 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العربية عيسى الحلبي طبلا.

⑦ رواه مسلم، صحيح مسلم نفس الكتاب والباب 1027/2 برقم 1407.

⑧ رواه ابن ماجة، السنن كتاب النكاح باب النهي عن نكاح المتعة 631/1 برقم 1963.

الإجماع:

قال الخطابي: تحريم نكاح المتعة بالإجماع بين المسلمين، وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرمه في حجة الوداع وذلك في آخر أيام رسول الله ﷺ فلم يبق اليوم فيه خلاف بين الأئمة إلا ما ذهب إليه بعض الروافض^①.

الدليل العقلي

1. نكاح المتعة لا يتعلق به الطلاق والظهار واللعان وعدة الوفاة والتوارث، فكان باطلاً كسائر الأئكة الباطلة؛ ولأنه عقد يجوز مطلقاً فلم يصح مؤقتاً كالبيع^②.

دليل أصحاب القول الثاني الذين قالوا بالجواز. قالوا: إن المتعة نزلت في القرآن الكريم، وجوت بها السنة من رسول الله ﷺ، وذكروا روايات كثيرة تدعم رأيهم^③. وقد عرضت عنها؛ لأنها روايات مستمدة من معتقداتهم ولا نطمئن إلى صحتها.

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^④ فقد عززوا استدلالهم بقراءة ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾. فقد قال النووي: (وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتج بها قرأنا ولا خيراً ولا يلزم العمل بها)^⑤. والآية الكريمة ليس فيها إشارة أو دليل على جواز المتعة، وغاية مدلولها إيتاء المرأة المراء نكاحها مهرها.

قال الزجاج*: قد غلط فيها قوم غلطاً عظيماً جداً لجهلهم باللغة، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن قوله سبحانه: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ من المتعة التي أجمع أهل اللغة أنها حرام، وإنما معنى قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي نكحتموه على الشريعة التي جرت في الآية، آية الإحصان ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ﴾ أي عاقدين التزويج الذي جرى ذكره ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ أي مهورهن فإن استمتع بالدخول بها أعطى المهر تماماً، وإن استمتع بعقد النكاح آتى نصف المهر^⑥.

① الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد البومتي / معالم السنن 190/3 المكتبة العلمية بيروت ط1401/2.

* أي كما أنه لا يجوز أن يكون البيع مؤقتاً فكذلك النكاح لا يصح فيه التأقيت.

② الشيرازي/ المهذب 160/4. انظر ابن قدامه، المغني 645/6.

③ انظر هذه الروايات في: الكليني فروع الكافي 449/5. الطولي/ الاستبصار 141/3.

④ سورة النساء 24.

⑤ صحيح مسلم بشرح للنووي م 179/9/5. الشوكاني/ نيل الأوطار 138/6.

* هو إبراهيم السري بن سهل أبو إسحق الزجاج النحوي، كان من أهل الدين والفضل حسن الاعتقاد، جميل المذهب. من مصنفاته الاشتقاق، الفرق، شرح أبيات سيبويه. توفي سنة 311هـ. الصفدي/ الوافي بالوفيات 347/5.

⑥ معاني القرآن وإعرابه 38/2 تحقيق د. عبد الجليل عليوه شلبي. عالم الكتب بيروت ط1408/1.

وقد نكر المفسرون أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِهِمْ فَاطِنُونَ لَأَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَنْعَمُوا وَاللَّهُ يَبْتَغِي لَكُمْ الْوَدْعَاءَ الْيُسْرَىٰ وَأَعْيُنُهُمْ الْفِتْنَةَ وَاللَّهُ يُغْنِيكُمْ عَنْ الْمَالِ وَالنَّسْلِ وَالنَّسَبِ وَالْوَدْعَاءِ الْيُسْرَىٰ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^①.

والصحيح أن الآية ليست منسوخة؛ لأنها لم تتحدث عن المتعة، إنما غاية ما بينته الأمر بإعطاء المرأة مهرها عند نكاحها. والمتعة ورد ذكرها في السنة النبوية، ثم ثبت نسخها بالسنة. قال ابن الجوزي: وهذا تكلف قوم من مفسري القراء، قالوا: إن المراد بهذه الآية نكاح المتعة، ثم نسخت بما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن متعة النساء، وهذا لا يحتاج إليه؛ لأن النبي ﷺ أجاز المتعة ثم منع منها، فكان قوله منسوخاً بقوله، وأما الآية فإنها لم تتضمن جواز المتعة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ فدل ذلك على النكاح الصحيح^②.

موقف ابن عباس رضي الله عنهما من نكاح المتعة:

بعد البحث والنظر رأيت أن ابن عباس رضي الله عنه يقف من نكاح المتعة موقفين: بإباحتها مطلقاً، ثم بإباحتها بقيود وضوابط، وسأعرض لهذين الموقفين والرد عليهما بشيء من التفصيل.

الموقف الأول:

أنه رضي الله عنه كان يفتي بإباحتها، ويقول بحلها، وقد ثبت رجوعه عن ذلك كما سيأتي.

الموقف الثاني:

أنه رضي الله عنه كان يبيحها للمضطر بطول العزبة وقلة اليسار. دل على ذلك ما صرح به ابن عباس رضي الله عنهما، حين أعلمه سعيد بن جبيرة بانتشار فتواه بين الناس، حيث قال "إننا لله وإنا إليه راجعون، والله ما بهذا أفتيت، ولا هذا أردت، ولا أحللت إلا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير، وما تحل إلا للمضطر، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير"^③. قلت: أما إباحة المتعة مطلقاً فقد روي رجوعه رضي الله عنه عنها دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة ومنها:

روي مسلم في صحيحه عن الحسن بن علي أنه سمع علي بن أبي طالب بقوله لابن عباس "نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية"^④.

① سورة المؤمنون 6،5.

② زاد المسير 35/2.

③ الخطابي معالم السنن 191/3.

④ صحيح مسلم بشرح النووي باب نكاح المتعة م 190/9/5.

وقال الترمذي: "إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة يتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم، فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى إذا نزلت الآية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ قال ابن عباس: فكل فرج سواهما حرام^① ويبدو أن سبب رجوعه عن فتواه إنكار علي رضي الله عنه عليه^②.

وأما إباحتها للضرورة، وقصد جوازها على المضطر بطول العزبة، فترده الأدلة النقلية والعقلية. فمن الأدلة النقلية الأحاديث الصريحة في تحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وهي أحاديث صحيحة مقدمة على غيرها عند التعارض.

ومن الأدلة العقلية ما ذكره الخطابي تعقيباً على فتوى ابن عباس، حيث قال: (فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالمضطر إلى الطعام، وهو قياس غير صحيح؛ لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي* في باب الطعام الذي به قوام الأنفس، وبعدمه يكون التلف وإنما هذا من باب غلبة الشهوة، ومصابرتها ممكنة، وقد تحسم مادتها بالصوم والعلاج فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر)^③.

وبالجملة يمكن القول: إن ابن عباس رضي الله عنه وقف على أحاديث الإباحة ولم يقف على أحاديث النهي^④ فأفتى بإباحة نكاح المتعة ولم يقصرها على المضطر، ثم إن الناس قد أساءوا الفهم وتوسعوا في الأخذ بهذه الفتوى، فصرح ابن عباس بقصرها على المضطر حين راجعه سعيد بن جببر بشأنها ثم كان رجوع ابن عباس في نهاية المطاف بعد أن أنكر عليه علي رضي الله عنه.

وأما الشيعة الذين خالفوا رأي إمامهم الذي يدعون عصمته، فلا مستند لهم في إباحة جواز المتعة، اللهم إلا إتباع الهوى والتمسك بأحاديث واهية لا تخلوا أسانيداً من مقال^⑤.

① الترمذي محمد بن عيسى بن سورة /سنن الترمذي كتاب النكاح باب ما جاء في نكاح المتعة 295/2 برقم 1131 .

② الحازمي/ الاعتبار في نسخ الحديث ومنسوخه ص 270 .

* أي كتحققها.

③ الخطابي معالم السنن 191/3.

④ قال ابن حجر: لعل جابراً ومن نقل عنه استمرارهم على ذلك بعده ﷺ إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي.

فتح الباري 172/9.

قال ابن بطال: (روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة، وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح). ابن حجر فتح الباري 173/9. قلت فهل يعقل أن يستمر ابن عباس في تبني هذا الرأي بعد أن أنكر عليه علي، وهدده ابن الزبير بإقامة الحد عليه !؟

⑤ قال الخطابي: (تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين، وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرمه الله في حجة الوداع وذلك في آخر أيام رسول الله ﷺ فلم يبق اليوم فيها خلاف بين الأئمة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض).

معالم السنن 190/3.

ورود النسخ في نكاح المتعة

تعددت آراء العلماء في عدد المرات التي تعرضت لها المتعة من إباحة وتحريم، ولعل أرجحها وأصوبها ما أثبتته النووي -رحمه الله- حيث قال: "والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس* لاتصالهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم^①."

قال الحازمي: وإنما كان نكاح المتعة في أسفارهم ولم يبلغنا أن النبي ﷺ أباحه لهم وهم في بيوتهم، ولهذا نهاهم عنه غير مرة، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم في آخر أيامه ﷺ وذلك في حجة الوداع، وكان تحريم تأبيد لا تأقبت، فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الشيعة^②.

قال ابن العربي: وأما متعة النساء فهي من غرائب الشريعة؛ لأنها أبيحت في صدر الإسلام ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت في غزوة أوطاس، ثم حرمت بعد ذلك إلى يوم القيامة، واستقر التحريم^③ حيث أكد تحريمها وذكر به رسول الله ﷺ وأراد أن يشيع بين المسلمين في حجة الوداع حتى يخرج من الدنيا وقد بلغ الأمانة. العقوبة المترتبة على نكاح المتعة:

اختلف الفقهاء في اعتبار هذا النكاح على أنه زنا فيقام الحد على فاعله أو لا يقام عليه لوجود شبهة العقد فيه ؟

فقد ذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن الزبير إلى اعتباره زنا يقام الحد على فاعله فيرجم بالحجارة** روى مسلم في صحيحه أن عبد الله بن الزبير عندما حذر منها وأفتى بحرمتها، اعترض عليه ابن عباس، فقال له ابن الزبير: (فجرت بنفسك فوالله لنن فعلتها لأرجمك بأحجارك) وقد سبق قول عمر رضي الله عنه في المتمتع بأنه يرجم بالحجارة^④. وهذا رأي لمالك رضي الله عنه، فيرجم ولا يلحق به الولد^⑤.

*واد في ديار هولزن فيه كانت وقعة حنين للنبي ﷺ ببني هوزن، ويومئذ قال النبي ﷺ: حمي الوطيس، ونلك حين استعرت الحرب، وهو ﷺ أول من قاله.

الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ت 626/معجم البلدان 1/281 دة الفكر بيروت طجلا.

① صحيح مسلم بشرح النووي باب نكاح المتعة م 181/9/5.

② الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الهمداني/ الاعتبار في النسخ والنسخ من الأثر ص 266 ، تحقيق د. عبد المعطي قلنجي. دار الوعي حاب ط. 1403/1.

③ أحكام القرآن م 389/1/1.

•• إذا كان شيئاً.

④ صحيح مسلم بشرح النووي باب نكاح المتعة م 188/9/5.

⑤ نظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 5/132.

أما الشافعية^① فقالوا إن ادعى الجهل بالتحريم أو كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ بموضع بعيد عن الإسلام فلا يحد ويثبت له النسب وعليه المهر في أحد القولين، ولهم قول آخر بأنه لا يقام عليه الحد وإن كان عالماً بالتحريم لأجل الشبهة فيدراً الحد بالشبهة، وهو قول الحنفية.

بعد بيان موقف الأمة من نكاح المتعة وحكم فاعلها، أرى أن المتعة من المسائل الخطيرة التي يجب التنبيه لها، خاصة وأن هناك فرقة وهي الشيعة ترى جوازها وأنها جزء من شريعتها وتجعلها ملاذاً أو ملجأ لمن يخشى على نفسه الوقوع في الفاحشة!

إن إباحة نكاح المتعة يعني خراب الأسر ودمار الحياة، وضياح الأبناء؛ ذلك لأن المرأة ستكون مجرد سلعة تباع وتشترى، يتداولها أبناء الليل مقابل ثمن بخس دراهم معدودة. إذا كان نكاح المتعة مباحاً - كما يقول الشيعة - فما المانع أن تكون هناك دور ومتاجر رسمية يديرها متخصصون، لتؤجر الفتاة نفسها مدة من الزمن بمبلغ يتفق عليه تحت اسم المتعة، ثم إذا ما انتهى العقد، تحتضن آخر بعقد جديد؟ لعمري إن لم يكن شبيهاً بالزنا، فلا أرى ما هو!!

إن نكاح المتعة حالة شاذة مرذولة تتنافى مع الطبع السليم، ومع فطرة المرأة وحياتها، قل لي - بربك - هل هناك فرق بين فتاة - تنكح على الطريقة الشيعية - وفتاة تلتحف سواد الليل تنتظر سميراً لمدة معينة بدراهم معدودة؟ إن كان ثمة فرق بينهما فلا أرى إلا أنها ﴿أسماء سميتموها أنتم وآبؤكم﴾^② فالأولى مذكاة بمدية المتعة والأخرى محلقة بناب الفيل.

إن ما يكشف عوار^{**} الشيعة تناقضهم العجيب، فهم كما قال الله سبحانه: ﴿يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً﴾^③. إن قلت لأحدهم: هلم ابنتك أتمتع بها؟ فيا لخزي الطالب ويا لعار المطلوب.

يقول الشرباصي^④: كنا في مجلس مع بعض كبار الفكر الإسلامي، فدخل علينا شاعر لبناني شيعي وابنته وجرى بيننا نقاش عن المتعة، فدافع الشاعر عنه وأيده، فمد المفكر الإسلامي يده إلى الشاعر طالباً منه يد ابنته ليتمتع بها مدة قصيرة، فخلجت الفتاة وغضب الشاعر غضباً شديداً. فقال له المفكر الإسلامي: إذا كنت لم ترضه لابنتك فكرام الناس لا يقبلونه لبناتهم.

① القراء / التهذيب 443/5. للنووي / صحيح مسلم بشرح النووي م 181/9/5. الألويسي / روح المعاني 7/5

② سورة النجم آية 23.

* الحلقوم: الحلق، والحلقة قطع الحلقوم. والمحلقة ما قطع حلقومها ولم تنكح تامة بقطع الحلقوم والمريء والودجين. بن منظور / لسان العرب 150/12 مادة حلقم.

** العوار بفتح العين وقد تضم: العيب. بن منظور / لسان العرب 620/4 مادة عود.

③ سورة التوبة آية 37.

④ بسألونك في الدين والحياة 95/5 دار الجيل بيروت ط.بلا.

المسألة الثانية: النكاح المؤقت

صورته: أن يتزوج رجل لمدة معينة كشهـر أو عام، أو مدة إقامته في بلد للدراسة أو العمل كما هو الحال في زماننا.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

1. جمهور المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية والنووي والأوزاعي، قالوا بأن العقد باطل يفسخ قبل الدخول وبعده^①.

2. قال زفر من الحنفية بأن العقد صحيح وثابت والشرط باطل^②.

الأدلة

دليل الجمهور: اعتبر جمهور العلماء أن النكاح المؤقت كنكاح المتعة، إذ إنهم لم يفرقوا

بينهما، قال ابن عبد البر في حديث ابن مسعود: * بيان أن المتعة نكاح إلى أجل^③.

دليل عتلي: قالوا إن شرط التأقيت شرط مانع من بقاء النكاح فاشية نكاح المتعة^④.

دليل القول الثاني:

استدل زفر من الحنفية على صحة العقد بالتفريق بين زواج المتعة والزواج المؤقت، بذكر لفظ الزواج في المؤقت دون المتعة، وكذا بالشهادة فيه دون المتعة، وبما أن المؤقت قد تم بلفظ التزوج، وأضيف إليه شرط التأقيت، كان الشرط زائداً على ما يتم به النكاح فصح الإيجاب وبطل الشرط؛ لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة^⑤.

القول المختار:

بعد النظر في أدلة كل من الفريقين يتبين أن القول الراجح الذي تظمن إليه النفس هو رأي الجمهور القاضي ببطلان النكاح المؤقت، وذلك لقوة أدلتهم، وضعف أدلة زفر التي أجيب عليها بما يأتي:

1. إنه لا يوجد دليل على كون نكاح المتعة الذي أباحه الرسول ﷺ ثم حرمه هو ما اجتمع فيه مادة: "م ت ع"، إذ غاية ما تدل عليه النصوص هو الإذن في المتعة وليس فيها دليل على أن من يباشر هذا العقد يتعين عليه أن يخاطبها بلفظ أتمتع ونحوه؛ لأن اللفظ إنما يطلق ويراد معناه،

① الخرخشي/حاشية للخرشي 183/4. فتح القدير 152/3. الشيرازي المهذب 159/4. المردلوي/الإصناف 163/8.

② فتح القدير 152/3.

* كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك. ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل' رواه مسلم. صحيح مسلم كتاب النكاح باب نكاح المتعة. 1022/2 برقم 1404.

③ ابن عبد البر/الاستنكار 302/16. وانظر المردلوي/الإصناف 164/8.

④ ابن قدامة، المغني 6/646.

⑤ انظر: العيني/البنية 101/4. السرخسي/المبسوط م3/5/153.

ومعناه المشهور أن يوجد عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد الزواج من اللذة وتربيته.

إن النكاح المؤقت وإن أتى بلفظ التزوج إلا أنه دلّ على معنى المتعة. وبما أن العبرة في العقود للمعاني يكون حكم الزواج المؤقت كحكم زواج المتعة لاشتراكه معها في المعنى^①.

المسألة الثالثة: العقد المعلق على الطلاق

صورته: أن يعقد شخص على فتاة بشرط أن يطلقها في وقت معين بعد شهر مثلاً أو بعد انتهاء الدراسة... فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

الأول: لم يصح العقد سواء عين وقت الطلاق أو لم يعينه وهو قول الحنبلية وقول للشافعية^②.
الثاني: إن العقد صحيح والشرط باطل وهو قول أبي حنيفة والصحيح عند الشافعية^③.

دليل القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول الذين قالوا ببطلان العقد أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح فأشبهه نكاح المتعة^④. قال الشيرازي: لأنه نكاح شرط انقطاعه دون غايته فشابه نكاح المتعة^⑤
دليل أصحاب القول الثاني:

استدلوا على صحة العقد وبطلان الشرط بأن النكاح وقع مطلقاً من غير توقيت، وأنه شرط على نفسه الطلاق ولم يؤثر في النكاح، كما لو شرط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها^⑥
فالطلاق قاطع للنكاح واشتراطه بعد شهر لينقطع به النكاح دليل على وجود العقد مؤبداً، ولهذا لو مضى الشهر لم يبطل النكاح فكان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً^⑦.

مناقشة الأدلة

رد أصحاب القول الأول على أصحاب القول الثاني الذين أجازوا هذا الشرط قياساً على جواز اشتراطه ألا يتزوج عليها بأنه قياس مع الفارق؛ فاشتراط الزوج عدم الزواج على زوجته يعني انقطاع الزواج بخلاف اشتراط الطلاق فإنه يعني انقطاعه^⑧. لذا أرى أن القول الراجح هو القول الأول؛ لأن اشتراط الطلاق عند العقد يعني اعتبار العقد مؤقتاً أو في معنى التأقيت؛ ولأنه يتنافى مع مقاصد التشريع من الزواج فيكون باطلاً كنكاح المتعة.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

① ابن الهمام /فتح القدير 149/3.

② ابن قدامة. المغني 646/6. الشيرازي، المهذب 161/4. الشريبي /مغني المحتاج 183/3.

③ العيني/البنية 102/4. الكاساني/ بدائع الصنائع 273/2. الشيرازي، المهذب 161/4.

④ ابن قدامة، المغني 646/6.

⑤ الشيرازي، المهذب 160/4.

⑥ النوري، المجموع 255/16.

⑦ نظر العيني/ البنية 102/4

⑧ ابن قدامة، المغني 646/6.

المبحث الرابع التوقيت في المهر

قبل البحث في علاقة الوقت بالمهر لا بد من بيان معناه وحكمه وحكمة مشروعيته.
المهر في اللغة: الصداق والجمع مهور، وقد مهر المرأة بمهرها مهراً وأمهرها ^①.

أما في اصطلاح الفقهاء:

فهو مال يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع إما بالتسمية أو بالعقد، وله
أسم منها: الصداق والنحلة ^②.

وسبب تسميته صداقاً بكسر الصاد وفتحها لإشعاره بصديق رغبة بانه في النكاح ^③.

حكم الصداق

المهر واجب على الرجل شرعاً، ولا يعتبر شرطاً لصحة النكاح؛ لأنه واجب إظهاراً لشرف
المحل فلا يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح ^④.

حكمة مشروعية الصداق

أوجب الله سبحانه الصداق إكراماً وتطييباً لخاطر المرأة. قال سبحانه ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ
صَدَاقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ^⑤. وتقديم الدليل على بناء حياة زوجية كريمة معها وتوفير حسن النية على
قصد معاشرتها بالمعروف ودوام الزواج ^⑥.

① ابن منظور/ لسان العرب 184/5 مادة مهر.

② البائرتي/ كمل الدين محمد بن محمود/ العناية مطبوع بهامش فتح القدير 204/4.

③ الأتصاري زكريا بن محمد بن أحمد/ شرح منهج الطلاب مطبوع مع حاشية الجمل 450/6 دار للكتب العلمية بيروت
ط1/1417.

④ انظر العيني/ البناية 181/4.

⑤ سورة النساء 4

⑥ بتصرف: الزحيلي وهدية/ الفقه الإسلامي وأدلته 253/7 دار الفكر دمشق ط2/1405.

المطلب الأول: تعجيل المهر وتأجيله^①

اتفق الفقهاء على جواز تعجيل المهر كله أو تأجيله كله، أو تعجيل بعضه وتأجيل بعضه؛ على أن يقيد المؤجل بأجل معلوم علماً لا يفضي إلى المنازعة، فإن قيد بأجل معلوم فهو إلى أجله. واختلفوا في المهر المؤجل أجل مجهول جهالة فاحشة، والمؤجل مطلقاً دون تقييد بأجل، والمسكوت عنه دون بيان تعجيل أو تأجيل. وبيان هذا في المسائل الآتية:

المسألة الأولى

اختلف الفقهاء في وقت استحقاق المهر المؤجل إلى أجل مجهول جهالة فاحشة، وأثره على العقد؛ وصورته أن يقول: تزوجتك على ألف درهم أدفعها إليك حين تمطر السماء، أو يعود المسافر. فالحنفية والحنبلية^② يقولون بصحة هذا العقد، وجوب المهر المؤجل حالاً. والشافعية^③ يرون صحة العقد وفساد المهر المسمى وإيجاب مهر المثل. وأما المالكية^④ فقالوا: إن العقد يفسخ قبل الدخول، ويثبت بعد الدخول بالأكثر من المسمى ومهر المثل.

المسألة الثانية

واختلف الفقهاء في المهر المؤجل مطلقاً دون تقييد بأجل على النحو الآتي: يرى الحنفية^⑤ أن المهر يجب حالاً إن كان كله مؤجلاً. وأما إن كان بعضه معجلاً وبعضه مؤجلاً فقد اختلفوا في وقت استحقاق المؤجل على قولين: الأول: يجب حالاً كما في تأجيل المهر كله. الثاني: يجب عند حلول أقرب الأجلين الموت أو الطلاق. وبوجوبه عند حلول أقرب الأجلين قال الحنبلية^⑥ دون أن يفرقوا بين تأجيل المهر كله، وتعجيل بعضه وتأجيل بعضه.

① انظر المسائل المتعلقة بهذا المبحث في: الكاساني، بدائع الصنائع 287/2، ابن نجيم، البحر الرائق 309/3، ابن عابدين، رد المحتار 144/3، حاشية النسوي مع الشرح الكبير 303/3، حاشية الخرشي 316/4، الرملي، نهاية المحتاج 6/342، حاشية الشراقوي 3/585، المطيعي، تكملة المجموع 9/18، ابن قدامة، المغني 6/693، ابن مفلح، المبدع 7/141.

② الكاساني، بدائع الصنائع 288/2، ابن نجيم، البحر الرائق 310/3، ابن عابدين، رد المحتار 144/3، ابن قدامة، المغني 6/693، ابن مفلح، المبدع 7/142.

③ الرملي، نهاية المحتاج 6/342، حاشية الشراقوي 3/585.

④ حاشية النسوي 3/303، حاشية الخرشي 4/316.

⑤ الكاساني، بدائع الصنائع 288/2، ابن نجيم، البحر الرائق 310/3، ابن عابدين، رد المحتار 144/3.

⑥ ابن قيم الجوزية/أعلام الموقعين رب العالمين 92/3 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد طبع لابن قدامة، المغني 6/693، ابن مفلح، المبدع 7/41.

ويرى المالكية^① أن تأجيل المهر مطلقا يوجب فسخ العقد قبل البناء، وثبوته بالأكثر من المسمى ومهر المثل بعد الدخول، هذا إن لم يكن هناك عرف في تقييد المطلق بأجل معين؛ فإن تعارف أهل البلد على تقييد المطلق بأجل معين صح العقد. وأما الشافعية^② فيرون صحة العقد وفساد المسمى وإيجاب مهر المثل.

المسألة الثالثة

اختلف الفقهاء في المهر المطلق أي المسكوت فيه عن بيان المعجل والمؤجل: فالحنفية في ظاهر الرواية والمالكية والشافعية والحنبلية^③ يقولون: بوجوبه حالا. والرأي الآخر للحنفية^④ وعليه الفتوى أن المعتبر في المسكوت عنه العرف.

وبعد هذا الاستعراض يمكنني أن أخلص إلى ما يلي:

1. يستحب تقسيم المهر إلى معجل ومؤجل عملا بروح الشريعة، وتحقيقا لمقاصدها في التيسير ورفع الحرج.
2. بيان القدر المعجل والمؤجل من المهر، وعدم تقييد المؤجل بأجل مجهول جهالة فاحشة؛ لأن هذا يفضي إلى المنازعة.
3. عدم تأجيل المهر كله، وإعطاء المرأة جزءا منه تطيبها لخاظرها، وتمكينها لها من تجهيز نفسها، وشراء حاجاتها إن شاعت ذلك حيث إن الشرع يعتبر المهر حقا خالصا لها.
4. عدم تعجيل المهر كاملا؛ لأن في ذلك إضرارا بالزوج والزوجة فهو يضر بالزوج إذ يتقل كاهله بالديون، ويجعله يرزح تحت وطأتها، وربما يلجأ إلى الاقتراض من البنوك، وقد يعزف عن الزواج. ومن الأضرار التي تلحق بالزوجة ضياع فرصة زواجها خاصة إذا كان الزوج كفوًا.

① حاشية النسوي 303/3، حاشية الخرشي 316/4.

② الرملي، نهاية المحتاج 342/6، حاشية الشرفلوي 585/3.

③ الكاساني، بدائع الصنائع 288/2، ابن نجيم، البحر الرائق 311/3. قال الدردير: "إذا لم يذكر أجلا بأن تزوجها بمائة وأطلق أنه بصح ويحمل على الحلول"، وتعقبه النسوي فقال: "قال أبو الحسن الصغير: إذا اتفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد؛ لأن العرف جرى بأنه لا بد في النكاح من الكالئ فيكون الزوجان قد دخلا على الكالئ ولم يضربا له أجلا". حاشية النسوي وبهامشها الشرح الكبير 304/3. المطيعي/تكملة المجموع 10/18. ابن قدامة، المغني 693/6، ابن مفلح، المبدع 141/7.

④ ابن نجيم، البحر الرائق 311/3، ابن عابدين، رد المحتار 144/3.

5. ترجيح ما ذهب إليه الحنبلية وبعض الحنفية من استحقاق المؤجل بحلول أقرب الأجلين الطلاق أو الموت، لأن المرأة تكون أحوج إلى المال عند حلول أحدهما، إذ في حال استمرار الحياة الزوجية يتكفل الزوج بكسوتها والإنفاق عليها، وبحلول أحدهما قد تفقد الزوجة معيشتها، فتجد في المهر المؤجل مواساة لها وسدا لحاجتها.

المطلب الثاني الأوقات التي يستقر فيها الصداق:

يقصد بالاستقرار هنا الأمن من سقوط كل المهر أو بعضه بالتشطير^① وفيه فرعان:

الفرع الأول:

استقرار الصداق كاملاً للزوجة: يستقر الصداق كاملاً للزوجة في حالتين:

الحالة الأولى: الدخول الحقيقي بالزوجة.

اتفق الفقهاء على أن الصداق يستقر على الزوج لزوجته بوطنها في الفرج^② لقوله تعالى:

﴿ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾^③.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه أثبت الصداق للمرأة لعدة الإفضاء حيث أنكر على الأزواج أخذ شيء من صداقها، وهذا يدل على استقراره كاملاً لها.

روى البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال للمتلاعنين:

(حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها). قال يا رسول الله: مالي؟ قال: (لا مال لك

إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد وأبعد لك منها)^④

فالحديث صريح في جعل الصداق في مقابلة استحلال الزوجة.

① الشريبي/ مغني المحتاج 224/3.

② النووي/ المجموع 346/16. الخرشي 311/4. ابن جزى/ لبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي/ القوانين الفقهية ص 135. دار الكتب العلمية بيروت طبعلا.

③ سورة النساء آية 21.

④ البخاري صحيح البخاري باب المتعة للتي لم يفرض لها لقوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم ... الآية) م 231/6/3 برقم 5350.

الحالة الثانية: موت أحد الزوجين

إذا مات أحد الزوجين موتاً طبيعياً قبل الدخول فإما أن يفرض لها صداقاً أو لا يفرض فقد أجمع الفقهاء على أن التوارث يقع بينهما؛ لأن الزوجة تستحق الميراث بالعقد؛ لأنه سببه لا الوطء^①.

كما اتفقوا^② على أنه إذا مات أحد الزوجين حتف أنه قبل الدخول في نكاح فيه تسميته يتأكد المسمى؛ لأن المهر كان واجباً بالعقد، والعقد لم يفسخ بالموت بل انتهى بنهايته؛ لأنه عقد للعمر فينتهي بنهايته عند انتهاء العمر، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى ويتقرر.

① الشوكاني، نيل الأوطار 173/6. ابن قدامة/المغني 721/6.

② الكاساني/ بدائع الصنائع 294/2. الشيرازي/ المهذب 202/4. الشوكاني/ السيل الجرار المنتفق على حدائق الأزهار 289/2 تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الكتب العلمية بيروت ط1. الموصلي/الاختيار لتعليل المختار م102/3/2.

* لما إذا كان المهر غير مسمى فقد اختلف الفقهاء في استقراره للزوجة بعد الموت وقبل الدخول. ذهب الحنفية والشافعية في الراجح من مذهبهم والحنبلية وابن مسعود وابن سيرين وأسحق أن الصداق يستقر لها واستدلوا بما ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نساءها لا وكس ولا شطط، وعليها العدة ولها الميراث. فقام معقل بن سنان الأشجعي. فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت وثق - امرأة منا - مثل ما قضيت. ففرح بها ابن مسعود. أبو داود مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات. 51/3 برقم 2029 مكتبة السنة المحمدية ط.بلا.

وذهب المالكية والأوزاعي والليث والشافعي في قول إلى أنها لا تستحق مهرأ ولا المتعة؛ لأن المتعة لم ترد إلا للمطلقة والمهر عوض عن الوطء ولم يقع من الزوج، وردوا على حد يث معقل بالاضطراب فتارة يروى عن معقل بن سنان، وتارة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمي. قال الشافعي: لو ثبت حديث بروع لقلت به.

الراجح: استقرار الصداق لها بالموت، بدليل الحديث فقد صححه العلماء. قال الحاكم: قال شيخنا أبو عبيد الله: لو حضرت الشافعي لقلت على رؤوس الناس وقلت: قد صح الحديث فقل به؛ ولأن الكتاب والسنة إنما نفيها مهر المطلقة قبل المسيس والفرض لا مهر من مات عنها زوجها وأحكام الموت غير أحكام الطلاق.

مراجع هذه المسألة:

الموصلي/الاختيار م102/3/2. النووي/ المجموع 347/16. الشريبي/مغني المحتاج 225/3. ابن قدامة/ المغني 721/6. ابن عبد البر/الكافي 454/1. القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن 198/3. الشريبي/ مغني المحتاج 231/3. الصنعاني/سبل السلام 1045/3. الشوكاني/ نيل الأوطار 173/6.

الفرع الثاني: استقرار نصف الصداق للزوجة:

اتفق الفقهاء^① على أن الرجل إذا طلق زوجته قبل الدخول الحقيقي وكان قد سمي لها تسمية صحيحة في العقد الصحيح وجب لها نصف المسمى.

دليل ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾^②.

قال ابن عباس: نزلت في الرجل يتزوج المرأة وقد سمي لها صداقاً ثم يطلقها من قبل أن يمسه - والمس الجماع - فلها نصف الصداق^③.

① ابن قدامة/المغني 6/699. ابن رشد، بداية المجتهد 2/27. القرطبي/الجامع لأحكام القرآن 3/204.

② سورة البقرة 237.

③ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر / الدر المنثور في التفسير المأثور 1/520

دار الكتب العلمية بيروت ط1/1411.

الفصل الثاني

التوقيت في الرضاعة والحضاعة

المبحث الأول:

التوقيت في الرضاع

المطلب الأول: حكم الرضاع

المطلب الثاني: تحديد سن الرض

المطلب الثالث: صفة المرأة المرضعة

المبحث الثاني

التوقيت في الحضاعة

المطلب الأول: مدة حضاعة الذكر عند النساء

المطلب الثاني: نهاية حضاعة الأنثى

المطلب الثالث: مرحلة التخيير

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على انتهاء الحضاعة

المبحث الأول:

التوقيت في الرضاع

قضت سنة الله سبحانه أن يكون غذاء المولود، منذ أيامه الأولى، هو اللبن. وقد جعله الله سبحانه حقاً للمولود على أمه؛ حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^①. وقد ثبت طبيياً أن الرضاعة في الحولين الأولين هي وحدها السبب في نمو الطفل ونبات لحمه ونشور عظمه، ومن هنا يظهر سر تخصيص الشريعة وقت التحريم في الحولين الكاملين.^②

وفي الأيام الأولى من ولادة الطفل يفرز الثدي -ألباناً- وهو سائل خفيف أصفر يحتوي على كميات مركزة من البروتينات المهضومة، وعلى المواد المحتوية على مضادات الجراثيم والميكروبات.^③

ومن آثار رحمة الله عزوجل وعنايته الفائقة بالمولود أن ترتبط مادة الحليب وتكونه بمراحل نمو الطفل، فتركيبية الحليب في الأسبوع الأول تختلف عنها في الأسبوع الثاني، وهكذا... قال المطيعي: إن الثدي ينشط نتيجة الإحساس بالأمومة لدى المرضعة فيثور لبنها لأسباب نفسية من الرحمة يقذفها الله سبحانه في قلب المرأة.^④

وبما أن الرضاع يترك آثاراً نفسية وسلوكية عند الطفل، فقد حرص الإسلام عند التقام المولود ثدي المرضعة، أن يكون لبنها خالصاً من نتن السلوك، وقبح الأخلاق، فالارتباط النفسي والعاطفي بين الأم وطفلها إنما يتم أثناء الرضاع. قال ابن قدامة: كره الإمام أحمد رضي الله عنه الإرضاع بلبن الفجور والمشركات، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اللبن يشتبّه، فلا تستق من يهودية ولا نصرانية، ولا زانية؛ لأن لبن الفاجرة ربما أفضى إلى شبه المرضعة في الفجور، ويجعلها أما لولده فيتعير بها، ويتضرر طبعاً وتعيراً، ويكره الإرضاع بلبن الحمقاء كي لا يشبهها الولد في الحمق، فإنه يقال: إن الرضاع يغير الطباع^⑤

* إذا لم يقبل غيرها.

① سورة البقرة آية 233.

② محمد محيي الدين عبد الحلیم/ الأحوال الشخصية ص 313. مطبعة السعادة. مصر ط 1386/3.

③ محمد علي البار/خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص 471. لدار السعودية ط 1984/5. الزعيلوي/محمد السيد/الأمومة في القرآن والسنة ص 151. مؤسسة الرسالة ط 1985/2.

④ المجموع 226/18.

⑤ المعنى 562/7-563.

هذا ويتضمن المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: حكم الرضاع

ورد ذكر الرضاع في القرآن الكريم في مواطن عدة. قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^①. فقوله سبحانه: ﴿يُرْضِعْنَ﴾ خبر، وإن كان فيه معنى الأمر، وهو يفيد أن الرضاع حق للأم لها أن تستوفيه، ولها أن تتنازل عنه.

قال القرطبي: واختلف الناس في الرضاع، هل هو حق للأم أم حق عليها؛ واللفظ محتمل^②.

لهذا اختلف الفقهاء في الأمر الوارد في الآية الذي جاء على صورة الخبر على قولين:

الأول: الحنفية والشافعية والحنبلية^③، ذهبوا إلى أنه لا يجب على الأم إرضاع ولدها إلا إذا تعينت فلم يقبل غيرها، أو كان الوالد عاجزاً عن استئجار مرضعة، وحملوا الأمر على التنب. الثاني: المالكية^④: ذهبوا إلى أنه يجب على الأم أن ترضع ولدها؛ لأن الأمر في الآية للوجوب. فيجب عليها في حال الزوجية، وفي حال عدم قبول غيرها، كما يجب عليها إذا عدم الأب؛ لاختصاصها به.

واستدلوا بقوله ﷺ: (تقول المرأة إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني. ويقول العبد: أطعمني واستعملني. ويقول الابن: أطعمني، إلى من تدعني)؟^⑤. قالوا أيضاً: والآية خبر معناه الأمر على الوجوب للمرأة التي في عصمة زوجها، وهو عرف يلزم، إذ قد صار كالشرط، إلا أن تكون شريفة ذات ترفه، فعرفها ألا ترضع؛ وذلك كالشرط، فإن مات الأب ولا مال للصبي فإن الرضاع لازم للأم بخلاف النفقة^⑥.

ويقول مالك قال ابن حزم^⑦؛ إلا أنه خالفه في عدم إجبار الشريفة. واستدل بعموم قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

قال: وهذا عموم لا يحل لأحد أن يخص منه شيئاً إلا ما خصه نص ثابت.

① سورة البقرة آية 233.

② الجامع لأحكام القرآن 3/161.

③ ابن عابدين/رد المحتار 3/618. لكتبا الهرسني، عماد الدين بن محمد الطبري/أحكام القرآن 1/187 دار الكتب العلمية بيروت ط2/1405. ابن قدامة/المغني 7/627.

④ ابن العربي/أحكام القرآن م1/204.

⑤ رواه البخاري. الصحيح كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال م3/233. برقم 5355.

⑥ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 1/310.

⑦ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي/المحلى 10/337. تحقيق أحمد محمد شاكر

مكتبة دار التراث القاهرة طبلا

المطلب الثاني : تحديد سن الرضاع

اتفق علماء الأمة على أن الرضاع المعتبر في التحريم هو ما كان في الصغر.

وختلفوا في تحديد سن الصغر على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أبو حنيفة^① ذهب إلى أن مدة الرضاع المحرم حولان ونصف، ولا يحرم بعد هذه المدة سواء أظلم في أثناء المدة أم لم يظلم. وقال زفر رحمه الله: مدة الرضاع ثلاثة أحوال؛ لأنّ الحول حسن للتحول من حال إلى حال.

القول الثاني: مالك^② رضي الله عنه يشترط في التحريم أن يرتضع في حولين* أو زيادة شهر وشهرين وألا يظلم قبل انتهاء الحولين فطاماً يستغنى فيه بالطعام عن اللبن وإلا فلا يحرم.

القول الثالث: الشافعية والحنبلية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية^③ وروي عن ابن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وسعيد بن المسيب حيث ذهبوا إلى القول بأن مدة الرضاع المؤثر في التحريم حولان. فلا يجوز بعد حولين، قال الحنبلية: ولو بلحظة.

هذه أشهر الأقوال في المسألة، وهناك أقوال أخرى عرضت عنها لعدم وجود أدلة لها أو ضعفها.

الأدلة

دليل أصحاب القول الأول^④

قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾^⑤.

وجه الدلالة: فقد أثبت الله سبحانه الحرمة بالرضاع مطلقاً عن التعرض لزمان الإرضاع، إلا أنه قام الدليل على أن زمان ما بعد الثلاثين شهراً ليس بمراد فيعمل بإطلاقه فما وراءه.

① ابن عابدين رد المحتار 209/3. السمرقندي علاء الدين / تحفة الفقهاء 237/2 دار الكتب العلمية بيروت ط. 1414/2. المرغيناني، الهداية 223/1

② الموق أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري/ التاج والإكليل لمختصر خليل مطبوع بهامش مواهب الجليل 179/4 دار الفكر ط. 1412/3. حاشية النسوي 503/2. انظر الزرقاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف/ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك 311/3 دار الكتب العلمية. بيروت ط. 1411/1. الكاندهلوي محمد زكريا بن محمد بن يحيى/ لوجز المسالك إلى موطأ مالك 370/10. دار الكتب العلمية بيروت تحقيق أيمن صالح شعبان ط 162/1. * روى أصحاب مالك عنه أنه ما كان من الرضاع بعد الحولين قليلاً وكثيره لا يحرم شيئاً وهو بمنزلة الطعام. الموطأ 604/2. القرطبي 162/3.

③ البيهقي، التهذيب 292/6. الشافعي/ أحكام القرآن 257/1 دار الكتب العلمية بيروت 1400. المرداوي/ الإنصاف 333/9. ابن ضويان إبراهيم بن محمد بن سالم/ منار السبيل 294/2 تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت ط 1410/6. ابن قيم الجوزية/ زاد المعاد 494/5 ابن عابدين/ رد المحتار 209/3.

④ هذه الأدلة في الكاساني / بدائع الصنائع 6/4.

⑤ سورة النساء آية 23.

روى عبد الله بن مسعود أن الرسول ﷺ قال: (لا رضاع إلا ما شد العظم وأثبت اللحم) ①
وجه الدلالة: أن الإرضاع الموجب للحرمة هو ما كان منبئاً للحم منشزاً للعظم. ومن المحال عادة
أن يكون منبئاً للحم إلى الحولين، ثم لا ينبت بعد الحولين بساعة لطيفة؛ لأن الله تعالى ما أجرى
العادة بتغيير الغذاء إلا بعد مدة قصيرة.

الاستحسان: فقد استحسن أبو حنيفة في تقديره مدة إبقاء حكم الرضاع بعد حولين بستة أشهر؛ لأنه
أقل مدة تغيير الولد، فإن الولد يبقى في بطن أمه ستة أشهر يتغذى بغذائها ثم يفصل فيصير أصلاً
في الغذاء.

دليل أصحاب القول الثاني

عموم قوله ﷺ: (إنما الرضاعة من المجاعة) ②

وجه الدلالة: إن هذا الحديث قد اقتضى أن الطفل ما دام غذاؤه اللبن فإن هذا الرضاع يعتبر
محراماً ③ وإن الشهر والشهرين لا يستغني الطفل فيهما بالطعام عن الرضاع، ففي هذه الفترة تكون
للطفل رغبة بالرجوع إلى اللبن، فلو رجع إليه لكان عيشاً له واستغنى فيه عن الطعام، إلا إذا فصل
فصلاً بيناً عن الرضاع إلى الطعام فلا اعتبار بالرضاع بعد فصله لضعف حاجته إليه ④ والعادة أن
الطفل لا يظم دفعة واحدة بل على التدرج.

قال ابن العربي: إن ما قرب من أمد القطام عرفاً لحق به ⑤.

دليل القول الثالث:

1. قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ... الآية﴾

وجه الدلالة: أن الله سبحانه جعل تمام الرضاع حولين فدل على أنه لا حكم لما بعدها فلا يتعلق به
التحريم، وهذه المدة هي مدة المجاعة التي ذكرها الرسول ﷺ وقصر الرضاعة المحرمة

① رواه البيهقي، السنن الكبرى كتاب الرضاع باب إرضاع الكبير 7/758 برقم 15653.

• العدول في مسألة عما حكم به في نظائرها لما هو أقوى منه.

البيضاوي، شمس الدين محمود عبد الرحمن الأصفهاني/ شرح المنهاج في علم الأصول 2/767. تحقيق د. عبد الكريم محمد
النملة مكتبة رشد الرياض ط1/1420.

الزركشي/ البحر المحيط في أصول الفقه 4/390 تحقيق محمد تامر دار الكتب العلمية بيروت ط1/1421.

② رواه البخاري، الصحيح كتاب النكاح باب من قال لا رضاعة بعد حولين م3/6/153 برقم 5102.

③ ابن رشد، بداية المجتهد 2/43.

④ مالك بن أنس، المدونة الكبرى 2/408 مطبعة السعادة مصر 1323. انظر حاشية الخرشى 5/176.

⑤ ابن العربي/ أحكام القرآن م1/1/203.

عليها: (الرضاعة من المجاعة) ^①. قال الشريبي: جعل تمام الرضاعة في الحولين فأفهم بأن الحكم بعد الحولين بخلافه ^②.

2. قوله ﷺ: (إن إبراهيم ابني وإته مات في الثدي وإن له نظيرين تملآن رضاعه في الجنة) ^③

وجه الدلالة: إن هذه المدة هي مدة الثدي التي قال فيها الرسول ﷺ (في الثدي) أي زمن الثدي وهذه لغة معروفة عند العرب، فهم يقولون: مات فلان في الثدي أي زمن الرضاع قبل الفطام ^④.

القول المختار:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في تحديد سن الرضاع، أرى أن القول الراجح هو القول الثالث وذلك لما يلي:

1. قوة الدليل وصراحته فهو نص في الموضوع، فكثيراً ما يضع الشارع مسائل يجعل مناط الحكم فيها مربوطاً بالزمان.

2. صراحة الحديث الشريف (لا رضاع إلا في الثدي) حيث إن دلالة ظاهرة من جهة اللغة.

3. إن زمن إنبات اللحم وإنشاز العظم قد حدده النص وهو حولان فلا مجال لاعتبار زمن آخر.

4. إنكار الرسول ﷺ على عائشة عندما دخل عليها متغيراً لونه قائلاً: (انظرن من إخوانكن) ^⑤ فهذا الإنكار يفهم منه أن زمن التحريم بالرضاع هو الحولان فحسب.

هذا وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بهذا الرأي، فقد جاء في المادة رقم (153) الأم أحق بارضاع ولدها ومقدمة على غيرها بأجرة المثل المتناسبة مع حال المكلف بنفقته ما لم تطلب أجرة أكثر ففي هذه الحالة لا يضار المكلف بالنفقة وتعرض الأجرة من تاريخ الإرضاع إلى إكمال الولد سنتين إن لم يفطم قبل ذلك.

والله تعالى أعلم بالصواب

① سبق تخريجه انظر نص 67

② معني المحتاج 416/3. ابن قدامة، المعني 543/7.

③ رواه مسلم، صحيح مسلم كتاب الفضائل باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال 1808/4 برقم 2316.

④ النووي، المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج مطبوع مع صحيح مسلم م 76/15/8 نشر رئاسة بدورات البحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية طبلا
ابن قيم للجوزية/ زاد المعاد م 496/5/3.

⑤ رواه البخاري، الصحيح كتاب النكاح باب من قال لا رضاع بعد الحولين م 153/6/3 برقم 5102.

المطلب الرابع: صفة المرأة المرضعة

اتفق الفقهاء على أنه يحرم لبن كل امرأة بالغ وغير بالغ، واليايسة من المحيض كان لها زوج أو لم يكن، حاملاً كانت أو غير حامل^①.

قال ابن المنذر*: وأجمعوا على أن البكر التي لم تنكح ثم نزل لبن فأرضعت به مولوداً إنه لبنها ولا أب له من الرضاعة^②.

فأي امرأة سواء كانت ثيباً أم بكراً صغيرة أم كبيرة ثاب لبنها من وطء أو غير وطء فأرضعت به طفلاً، فإن هذا اللبن يثبت به التحريم.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^③.

وجه الدلالة:- 1. أن الله سبحانه أطلق على المرضعة أمّاً فكل امرأة يثور لبنها فترضع طفلاً، تكون أمّاً ويثبت بلبنها التحريم.

2. أن ألبان النساء خلقت لغذاء الأطفال فإن كان نادراً فجنسه معتاد^④.

① ابن رشد، بداية المجتهد 46/2.

* هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، نزيل مكة، أحد أعلام الأئمة، كان مجتهداً حافظاً ورعاً، له التصانيف المفيدة ومنها: "الإشراف في اختلاف العلماء"، وكتاب "الإجماع" و"التفسير" توفي سنة تسع أو عشر وثلاثمائة. السبكي طبقات الشافعية 102/3، ابن خلكان "وفيات الأعيان" 580/4.

② الإجماع ص 96 برقم 375.

③ سورة النساء آية 23.

④ ابن قدامة المغني 546/7. النووي، المجموع 223/18. العيني، البناية 359/4.

المبحث الثاني

التوقيت في الحضاة

الحضاة في اللغة، بالكسر تربية الولد^①. يقال حضن الصبي يحضنه حضنا بالفتح وحضانة بالكسر أي جعله في حضنه أو كفله ورباه وحفظه. ويقال: حضن الطائر بيضه: إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه، وكذلك المرأة إذا حضنت ولدها. والحاضن والحاضنة الموكلان بالصبي يحفظانه ويرببانه.

الحضاة في الاصطلاح:

عرف الفقهاء الحضاة بتعريفات مختلفة تدور كلها حول حفظ الصغير ورعاية شؤونه ويمكن إجمالها بأنها: حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه ويقيه عما يضره^② فالحضاة إذن نوع ولاية ورعاية لمن لا يقدر على رعاية نفسه، حيث تستمر هذه الرعاية إلى فترة يتمكن فيها المحضون من القيام بمصلحة نفسه.

ويشترك في الحضاة كل من الرجال والنساء فتكون للنساء في وقت، وللرجال في وقت آخر. والأصل فيها للنساء؛ لأنهن أشفق وأرفق وأهدى إلى تربية الصغار، ثم تصرف فيما بعد إلى الرجال؛ لأنهم على الحماية والصيانة وإقامة مصالح الصغار أقدر^③.

وكما تكون الحضاة للنساء في وقت أو للرجال في وقت آخر، تكون أيضا لهما معا - أعني الأبوين -؛ وذلك في حال استمرارية العلاقة الزوجية بينهما، أما إذا افترق الزوجان بالطلاق أو وفاة الزوج، فإن الحضاة تكون للأم ما دام الولد طفلا صغيرا لا يميز شيئا إذا كان عندها في حوز وكفاية، ولم تتزوج. هذا القدر متفق عليه بين العلماء، ودليله ما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن امرأة قالت يا رسول الله: إن ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سقاء، وحجري له حواء وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني. فقال لها رسول الله ﷺ (أنت أحق به ما لم تنكحي)^④. قال ابن عبد البر^⑤: ولا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في أن المرأة المطلقة إذا لم تتزوج أنها أحق بولدها من أبيه ما دام طفلا صغيرا لا يميز شيئا.

وقال ابن المنذر: وأجمعوا أن الزوجين إذا افترقا، ولهما ولد طفل، أن الأم أحق به ما لم تنكح^⑥.

① الأحمدي نكري، القاضي عبد النبي عبد الرسول/ دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون 27/2، تعريب حسن هاني فحص دار الكتب العلمية بيروت ط1/1421. الزبيدي تاج المروس 181/9. الجرجاني، الشريف علي بن محمد/ كتاب التعريفات ص 88 دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا. ابن منظور، لسان العرب 123/13 مادة حضن.
② الرملي، نهاية المحتاج 225/7.
③ الكاساني بدائع الصنائع 41/4. الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني/ كفاية الاخيار م 151/2/1 دار الفكر ط. بلا.
④ السنن كتاب الطلاق باب من أحق بالولد م 283/2/1 برقم 2276.
⑤ القرطبي / الجامع لأحكام القرآن 164/3.
⑥ الإجماع ص 99 برقم 392.

هذا ما يتعلق بالحضانة قبل التمييز، أما الحضانة بعد التمييز فينحصر الكلام حولها في ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: مدة حضانة الذكر عند النساء

اختلف الفقهاء في الفترة التي تنتهي فيها حضانة الذكر إلى ثلاثة أقوال:
الأول: الحنفية والشافعية في رواية والحنبلية^①. قالوا: إن حضانة الذكر تنتهي باستغناء المحضون عن النساء، واستقلاله بوحده بحيث يأكل وحده ويشرب وحده دون الحاجة إلى من يعينه. قال الخصاف من الحنفية: وقدر الاستغناء بسبع سنين اعتباراً للغالب وهو سن التمييز. ووجه هذا القول عند الحنفية: أنه إذا استغنى يحتاج إلى التأديب والتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم، والأب أقدر على التأديب والتنقيف. وإن إبقائه بيد النساء بعد الاستغناء عنهن قد يؤدي إلى أن يتعود عاداتهن، ويتصف بصفاتهن وفي ذلك إضرار به.
أما الشافعية فالحكم عندهم مداره على التمييز والاستغناء عن الحاضنة لا على السن، وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان.
الثاني: المالكية والظاهرية^②. قالوا: إن الحضانة للذكر تستمر حتى البلوغ.

القول المختار:

أرى أن ما تطمئن إليه النفس وينسجم مع حكمة تشريع الحضانة، أن حضانة الذكر تنتهي عندما يتمكن الطفل من قضاء حاجاته بنفسه دون الحاجة إلى من يعينه، وهذه هي مرحلة التمييز، وهي تختلف من طفل إلى آخر، ومن بيئة لأخرى فالأصل فيها النظر إلى مصلحة الطفل، فإذا لاحظنا أن الطفل بحاجة إلى رعاية حاضنته ولو بعد سن التمييز أبقيناه.
أما ما ذهب إليه المالكية أن الحضانة تستمر عند النساء إلى البلوغ فهذا قد يدفع الطفل إلى التشبه بأفعال وأخلاق النساء، فينعكس ذلك على شخصيته.

والله أعلم بالصواب

① العيني، البداية 4/483. الكاساني/ بدائع الصنائع م/42/42. ابن عابدين/ رد المحتار 3/566. الحصني/كفاية الأخيار م/151/2. الشرييني / مغني المحتاج 3/458. المرادوي/ الإتحاف 9/429. ابن مفلح/ المبدع في شرح المقنع 8/238.

② حاشية الخزشي 5/235. مالك بن أنس/ المدونة الكبرى 2/256. الصاوي/ بلغة السالك 2/494. حاشية الدسوقي على شرح الكبير 2/526. ابن حزم/ المحلى 10/323.

المطلب الثاني: نهاية حضانة الأنثى

تعددت أقوال الفقهاء في الوقت الذي تنتهي فيه حضانة الأنثى، ويمكن حصرها فيما يلي:
الأول: الحنفية^①: ذهبوا إلى أن نهاية حضانتها تستمر إلى وقت الحيض، وقيل حتى البلوغ أو الإستهاء وقدره بين سبع وإحدى عشرة سنة، سواء كانت الحاضنة هي الأم أم الجدة أم غيرها.
دليلهم: أن الأنثى تترك في يد الأم إلى وقت البلوغ لحاجتها إلى تعلم آداب النساء والتخلق بأخلاقهن وخدمة البيت، ولا يحصل ذلك إلا بكونها عند الأم ثم بعدما حاضت أو بلغت عند الأم حد الشهوة تقع الحاجة إلى حمايتها وصيانتها وحفظها عن يطعم فيها، وهذا يكون للرجال لكونهم أقدر على ذلك.

الثاني: المالكية^②: قالوا إن حضانة الأنثى تستمر حتى التزوج. قال الدسوقي: تستمر حضانتها ولا تسقط بالعقد ولا بالطلاق إن طلقت قبل البناء.

وقالوا: إن بلوغ البنت لا يؤثر في سقوط إيجاب الأب إياها على النكاح، فلم يؤثر سقوط الحضانة كحال الصغير؛ ولأن الإبنة محتاجة من الحفظ والمراعاة إلى أكثر مما يحتاج إليه الابن وحاجتها إلى ذلك بعد البلوغ أكثر وأشد.

الثالث: الشافعية والحنبلية^③: قالوا إن حضانة الأنثى تنتهي عند سن التمييز، شأنها شأن الذكر. قال الحنبلي: وإذا بلغت الجارية سبعا كانت عند أبيها؛ لأنها بحاجة إلى من يحفظها وأبوها أقدر على حفظ المحضونة من غيره.
وروي أنها بعد تسع.

القول المختار:

إن مما يتفق مع حكمة تشريع الحضانة للأنثى أرى أن الأنسب لها أن تبقى في حضانة الأم حتى البلوغ، وذلك حتى تتمكن من معرفة خلال النساء وأحوالهن وتندرب على حاجات البيت، وهذا لا يتحصل إلا عند النساء ثم بعد ذلك تضم إلى أبيها، ليحقق لها الحماية والحفظ والرعاية، حيث أن الأب أقدر على ذلك من الأم.

① ابن نجيم/ البحر الرائق 287/4 وما بعدها. المرغناني/الهداية 38/2. الكاساني/ بدائع الصنائع 42/4 وما بعدها.

② ابن عبد البر/ الكافي 522/1. الصاوي بلغة السالك 49/1 حاشية الخرشى 235/5.

ابن نصر المالكي، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي/ الإشراف على نكت مسائل الخلاف 810/2

دار ابن حزم بيروت ط1/1420. حاشية علي العدوي 211/4 مطبوع مع حاشية الخرشى.

③ النووي/ المجموع 339/18. ابن مفلح/ المبدع 239/8.

المطلب الثالث : مرحلة التخيير:

بعد معرفة مدة حضانة النساء لكل من الذكر والأنثى.

هل لكل من الذكر والأنثى حق البقاء مع النساء أو الانضمام إلى الرجال أم لا يكون لهما الخيار ؟
اختلف الفقهاء في ذلك.

الرأي الأول: الحنفية والمالكية في رواية والظاهرية^① ذهبوا إلى عدم التخيير قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه.

الرأي الثاني: الشافعية^② قالوا: إن افترق الزوجان ولهما ولد مميز، وتنازعا كفالته خير بينهما، فإن اختار أحدهما وكان ابنا فاختر الأم كان عندها في الليل ويأخذها الأب في النهار ليتعاهده ويعلمه. وإن اختار الأب كان عنده ليلا ونهارا ولا يمنعه من زيارة أمه. وإن كانت جارية فاخترت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار، ولا يمنعه الآخر من زيارتها من غير إطالة وتبسط.

الرأي الثالث: الحنبلية^③: ذهبوا إلى التخيير لغير المعتوه. وقالوا: إن الغلام إذا بلغ سبعا وليس بمعتوه خير بين أبويه إذا تنازعا فيه، فمن اختاره منهما فهو أولى به وفي رواية أخرى عن الحنبلية أن أباه أحق به بلا تخيير.

والأنثى إذا بلغت سبع سنين فلا تخير وتلق بأبيها؛ لأن الغرض من الحضانة الحفظ والحفظ للجارية بعد السبع في البقاء عند أبيها؛ لأنها تحتاج إلى حفظ، والأب أولى بذلك، فإن الأم تحتاج إلى من يحفظها ويصونها؛ ولأنها إذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للتزويج، وقد تزوج النبي ﷺ عائشة وهي ابنة سبع. وإنما تخطب الجارية من أبيها؛ لأنه وليها، والمالك لتزوجها وهو أعلم بالكفاءة وأقدر.

الألمة:

دليل أصحاب القول الأول:

قوله ﷺ: (أنت أحق به ما لم تنكحي) ^④.

فقد دل الحديث على عدم ثبوت التخيير فلو كان مشروعا لما كانت الأم أولى به من غيرها إلا أن يختارها.

① ابن عابدين/حاشية رد المحتار 567/3. المعيني/البنية 4/846. القرطبي/الجامع لأحكام القرآن 3/164.

② نظري: النقال/حلية العلماء 7/442 وما بعدها. الشيرازي/المهذب 4/649.

③ ابن قدامة/المعنى على الشرح الكبير 9/300. ابن مفلح/المبدع 8/237.

* هكذا ذكر ابن قدامة السنن. والصحيح ما رواه البخاري بسنده عن عائشة رضي الله عنها. قالت: إن النبي تزوجها وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت سبع سنين. صحيح البخاري كتاب النكاح باب تزويج الأب ابنته من الإمام م/3/163 برقم 5134. والبخاري أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى.

④ سبق تخريجه ص 70

واستدلوا أيضاً بأن الصغير لو خير فإنه لقصور عقله يختار من عنده الدعة واللعب، فلا يتحقق النظر^①.

دليل أصحاب القول الثاني:

ما أخرجه الدار قطني عن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن أبيه عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم وكان له منها ابنة تشبه الفطيم فخاصمها إلى النبي ﷺ فقال ﷺ: (ضعاهما بينكما ثم ادعواها) ففعلت فمالت إلى أمها. فقال الرسول ﷺ: (اللهم ادهما فمالت إلى أبيها فأخذها)^②.

روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى الرسول ﷺ فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عنبية*، وقد نفعني. فقال رسول الله ﷺ: (استهما عليه).

فقال زوجها: من يحاقني في ولدي؟ فقال النبي ﷺ: (هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت). فأخذ بيد أمه فانطلقت به^③.

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ خير الغلام في اللحاق بأحد والديه، فلو كانت الأم أحق به لما خيره. وقال الشافعية: إن الغلام عندما يبلغ حداً يعرب فيه عن نفسه فإنه عندها يميل إلى أحد أبويه؛ إنما يختار ذلك بدافع إدراكه إلى من هو أرفق به وأشفق عليه^④.

دليل أصحاب القول الثالث:

استدل الحنبلية بما استدل به الشافعية من القول بتخيير الغلام بين أبويه حيث إنهم يتفقون معهم في تخيير الغلام، إلا أنهم يخالفونهم في تخيير الجارية حيث يقول الحنبلية إن الأب أحق بها من أمها؛ لأنه وليها والمالك لتزويجها فينبغي أن يقدم على غيره ولا يصر إلى تخييرها؛ لأن الشرع لم يرد به. ولا يصح قياسها على الغلام؛ لأنه لا يحتاج إلى الحفظ والتزويج كحاجتها إليه^⑤.

① ابن عابدين-رد المحتار3/568. العيني/البنية 4/848.

② أبو داود. سنن أبي داود م283/2/1 باب من أحق بالولد برقم 2276.

* أبو عنبية الخولاني، صحابي مشهور بكنيته، مختلف في اسمه، فقيل: عبد الله بن عينة، وقيل عمارة، أدرك الجاهلية، وكان ممن أسلم على يد معاذ بن جبل، نزل حمص وعاش إلى خلافة عبد الملك بن مروان. ابن حجر، الإصابة 11/271.

③ سنن أبي داود م284/2/1 باب من أحق بالولد.

④ للنووي/المجموع 18/340.

⑤ ابن قدامة/المغنى 7/616 وما بعدها.

مناقشة وترجيح

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى أن ما يتفق مع مقاصد التشريع هو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية في رواية والظاهرية من عدم التخيير قبل البلوغ وذلك لما يلي:

الأول: صراحة وقوة ما استدلوا به فهو نص في الموضوع.

الثاني: أن المحضون لا يدرك مصلحته قبل البلوغ فقد يختار أحد الأبوين بدافع الهوى والإغراء ورد الحنفية على حديث رافع بأن الغلام وفق لاختياره بسبب دعاء الرسول ﷺ له.

فلو كان للتخيير اعتبار لم يقل النبي ﷺ (اللهم اهده)، أما حديث أبي هريرة فقد قال الحنفية: لا يمكن للصغير أن يسقي منها^①.

فقول الأم: وقد سقاني من بئر أبي عنبه وقد نفعني، دل على أن الغلام كان بالغاً إذ لو لم يكن كذلك لما قالت: وقد نفعني.

والله تعالى أعلم بالصواب

① العيني / البناية 4/849.848.

المطلب الرابع : الأثر المترتبة على انتهاء الحضانة

أقصد بالأثار هنا استقلالية المحضون من حيث تصرفاته وإقامته، ومسؤولية الحاضن عن مثل هذه التصرفات.

الفرع الأول: آثار انتهاء حضانة الذكر

مما مضى يظهر أن هناك اتفاقاً بين الفقهاء في أن حضانة الذكر تنتهي بالبلوغ المقرون بايناس الرشد؛ لأن الحضانة نوع من أنواع الولاية. وبالبلوغ والرشد ينتهي سلطان الحاضن وولايته على المحضون. فكما أنه لا ولاية لأحد على ماله بعد بلوغه ورشده فكذلك هنا. لأن البلوغ والعقل مناط التكليف الشرعي قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾^①.

قال ابن قدامة: (فأما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه وله الخيرة في الإقامة عند من شاء من أبويه فإن كان رجلاً فله الانفراد بنفسه لاستغنائه عنهما ويستحب أن لا ينفرد عنهما ولا ينقطع بره عنهما)^②.

إذن إذا بلغ الذكر وكان رشيداً فلا ولاية عليه اتفاقاً.

أما إذا بلغ ولم يكن رشيداً فقد اختلف الفقهاء في استمرارية الحضانة له على أقوال:

الأول: الحنفية والحنبلية وقول للشافعية^③ إذا بلغ الصبي ولم يكن رشيداً فإن حضانته تستمر إلى ارتفاع الحجر^{**}، ولا يخلى سبيله فلأب أن يضمه خشية ضياعه ووقوعه في المعصية. قال ابن عابدين: ولا خيار للولد عندنا مطلقاً أي قبل البلوغ .

الثاني: المالكية وقول للشافعية والظاهرية^④ : قالوا إن حضانة الذكر تنتهي بالبلوغ عاقلاً ولو كان غير رشيد ؛ لأنه بالبلوغ والعقل صار يملك نفسه؛ ولأنه مخاطب بالأحكام الشرعية. ومنع المفسد عنه لا يكون بضمه إلى أبيه وإنما يكون بالحاكم أو بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأب والأهل والجيران.

سئل الإمام مالك رضي الله عنه: كم يترك الغلام في حضانة الأم؟ قال: حتى يحتلم ثم يذهب الغلام حيث شاء.

* قيل في معنى الرشد: الصلاح في العقل والدين. وقيل في العقل وحفظ المال. القرطبي، للجامع لأحكام القرآن 37/5.

قال ابن جزّي: الرشد: هو الضابط لماله ولا يشترط صلاحه في دينه. للقوانين الفقهية ص 211.

① سورة النساء آية 6.

② للمغني 7/614. 140/9. النووي/ المجموع 323/18.

③ رد المحتار 567/3. الكاساني/ بدائع الصنائع 43/4. الشرييني/ مغني المحتاج 459/3.

** الحجر: هو عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص أو عن نفاذه.

ابن عابدين/رد المحتار 143/6 . وعرفه للشافعية بأنه المنع من التصرفات المالية. الشرييني/ مغني المحتاج 165/2

④ مالك بن انس/ المدونه الكبرى 356/2. الشرييني / مغني المحتاج 459/3. ابن حزم / المحلى 331/10.

الفرع الثاني: آثار انتهاء حضارة الأنثى:

هناك عدة أقوال للفقهاء في ذلك:

الأول: الحنفية فرقوا^① بين البكر والثيب.

قالوا: والجارية إن كانت ثيباً وهي غير مأمونة على نفسها لا يخلى سبيلها ويضمها الأب إلى نفسه. وإن كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخلى سبيلها وتترك حيث أحببت؛ لسزوال الولاية عنها. وإن كانت بكرأ لا يخلى سبيلها وإن كانت مأمونة على نفسها؛ لأنها مطمع لكل طامع ولم تختبر الرجال فلا يؤمن عليها الخداع.

الثاني: المالكية والحنبلية^②: قالوا لا تسقط الولاية على الأنثى إذا بلغت بل تستمر عليها وتكون في كفالة الأب فليس لها الانفرد، ولأبيها منعها منه؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ويلحق العار بها وبأهلها. وإن لم يكن لها أب فلوليها وأهلها منعها من ذلك.

والمالكية قالوا ببقائها في حضارة الأم حتى تتزوج ويدخل بها .

الثالث: الشافعية والظاهرية^③: قالوا بسقوط الولاية عن الأنثى إذا بلغت رشيدة، ولها أن تسكن منفردة ولو بأجرة إذا لم تكن ربيبة فإن كانت ربيبة فلأم إسكانها معها، وكذلك للولي من العصبية إسكانها معه إذا كان محرماً لها وإلا ففي موضع لائق بها يسكنها ويلاحظها دفعا لعار النسب، كما يمنعها نكاح غير الكفاء.

قالوا: ببقائها في حضارة الأم حتى تتزوج ويدخل بها.

المناقشة والتجريح

نظرا لظروف المرأة ووضعها حيث إنها محط أنظار الناس، أرى أن ما ينسجم مع قواعد الشريعة هو بقاء الولاية على الأنثى وعدم سقوط الولاية عنها وهو ما ذهب إليه المالكية والحنبلية وذلك للأسباب التالية:

ورود النصوص التي تؤكد على أن المرأة بحاجة إلى الحماية والستر؛ لذا فإن الشارع منعها من السفر إلا مع محرم

إن التفريق بين البكر والثيب عند الحنفية قول يفتقر إلى دليل، والاستدلال بأن الثيب اختبرت الرجال بخلاف البكر غير مسلم به فكم من ثيب تقع في شباك المكيدة ؟ فقد تكون أكثر اخداعا من البكر.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

① ابن عابدين رد لمختار 568/3. العيني/البنية 849/4.

② مالك بن أنس / المدونة الكبرى 356/2. ابن قدامة/ المعنى 141/9-614/7.

③ الشرييني/ معنى المحتاج 459/3. ابن حزم / المحلى 331/10.

الفصل الثالث

التوقييت في الطلاق

المبحث الأول

أنواع الطلاق وآثاره

- المطلب الأول:
- الطلاق السني والبدعي عند العلماء :
 - المسألة الأولى: وقوع الطلاق البدعي .
 - المسألة الثانية: حكم الرجعة في الطلاق البدعي .
 - المسألة الثالثة: الطلاق المضاف إلى أجل .

- المطلب الثاني :
- تقسيم الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها :
 - القسم الأول: الطلاق الرجعي .
 - القسم الثاني : الطلاق البائن .
- #### المبحث الثاني

- #### التوقييت في العدة
- مفهوم العدة وحكمة مشروعيتها :
 - موجبات العدة وأنواعها :
- المطلب الأول:
- المطلب الثاني:

المبحث الثالث

- #### التوقييت في الإيلاء وفيه مطالب :
- تعريف الإيلاء، وحكمه :
 - مدة الإيلاء :
 - احتساب مدة الإيلاء :
 - رجوع المولى في مدة الإيلاء :
- المطلب الأول:
- المطلب الثاني:
- المطلب الثالث:
- المطلب الرابع:

المبحث الأول أنواع الطلاق وآثاره

تعريف الطلاق:

الطلاق في اللغة: اسم من التطليق وهو الإرسال، ويجوز أن يكون مصدر (طَلَّقْتَ) بالضم أو الفتح فهي طالق بالضم أو الاصطلاح فقد عرفه الفقهاء بأنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص^②. وقد يخرج بهذا القيد الفسخ؛ لأنه لا يحتاج إلى لفظ مخصوص. وقيل الطلاق: حل العصمة المنعقدة بين الأزواج بألفاظ مخصوصة^③.

حكم الطلاق

بالنظر إلى النصوص التي تتحدث عن الطلاق نرى أن النصوص قد حذرت منه ابتداءً، فالأصل فيه المنع. قال الحنفية: والأصل في الطلاق هو الحظر؛ لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدينية، والإباحة للحاجة إلى الخلاص^④. فالطلاق محظور وإنما أبيع للحاجة، قال ابن حجر: الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً. أما الأول ففيما إذا كان بدعياً وله صور كأن يطلقها وهي حائض، أو في طهر مستها فيه. وأما الثاني ففيما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال، وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحكمان، وأما الرابع ففيما إذا كانت غير عفيفة^⑤. وأما الخامس ففيما إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع^⑥.

① الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني/الكليات ص 584 مؤسسة الرسالة بيروت ط1419/2.

② ابن الهمام 325/3.

③ القرطبي 126/3.

④ المرغيناني/الهداية شرح بدلية المبتدي 227/1.

* قال الحنبلية: إذا كانت تعرّط في جنب الله الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوها ولا يمكن إجبارها عليها فلا ينبغي إمساكها؛ لأن فيه نقصاً لدينه ولا يأمن بإسادهما لغرائفه فيجوز التصديق عليها لتفتدي منه قال تعالى: ﴿ولا تمضوا نكحتهم ما أتتوهم إلا أن يأتمن بفاحشة مبينة﴾ سورة النساء آية 19. ويحتمل أن يكون الطلاق هنا واجباً.

نظر ابن قدامة/المغني 97/7.

⑤ ابن حجر/فتح الباري 346/9.

حكمة مشروعية الطلاق:

إن كان نعمة وصف للطلاق فإني أراه بمثابة كية نار لألم لم يستجب لدواء فيأتي دورها:
(آخر الطب الكي) ① .

قال ابن العربي: إن النكاح يعقد للأبد ولا يجوز فيه الأمد، ويقصد به الألفة والنسل الذي تكثر به الأمة ويدوم به العمل الصالح. هذا هو المقصود منه، إلا أنه قد تتعدى الألفة ويقع بين الزوجين النفرة فلو بقي على حاله من اللزوم واستمر على صفته من التأبيد لكان في ذلك ضرر بالزوجين، فشرع الله - كما قلت - النكاح للألفة وشرع الطلاق مخلصاً عند وقوع النفرة، وهو أمر لا ينبغي أن يكون إلا وقت الحاجة ② .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث الاقتصار على قضايا الطلاق ذات الصلة بالوقت وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: الطلاق السني والطلاق البدعي

قسم الفقهاء الطلاق باعتبار وصفه وعدده إلى قسمين: طلاق سني وطلاق بدعي.

وسيقصر البحث على جانب الطلاق السني والبدعي باعتبار الوقت بعد تعريف كل منهما:

الطلاق السني: هو الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ ③ .

أما الطلاق البدعي فهو ما خالف أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ .

وصف الفقهاء وقت الطلاق السني والبدعي

فيد المالكية الطلاق السني بالوقت بقيود ثلاثة: أن يطلقها في الطهر، وأن يكون الطهر الموقع فيه الطلقة لم يمسه فيها، وأن لا يردف الطلقة بطلقة أخرى في العدة، فإن اختلف أحد هذه القيود صار بدعياً. قال خليل بن اسحق: (طلاق السنة واحدة بطهر لم يمسه فيها بلا عدة وإلا فبدعي) ④

① المجلوني إسماعيل بن محمد / كشف الخفاء ومزيل الإبلات 14/1 مكتبة التراث الإسلامي حلب طبعلا.

② القيس في شرح موطأ بن نيس 91/3 تحقيق لمن الأزهر دار الكتب العلمية . بيروت ط1/1418.

③ ابن قدامة/ المغني 98/7.

④ حاشية الخرشني 447/4 وما بعدها.

أما الحنفية^① فقالوا: "والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها خاصة، وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه؛ لأن الداعي دليل الحاجة، وهو الإقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة، وهو الطهر الخالي عن الجماع. أما زمان الحيض فزمان النفرة، وبالجماع مرة في الطهر تنقثر الرغبة" الشافعية والحنبلية^② قالوا: طلاق البدعة محرم وهو اثنان: أحدهما طلاق المدخول بها في حال الحيض من غير حمل والثاني: طلاق من يجوز أن تحبل في الطهر الذي جامعها فيه قبل أن يستبين الحمل، والدليل عليه أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: (مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يعمن فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)^③.

ولأنه إذا طلقها في الحيض أضرب بها في تطويل العدة، وإذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه قبل أن يستبين الحمل لم يأمن أن تكون حاملاً فيندم على مفارقتها مع الولد. ولأنه لا يعلم هل علقت بالوطء فتكون عدتها بالحمل، أو لم تعلق فتكون عدتها بالإقراء؟

أما الطلاق السني: فهو طلاق مدخول بها في طهر ما لم يجامعها فيه، ولا في حيض قبله وليست بحامل ولا صغيرة ولا آيسة وهي تعدد بالأقراء. إلا أن الحنبلية قالوا: إن طلاق غير المدخول بها في حيضها أو الصغيرة التي لم تحض والآيسة بعد ما جامعها، أو الحامل بعد ما جامعها أو في حال رؤية الدم، لا يكون بدعياً ولا سنياً^④.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: (الطلاق على أربعة وجوه، وجهان حلالان ووجهان حرامان أما الحلالان فأن فيطلقها ظاهراً من غير جماع، وأن يطلقها حاملاً متبيناً حملها، وأما الحرام فلأن يطلقها وهي حائض أو أن يطلقها حين يجامعها لا تدري أشتمل الرحم على ولد أم لا)^⑤؟.

① الهداية مع شرح العناية 376/4.

② الشيرازي/ المهذب 284/4 وما بعدها. الشرييني/ مغني المحتاج 309/3 . ابن عادل الحنبلي، أبو جعفر عمر بن علي الدمشقي/ اللباب في علوم الكتاب 146/19 تحقيق عادل لحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية. بيروت. ط1/1419.

③ رواء البخاري، الصحيح كتاب الطلاق باب قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ...الآية ﴾ م3/199/6 برقم 5251.

④ ابن عادل الحنبلي/ اللباب 146/19.

⑤ الدار قطني، علي بن عمر/ السنن، كتاب الطلاق والخلع 5/4. عالم الكتب. بيروت. ط4/140

بعد عرض آراء الفقهاء لمعنى الطلاق البدعي والسني، أرى أنهم يتفقون على أن الطلاق السني ما كان في طهر لم يمسه فيه، وأن الطلاق البدعي ما كان في الحيض* والنفاس أو في طهر مسها فيه، وما عدا ذلك لا يعتبر سنياً ولا بدعياً كما بينه الحنابلة، وكما بينه النووي من الشافعية؛ حيث قال: والأيسة والصغيرة والتي ظهر حملها وغير الممسوسة لا بدعة في طلاقهن ولا سنة؛ إذ ليس فيه تطويل عدة ولا ندم بسبب الولد (1)

موقف الإسلام من الطلاق البدعي:

اتفق الفقهاء على أن الطلاق البدعي حرام، وأن المطلق آثم ديانة لمخالفته السنة التي يقع فيها الطلاق. قال الذهبي: يحرم الطلاق في الحيض ويكون بدعياً واقعاً، لما فيه من تطويل العدة على المرأة، ولمخالفته قوله تعالى: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» أي في الوقت الذي يشعرن فيه العدة؛ لأن بقية الحيض لا تحسب من العدة فتتضرر بطول مدة التربص (2).

واختلفوا في المسائل التالية:

المسألة الأولى: وقوع الطلاق البدعي

اختلف الفقهاء في وقوع الطلاق البدعي على قولين:

الأول: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية (3)، قالوا بوقوع الطلاق والاعتداد به.

الثاني: الشيعة الإمامية وأهل الظاهر وابن تيمية، وابن قيم الجوزية (4) قالوا: إن الطلاق لا يقع.

دليل أصحاب القول الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، حيث قال الرسول ﷺ: (مره فليراجعها)**.

* الحائض المدخول بها. أما طلاق الحائض قبل الدخول فليس بدعي، ولا يؤمر بالرجعة. ابن حجر/فتح الباري 349/9.

(1) المجموع 74/17

(2) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان/ تنقيح التحقيق مطبوع مع التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي 137/9

تحقيق عبد المعطي قلعجي. دار الوعي حلب ط1/1419. وانظر النووي/ المجموع 73/17.

(3) للكاساني/ بدائع الصنائع 96/3. العيني/البنية 382/4. حاشية للخرشي 449/4. القيرواني، ابن زيد/ كفاية الطالب الرباني مطبوع مع حاشية العدوي 74/2 المكتبة الثقافية. بيروت. طبلا. الشيرازي/المهذب 282/4 وما بعدها. النووي/ المجموع 78/17. ابن قدامة/ المغني 99/7. ابن تيمية الحراني، مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضمر/ المحرر في الفقه 109/2 دار الكتب العلمية ط1/1419.

(4) للكليبي/ فروع الكافي 58/6. ابن حزم/ المحلى 161/10. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم/ مجموع الفتاوى 18/23. محمد، يسري السيد/ جامع الفقه موسوعة الأعمال الكاملة للأمام ابن قيم الجوزية/ 474/5 دار الوفاء ط1/1421. وانظر ابن قيم الجوزية/ زاد المعاد 188/5.

أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب/ رب الصدع 1072/2 تحقيق علي الصنعاني. دار للنفاثس ط1/1410.

** سبق تخريجه 81

وجه الدلالة: أن الحديث يفيد وقوع الطلاق إذ لا تتصور الرجعة بدون الوقوع.
الدليل العقلي:

1. إنه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوق كطلاق الحامل؛ ولأنه ليس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة وقطع ملك فأيقاعه في زمن البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له.

2. أن النهي عنه لمعنى في غيره وهو تطويل العدة واشتباه أمرها فلا تتعدم مشروعيته^①.
استدل القائلون بعدم وقوع الطلاق في الحيض - وهم الشيعة الإمامية وأهل الظاهر وابن تيمية وابن قيم الجوزية - بأدلة كثيرة^② منها:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^③.

وجه الدلالة: إن ما صح عن النبي ﷺ المبين عن الله سبحانه مراده من كلامه أن الطلاق المشروع فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي لم يجامع فيه، أو بعد استبانة الحمل، وما عداهما فليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها فلا يكون طلاقاً فكيف تحرم المرأة به؟
عموم قوله ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد)^④.

إنه لا يقع من الطلاق إلا ما ملكه الله للمطلق؛ لهذا لا يقع به الرابعة؛ لأنه لم يملكه إياها، وهكذا هنا لم يملكه الله سبحانه الطلاق المحرم ولا أذن له فيه فلا يصح ولا يقع.
لو وكل وكيلاً أن يطلق امرأته طلاقاً جائزاً فطلق طلاقاً محرماً لم يقع؛ لأنه غير مأذون له فيه.
فكيف كان إذن المخلوق معتبراً في صحة إيقاع الطلاق دون إذن الشارع، ومن المعلوم أن المكلف إنما يتصرف بالإنسان فما لم يأذن به الله ورسوله لا يكون محلاً للتصرف البتة.
إن النكاح المتيقن لا يزال إلا بيقين مثله من كتاب أو سنة أو إجماع متيقن ولا سبيل إلى رفعه بغير ذلك.

① ابن قدامة، المغني 100/7.

② هذه الأدلة: ابن قيم الجوزية/زاد المعاد 190/5 وما بعدها. ابن حزم/المحلى 162/10 وما بعدها.

③ سورة الطلاق آية 1.

④ رواه البخاري / الصحيح كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود م 222/3/2 برقم 2697.

القول المختار:

إن مسألة وقوع الطلاق في الحيض من المسائل المهمة التي يترتب عليها آثارا خطيرة، حيث إن المسلم يملك طلاقات ثلاث تحدد علاقته الزوجية، فإن قلنا بوقوع طلاقة الحيض - عند من قال بالوقوع - فإنه يبقى له طلقتان تنهيان الحياة الزوجية.

وإن قلنا بعدم وقوعها - بناء على رأي المانعين - مع كونها واقعة عند الله عز وجل، كانت الثانية عندنا نالمة عند الله عز وجل وبانت الزوجة ببينونة كبرى، فإن رجعت إلى زوجها كانت علاقتهما علاقة غير شرعية يترتب عليها اختلاط الماء وضياح الحقوق.

لأجل هذا اقتضت رحمة الله سبحانه أن تقع حادثة عبد الله بن عمر التي تثبت وقوع الطلاق في الحيض، وهذا ما يترجح لي وذلك لما يلي:

أولا: قوة الأدلة التي استدل بها الجمهور وصراحتها إذ إنها نص في الموضوع.

فقوله ﷺ (مره فليراجعها) لو لم يفد الحديث وقوع الطلاق لما كان للأمر بالإرجاع معنى.

ثانيا: ورود نصوص تصرح باحتساب هذا الطلاق ووقوعه طلاقة، فقد روى الدار قطني عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (هي واحدة) ^① وسأل عمر رضي الله عنه الرسول ﷺ فقال: يا رسول الله أفتحسب بتلك التظليقة؟ قال: (نعم) ^②.

وروى مسلم عن سالم بن عبد الله بن عمر قال (وكان عبد الله بن عمر طلقها تظليقه واحدة فحسبت من طلقها فراجعها كما أمره رسول الله ﷺ) ^③.

ثالثا: إن ما استند إليه المخالفون من أدلة لا تعدو مجرد آراء وتعليقات عقلية أو هي من خيوط العنكبوت، لا تحتملها النصوص، تكشف عن مناورات ابن حزم العقلية وطريقة فهمه للنصوص إذ إننا لو أطلقنا قذائف - لو، ولعل - على النصوص ما نجا منها حديث قط.

رابعا: إن وقوع الطلاق في زمن نهى الشرع عن وقوعه فيه لا يلزم منه بطلان الطلاق، فقد يصلي المكاف مرتديا ثوبا من حرير أو متخما بالذهب فيكون آثما بذلك وصلاته صحيحة.

خامسا: ينبغي وصد باب الأهواء العقلية المنصبة على النصوص مما يؤدي إلى إهمالها أو ضعف مكانتها في النفوس.

① رواه الدرر قطني، السنن كتاب الطلاق 10/4.

* قال ابن حجر: وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير إليه، وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابه بأن قوله: (هي واحدة) لعله ليس من كلام النبي ﷺ فألزمه بأنه نقض أصله؛ لأن الأصل لا ينفذ بالاحتمال، فتح الباري 353/9.

② رواه الدرر قطني، السنن كتاب الطلاق 6/4.

③ رواه مسلم الصحيح كتاب الطلاق باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها 1095/2 برقم 1471.

المسألة الثانية: حكم الرجعة في الطلاق البدعي

عندما علم الرسول ﷺ بما فعل عبد الله بن عمر أمر الرسول ﷺ عمر بن الخطاب أن يأمر ابنه بإرجاع زوجته قائلاً: (مره فليراجعها). فكان عمر رضي الله عنه مبلغاً لأمر الرسول ﷺ لذا اختلف الفقهاء في هذه الصيغة هل تدل على الوجوب أم لا ؟. ذهب الحنفية في الأصح من مذهبهم والمالكية وأحمد^① في رواية إلى وجوب مراجعة من طلق زوجته في حيض أو نفاس، والمالكية يجبرون الزوج على الإرجاع قضاءً. وذهب الشافعية والحنبلية في الراجح عندهم وبعض الحنفية^② والأوزاعي وابن أبي ليلى إلى استحباب مراجعتها.

استند القائلون بالوجوب بما يلي:

1. إن الأمر الوارد في الحديث يدل على الوجوب عملاً بحقيقة الأمر.
2. إن رفع الضرر واجب وقد وقع هنا بطول العدة فتجب الرجعة لرفع الضرر.
3. إن الرجعة تجري مجرى استبقاء النكاح، واستبقاؤه ههنا واجب بدليل تحريم الطلاق، فتحريم الطلاق في الحيض يعني وجوب استدامة النكاح.
4. إن الرجعة إمساك للزوجة بدليل قوله تعالى: ﴿فأمسكوهن بمعروف﴾^③ فوجب ذلك كإمساكها قبل الطلاق^④.

* هل الأمر بالأمر بالشيء هو أمر بذلك الشيء أم لا ؟ اختلف الأصوليون في هذه المسألة، فيعصمهم بقول: هو أمر به، وبعضهم يقول: ليس لأمر به. انظر: الأمدي، سيف الدين علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام 44/2. دار الفكر ط1/1401. وانظر ابن حجر /الفتح 348/9.

① ابن عابدين /رد المحتار 233/3. العيني/البنية 384/4 حاشية الخرخشي 449/4. حاشية السوقي 362/3. القرطبي أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم /المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 225/4 تحقيق أحمد محمد السيد . دار ابن كثير. بيروت. ط1/1417. أبو البركات ابن تيمية/ المحرر في الفقه 109/2.

② الشيرازي/المهذب 285/4. الشرييني/مغني المحتاج 309/3. ابن مفلح/ المبدع 260/7 وما بعدها. البهوتي، منصور بن يونس/ الروض المربع 327/1 دار الكتب العلمية بيروت ط7 ابن عابدين/رد المحتار 233/3. شيخي زادة /مجمع الأنهر 7/2.

** إذا تجردت صيغة الأمر عن القرائن اقتضت الوجوب. أبو الخطاب/ محفوظ بن أحمد بن الحسن. الكلوثاني الحنبلي/التمهيد في أصول الفقه 145/1 تحقيق مفيد أبو عشة دار المندي جدة ط1/1406. سورة البقرة آية 231.

④ العيني/البنية 384/4. شيخي زادة /مجمع الأنهر 7/2. ابن قدامة/ المغني 800/7.

استدل القائلون بالاستحباب بقوله ﷺ (مره فليراجعها) فقد جاء الأمر للندب لا للوجوب بدلالة أن الرسول ﷺ لم يأمره وإنما أمر أباه أن يأمره، والأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء؛ لقوله ﷺ (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين) ①.

وقالوا أيضاً: إنه بالرجعة يزول المعنى الذي لأجله حرم الطلاق، وإن لم يراجعها جاز؛ لأن الرجعة إما أن تكون كابتداء النكاح أو كالإبقاء عليه، ولا يجب واحد منهما ②.

القول المختار:

بعد عرض أدلة كل من الفريقين يظهر أن سبب خلافهم هو تعارض الروايات في احتساب هذه الطلقة، كما تعارض النقل عن ابن عمر في الإعتداد بها.

وبما أن النصوص قد جاءت بقصد تحقيق المصالح ودفع الضرر عن المكلفين، أرى أن ما ينسجم مع حكمة التشريع هو قول من قال بوجوب الرجعة؛ وذلك لأن الأمر هنا جاء بلفظ صريح ظاهر، فلو كان يفيد غير ذلك لجاء بصيغة أخرى انصحه، أرشده... .

أما تشبيه الأمر هنا بالأمر في قوله ﷺ : (مروهم بالصلاة...) حيث إن الأمر هنا لا يفيد الوجوب فكذلك في الرجعة، تشبيه بعيد؛ لأن الأطفال ليسوا مخاطبين بالأحكام.

كذلك لو كان الإرجاع مندوباً لما كان للأمر به قيمة أو فائدة.

أما قول بعض الحنفية: إن المعصية وقعت فتعذر ارتفاعها. رد عليهم الحنفية أنفسهم بأن تعذر ارتفاع المعصية لا يصلح صارفاً للصيغة عن الوجوب لجواز إيجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها؛ إذ بقاء الشيء بقاء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة.

كذلك إن الأمر في حديث ابن عمر يشتمل على وجوبين: صريح وهو الوجوب على عمر أن يأمر، وضمني وهو ما يتعلق بابنه عند توجيه الصيغة إليه فإن عمر نائب عن النبي ﷺ فهو كالمبلغ ③.

ومما يدل على أن الأمر للوجوب هو مراد الشارع من ترتب الأحكام على طلاق مباح لا طلاق محرم ④.

① رواه أبو داود/ السنن كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة 133/1 برقم 495.

② الشيرازي/ المهذب 285/4.

③ ابن عابدين/ رد المحتار 233/3. ابن مفلح/ المبدع 261/7. شيخنا زاده/ مجمع الأنهر 7/2.

④ بتصريف: ابن قيم الجوزية/ تهذيب سنن أبي داود مطبوع بذييل مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. 103/3 تحقيق محمد حامد النقي. دار السنة المحمدية.

الحكمة من الأمر بالإمساك:

جاء الأمر في قوله ﷺ: (مره فليراجعها) بالإمساك لمنع الإضرار بالمرأة بطول العدة، وإذا طلقها في حال الطهر الذي جامعها فيه قبل أن يتبين حملها ربما كانت حاملا فيندم على مفارقتها - فإن كانت غير مدخول بها وطلقها في الحيض - لم يكن طلاق بدعة؛ لأنه لا عدة لها، وإن طلق الصغيرة أو الأيسة في الطهر الذي جامعها فيه لم يكن طلاق بدعة؛ لأنها لا تحبل فيندم على مفارقتها وإن طلقها وهي حامل في الطهر الذي جامعها فيه لم يكن طلاق بدعة^①.

المسألة الثالثة:

الطلاق المضاف إلى أجل

قد يوقع المكلف الطلاق، ويريده منجزا كما إذا أطلقه. فقال: أنت طالق، فإنها تطلق بمجرد اللفظ. وقد يعلقه على شرط كقوله: إن خرجت من البيت فأنت طالق. وقد يقيد وقوعه بزمن معين والأخير مدار البحث.

حكمه: يجوز للزوج أن يضيف الطلاق إلى أجل.

فإن قال: أنت طالق اليوم فإنها تطلق حالا؛ لأنه من اليوم، فقد جعله ظرفا له فيقع في أول جزء منه وهو الحال. وإن قال: أنت طالق في غد، طلقت بطولوع الفجر؛ لأنه وصفها بالطلاق في جميع الغد فيقع في أول جزء منه. وإن نوى به آخر النهار صدق ديانة لا قضاء؛ لأنه نوى التخصيص في العموم وهو يحتمله لكنه مخالف للظاهر^②.

واختلفوا فيما إذا قيد الطلاق إلى مدة، كأن يقول: أنت طالق إلى شهر رمضان أو إلى سنة كذا.

ذهب بعض الحنفية^③ إلى أنه إن نوى أن يقع في الحال وقع وإلا فإنه يقع بعد الشهر؛ لأن (إلى) بمعنى بعد. مثال: إذا قال رجل لامرأته أنت طالق إلى سنة، يقع بعد السنة؛ لأن الطلاق لا يحتمل التأقيد فتكون هذه إضافة للإيقاع إلى ما بعد السنة.

① النووي / المجموع 77/17.

② للمرغيناني 234/1. للمعيني/البنية 419/4.

③ ابن عابدين محمد أمين عابدين/ منحة الخالق على البحر الرائق 465/3 دار الكتب العلمية بيروت ط1/1418.

ابن الهمام / فتح التقدير 377/3.

ويفصل المالكية^① هذه المسألة، فإن من طلق إلى أجل أت لا محالة يكون إتيانه مع بقاء نكاحه وقع الطلاق في الوقت حين تكلم به، كقوله: أنت طالق إلى شهر أو إلى سنة، وإن كان الأجل لا يبلغه عمره كالف سنة فقيل: يقع في الحال، وقيل: لا يقع؛ لأنها صفة لا تقع وهو حي كأنه قال: بعد موتي.

وذهب الشافعية والحنبلية والحنفية^② في رأي إلى أن الطلاق يقع في أول جزء من الليلة الأولى منه؛ وذلك حين تغرب الشمس من آخر يوم من الشهر الذي قبله وهو شعبان. والشافعية والحنبلية قالوا: لا فرق بين قوله في شهر أو إلى شهر. والحنفية بشرط أن لا تكون له نية.

والشافعية اشترطوا لوقوع الطلاق في أول الشهر أن يكون مقيدا بالنية وإلا وقع في آخر الشهر؛ لأن (إلى) تستعمل في انتهاء الفعل كقوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾^③ وتستعمل في ابتداء الفعل كقولهم: فلان خارج إلى شهر فلا يقع الطلاق في الحال مع الاحتمال كما لا يقع في الكنايات من غير نية.

وذهب أبو ثور إلى أن الطلاق يقع في آخر رمضان؛ لأن ذلك يحتمل وقوعه في أوله وآخره فلا يقع إلا بعد زوال الاحتمال^④.

① ابن عبد البر / الكافي / 476/1 وما بعدها. حاشية السموقي 390/2.

② ابن نجيم / البحر الرائق / 467/3.

③ سورة البقرة آية 187.

④ ابن قدامة / المغني / 164/7.

المطلب الثاني : تقسيم الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها

ينقسم الطلاق بهذا الاعتبار من حيث الآثار المترتبة عليه إلى قسمين: رجعي وبائن.

القسم الأول: الطلاق الرجعي* . وفيه مسائل.

المسألة الأولى: مفهوم الرجعة وطريقة حصولها:

الرجعة في اللغة: المرة من الرجوع، وارتجع المرأة وراجعها مراجعة ورجاعا: أرجعها إلى نفسه بعد الطلاق، والاسم الرجعة والرجعة، والفتح أفصح^①.

الرجعة في اصطلاح الفقهاء:

عرف الحنفية^② الرجعة بأنها استدامة النكاح على ما كان ما دامت المطلقة في العدة. أما المالكية والشافعية والحنبلية^③ فقد عرفوها بأنها رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة بغير عقد.

بعد التعريف لمعنى الرجعة يلاحظ أن ثمة فارقا - خاصة - بين الحنفية والشافعية في معرفة حقيقة الرجعة، فالحنفية يعتبرون الرجعة استمرارا واستدامة للنكاح الذي لم ينقطع، بدليل قوله تعالى: ﴿فأمسكوهن بمعروف﴾. فقد قالوا: إن الله سبحانه قد سمى الرجعة إمساكا، والإمساك هو استدامة الملك القائم والإبقاء عليه، ولا يكون إلا في العدة؛ لأنه لا ملك بعد انقضائها^④.

أما الشافعية، فإنهم يعبرون عن الرجعة بالرد والإعادة للنكاح الذي أزاله الطلاق، يظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا﴾^⑤ فالرد في الآية صريح ومعناه: الرجعة^⑥.

* الطلاق الرجعي: هو أن يطلق الرجل زوجته المنخول بها طلقة لو طلقين من غير عوض ثم يراجعها أثناء العدة،

السمرقندي/ تحفة الفقهاء 175/2. البغوي/ التهذيب 114/6.

① ابن منظور، لسان العرب 114/8 وما بعدها مادة رجع.

② المرغيناني/ الهداية 6/2. ابن نجيم/ البحر الرائق 82/4.

③ الدردير/ الشرح الكبير بهامش حاشية السموقي 415/2. البغوي/ التهذيب 114/6.

ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلي / منتهى الإرادات 316/2. ابن مفلح/ المبدع 390/7.

④ المرغيناني/ الهداية 6/2. ابن نجيم / البحر الرائق 82/4. الكاساني/ بدائع الصنائع 183/3.

⑤ سورة البقرة آية 228.

⑥ الشربيني / مغني المحتاج 335/3.

وفائدة هذا الخلاف تظهر في حقيقة الرجعة وطريقتها:

فالحنفية^① وأحمد في رواية. قالوا: إن الرجعة تحصل بأية وسيلة، بالقول* أو الفعل سواء نوى الرجعة أو لم ينوها، كما تحصل بالتقبيل واللمس بشهوة أو النظر إلى فرجها بشهوة؛ لأن الزوجية قائمة حيث يملك مراجعتها من غير رضاها.

أما الشافعية^②، فإن الرجعة رد عندهم حيث إن الحقوق الزوجية زالت بالطلاق فلا تعود إلا بالقول من القادر عليه أو بالإشارة من الأخرس. وإذا وطئها أو قبلها أو لمسها فلا يصح وإن نوى به الرجعة، وإن وطئها فلا حد عليه للشبهة ويجب عليه مهر المثل** سواء راجعها أم لم يراجعها، وقيل: إن راجعها لا يجب المهر.

واستدلوا بما رواه مالك: أن ابن عمر رضي الله عنهم طلق امرأة له في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ وكان طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أديار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها^③.

أما المالكية^④ فقد قالوا: إن الرجعة لا تتحقق بالألفاظ المحتملة للرجعة وغيرها، كما أنها لا تتحقق بالوطء إلا إذا كان مقترناً بنية الإرجاع. وقيل: وطؤه مراجعة لها على كل حال نواها أم لم ينوها.

① العيني/البنية 615/4. المرغيناني / الهدية 6/2. ابن مفلح/ المبدع 393/7.

* تفق العلماء على صحة الرجعة بالقول الصريح كقوله: راجعتك أو أرجعتك أو رددتك، أمسكتك؛ لأن هذه الألفاظ وردت بها الكتاب والسنة. قال سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَحَقُّ بِرُدِّهِمْ فِي ذَلِكَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّسُكُونُ بِمَعْرُوفٍ﴾ يعني الرجعة، والرجعة وردت بها السنة بقول النبي ﷺ (مره فليراجعها). سبق تخريجه ص 81 . العيني/البنية 592/4. حاشية الخرشي 554/4. البغوي/ التهذيب 114/6 ابن مفلح/ المبدع 391/7. ابن قدامة، المغني 284/7.

② البغوي / التهذيب 115/6. الشريبي/ مغني المحتاج 340/3. الشافعي / الأم 300/8/5.

** مهر المثل: ما يرغب به عادة في مثلها نسباً وصفة. الرملي/ نهاية المحتاج 351/6.

③ رواه مالك / الموطأ بشرح الزرقاني كتاب الطلاق باب ما جاء في عدة المرأة في بيتها إذا طلقت فيه 366/3 برقم 1265.

④ حاشية الخرشي 553/4. ابن عبد البر/ الكافي 514/1. الحطاب/ مواهب الجليل 102/4.

المسألة الثانية : انتهاء مدة الرجعة

وأعني بها المدة الزمنية التي يزول فيها الملك دون الحل، فلا يملك الزوج بعد انتهاء المدة مراجعة زوجته إلا برضاها، وعقد ومهر جديدين.

وقد اختلف الفقهاء في تقدير المدة التي تنتهي فيها مراجعة الزوج لزوجته بناءً على اختلافهم في معنى القرء¹ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ بِتَرَبُّصٍ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾². وذلك على النحو التالي:

الرأي الأول: وهو رأي الحنفية والمذهب عند الحنبلية³، حيث فسروا القرء بالحيض الذي يلي الطهر الذي طلقها فيه، ولا يحتسب هذا الطهر، كما لا يحتسب الحيض الذي وقع فيه الطلاق بلا خلاف لحرمة الطلاق⁴.

* اختلف الفقهاء في معنى القرء على قولين:

الأول: الحنفية والمذهب عند الحنبلية، ذهبوا إلى أن القرء هو الحيض، روي ذلك عن الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم وابن عباس وعبادة بن الصامت، وسعيد بن المسيب، واستدلوا بأدلة كثيرة منها:

1. قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْمُنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾ سورة الطلاق آية 4.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى نقل عند عدم الحيض إلى الاعتداد بالأشهر فدل ذلك على أن الأصل هو الحيض.

2. قوله صلى الله عليه وسلم للمستحاضة: (دعي الصلاة أيام قرأتك). تخريجه ص 94

3. إن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم من الحمل، والذي يدل على ذلك هو الحيض، فوجب أن يكون الاستبراء به. المرغيناني/الهدية 28/2. ابن قدامة/المغني 453/7-454.

الثاني: ذهب للمالكية والشافعية وأحمد في رواية إلى أن القرء هو الطهر، وإليه ذهب من الصحابة ابن عمر وزيد بن ثابت، وعائشة رضي الله عنهم، واستدلوا بأدلة منها:

1. قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ سورة الطلاق آية 1.

وجه الاستدلال: إن اللام في الآية هي لام الوقت، أي فطلقوهن في وقت عدتهن كما في قوله تعالى: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ سورة الأنبياء آية 47، والمراد به في يوم القيامة. والطلاق المأمور به في الطهر، فدل على أنه وقت العدة.

2. إن القرء مشترك بين الحيض والطهر ووجود التاء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ بِتَرَبُّصٍ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ يدل على أن المعدود مذكور وهو الطهر، ولو كان المعدود هو الحيضة لكان الواجب حذف التاء.

انظر: حاشية النسوفي 469/2. ابن رشد/ بداية المجتهد 103/2. القرطبي/الجامع لأحكام القرآن 116/3. الشيرازي/المهذب 534/4.

① سورة البقرة آية 228.

② المرغيناني / الهدية 28/2.

③ ابن قدامة / المغني 455/7. ابن قيم الجوزية/ زاد المعاد 515/5.

طريقة احتساب الرجعة:

الذي وقع فيه الطلاق

↑

	الطهر
1	حيض
↔	طهر
2	حيض
	طهر
3	حيض
↔	طهر

يتفق أصحاب الرأي الأول على أن الرجعة تبدأ بالحيض الذي

يلي الطهر الذي طلقها فيه، إلا أنهم يختلفون في الوقت الذي

تنقضي فيه الرجعة.

فقال الحنفية: تنقضي مراجعة الزوج لزوجته بانقطاع الدم من

الحيضة الثالثة، دون اغتسال، إن كانت أيامها في الحيض عشرًا.

وإن كانت أيامها دون العشرة فلا تنقضي عدتها ما لم تغتسل أو

يمر عليها وقت كامل من أوقات أدنى الصلوات إليها^①.

وعليه فتكون أقل مدة يتصور فيها انتهاء العدة تسعة وثلاثين

يوماً وساعة. وبيان ذلك: أنه إذا طلقها في آخر الطهر فإن

الرجعة تبتدئ بالحيضة التي تليه - ويرمز إليها برقم 1 - إلى

ثلاث حيضات. وأقل الحيضة ثلاثة أيام، ويتخللها طهران وأقل

الطهر خمسة عشر يوماً، فيكون مجموع الحيضات

$3 \times 3 = 9$ أيام. والطهران $2 \times 15 = 30$ يوماً. واللحظة التي وقع فيها الطلاق ساعة، فالنتيجة

39 يوماً وساعة. فإذا دخلت في الطهر الرابع فقد بانتهاء بشرط الغسل أو مرور وقت كامل من

أوقات أدنى الصلوات. أما الحنبلية^② فقد اختلفوا في وقت انقضاء العدة على قولين:

الأول: إنه يجوز للزوج مراجعتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة.

الثاني: إن العدة تنقضي بطهرها من الحيضة الثالثة وانقطاع دمها، فإذا انقطع الدم فلا رجعة ولا

ميراث، وكذا سائر الأحكام المتعلقة بالرجعة.

① للكاساني/ بدائع الصناعات 183/3. العيني / البناية 4/601.

② ابن قدامة/ المغني 457/7. ابن مفلح/ المبدع 395/7.

1	طهر	القرء هو الطهر، فتبتدئ عدتها بالطهر الذي وقع فيه الطلاق، وتتقضى بشروعها في الحيضة الثالثة، وعليه فإن أحكام الرجعة تنتهي إذا رأت المطلقة أول نقطة من الحيضة الثالثة، وتخرج من العصمة .
→	حيض	
2	طهر	والحد الأدنى للعدة يكون اثنين وثلاثين يوماً وساعة؛ وذلك بأن يطلقها في الطهر، ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءاً ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القرء الثاني ثم تحيض يوماً ثم تطهر خمسة عشر يوماً وهو القرء الثالث، فإذا دخلت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها ② .
→	حيض	
3	طهر	
	حيض	

ما يترتب على هذا الخلاف

يترتب على هذا الخلاف أمور كثيرة منها:

أولاً: إن مراجعة الزوج لزوجته تنتهي إذا دخلت الزوجة في الطهر الرابع الذي يلي الحيضة الثالثة، عند من قال إن القرء هو الحيض؛ وذلك على الشرط الذي ذكره.
بينما تنتهي المراجعة على الرأي الثاني - رأي من قال القرء هو الطهر- إذا دخلت في الحيضة الثالثة، فتكون الزوجة قد مر عليها أطهار ثلاثة، وهو رأي المالكية والشافعية وهكذا يكون حكم الميراث والزواج.

① حاشية الدسوقي 469/2. البغوي / التهذيب 234/6. القرطبي/ للجامع لأحكام القرآن 116/3.

② الشيرازي/ المهذب 535/4-536. النووي/ المجموع 135/18. ابن مفلح/ المبدع 400/7.

القول المختار:

إن مسألة العدة بالقراءة تكاد تكون من أدق مسائل الفقه الإسلامي - والله أعلم - من حيث الآثار والأحكام المترتبة على انتهاء زمنها، والفارق الزمني بين أصحاب القولين هو سبعة أيام تكون لمصلحة الزوج، ويمتد فيها زمن الرجعة عند من يفسر القراءة بالحيض. وهذا ما أراه راجحاً وذلك لما يلي :

أولاً: حرص الإسلام على استمرارية الحياة الزوجية؛ ولعل ذلك من أسرار تشريع العدة، فما دام القراءة يتناول معنى الحيض فالأولى أن نأخذ به لعل الزوج يراجع زوجته في هذه الفترة فتكون سبباً في حماية الأسرة من التفكك والأبناء من الضياع؛ ولعل الله سبحانه يحدث في هذه الفترة أمراً كما قال سبحانه: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُخْبِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^①.

ثانياً: ورود كثير من النصوص عن الرسول ﷺ تفسر القراءة بالحيض، منها: قوله ﷺ للمستحاضة: (دعي الصلاة أيام أقرانك)^②.

وقوله ﷺ لفاطمة بنت حبيش عندما شكت إليه الدم (إنما ذلك عرق فانظري إذا أتى قرؤك فلا تصلي، فإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء)^③.

وجه الدلالة: إن الرسول ﷺ قد ذكر القراءة في الحديث وأراد به الحيض، حيث نهاها عن الصلاة إذا أتى، ولو لم يكن معناه الحيض لما نهى عن الصلاة عند مجيئه.

وفي رواية البخاري: (إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة)^④.

وبالجمع بين روايتي البخاري وأبي داود يتبين أن معنى القراءة هو الحيض.

ثالثاً: إن القراءة لفظ مشترك يحتمل معاني عدة في اللغة، فجاءت الشريعة - على عاداتها - لتصرف بعض حقائقه اللغوية إلى حقيقة شرعية، فينبغي اعتبارها، وترك الحقيقة اللغوية.

ومثل هذا كثير في الشريعة. قال ابن قدامة: إن المعهود في لسان الشرع استعمال القراءة بمعنى الحيض^⑤.

① سورة الطلاق آية 1 .

② رواه الترمذي . الجامع الصحيح. كتاب الطهارة باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة 83/1 برقم 126.

* هي فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، ثبت ذكرها في الصحيحين. ابن حجر. الإصابة 79/13.

③ رواه أبو داود. السنن كتاب الطهارة باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض 72/1 برقم 280.

④ صحيح البخاري كتاب الوضوء باب غسل الدم م/1/71 برقم 228.

⑤ المعنى 453/7 .

يقول الفخر الرازي: " وأعلم أن عند تعارض هذه الوجوه تضعف الترجيحات ويكون حكم الله في حق الكل ما أدى اجتهاده إليه ①.

ويقول ابن قيم الجوزية: " وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين، إذ لا توسط بين القولين، فلا بد من التحيز إلى أحد الفئتين، ونحن متحيزون في هذه المسألة إلى أكابر الصحابة، وقائلون فيها بقولهم: إن القرء هو الحيض ②.

المسألة الثالثة

أحكام الرجعة وآثارها: ③.

الرجعة مدة زمنية، أشبه ما تكون بليلة تتوفى فيها روح العلاقة بين الزوجين إلى أجل مسمى، مع بقاء أثر هذه الروح رجاء عودتها، لتنبض الحياة من جديد.

أما الآثار المترتبة على الرجعة:

أولاً: لا يعتبر في إرجاع المرأة رضاها لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيَقُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ④. فجعل الحق لهم.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ⑤. فقد خاطب الأزواج بالأمر ولم يجعل لهن اختياراً؛ ولأن الرجعة إمساك للمرأة بحكم الزوجية، فلم يعتبر رضاها في ذلك كالتي في صلب نكاحه.

ثانياً: تؤثر الرجعة على عدد الطلقات التي يملكها الرجل على المرأة، فإن طلقها طلاقاً أولى بقي له عليها طلقتان، وإن طلقها طلقتين بقي له عليها طلاق واحدة.

ثالثاً: إن النفقة على الزوجة لا تنقطع بالطلاق الرجعي، إنما تستمر ما دامت في العدة.

① التفسير الكبير م78/6/3.

* أي الترجيح

② زاد المعاد م537/5/3.

③ مراجع هذه الآثار :

الكاساني/ بدائع الصنائع 186/3. ابن نجيم/ البحر الرائق 83/4. حاشية للسوقي 418/2.

السمرقندي/ تحفة الفقهاء 177/2. الشيرازي/ المهذب 375/4. ابن قدامه/ المغني 278/7. ابن مفلح/ المبدع

393/7.

④ سورة البقرة آية 228.

رابعاً: إن المطلقة طلاقاً رجعيّاً زوجة لا تزال الزوجية قائمة بينهما ما دامت العدة، فيلحقها الطلاق والإبلاء والظهار* واللعان**.

خامساً: وقوع التوارث بين الزوجين فإن مات أحدهما في العدة ورثه الآخر. بالإضافة إلى ما سبق من آثار، فقد ذكر الشوكاني^① رحمه الله آثاراً أخرى منها: أنه لا يجوز أن تخرج الرجعية إلا بإذن الزوج؛ لأن الزوجية لم تنقطع بينهما، فقد يكون الزوج عازماً على رجعتها فيلحقه من الغيرة عليها إذا خرجت من غير إذنه. ومن الآثار: وجوب السكن للرجعية لقوله تعالى: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ﴾^② فقد فهم السلف رضي الله عنهم من هذه الآية أنها في الرجعية لقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾. وليس الأمر الذي يرجى إحدائه إلا الرجعة لا سوى.

* تفقوا على أن المسلم إذا قال لزوجته: أنت علي كظهر أمي فإنه مظاهر منها لا يحل له وطؤها حتى يقم الكفارة وهي عتق رقبة إن وجدها، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

العثماني، محمد بن عبد الرحمن/ رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص 425.

** اللعان: كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فرشه، أو الحق المار به، أو إلى نفي ولد. وسميت هذه الكلمات لعاناً؛ لقول الرجل: عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين. للشرييني/ معني المحتاج 367/3.

① السيل الجرار 385/2 وما بعدها.

② سورة الطلاق آية 1 .

القسم الثاني

الطلاق البائن وينقسم إلى: بائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى.

الطلاق البائن بينونة صغرى:

وهو أن يطلق الرجل زوجته طلقة واحدة أو طلقتين ثم لا يراجعها إلا بعد أن تنتهي عدتها^①. وهذا النوع من الطلاق يزيل الملك ولا يزيل الحل.

أنواع البينونة الصغرى:

تتناول البينونة الصغرى كل زوجة سواء أكانت مدخولاً بها أم غير مدخول.

الأول: الزوجة غير المدخول بها:

أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بطلقة واحدة، ولا يستحق مطلقها رجعتها؛ لأن الرجعة إنما تكون في العدة، ولا عدة قبل الدخول لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾^②.

وجه الدلالة: بين الله سبحانه وتعالى أنه لا عدة عليها، فتبين بمجرد طلاقها وتصير كالمدخول بها بعد انقضاء عدتها، لا رجعة عليها ولا نفقة لها، وإن رغب مطلقها فيها فهو خاطب من الخطاب يتزوجها برضاها وبنكاح جديد، وترجع إليه بطلقتين وإن طلقها اثنتين ثم تزوجها رجعت إليه بطلقة واحدة بغير خلاف بين أهل العلم^③.

الثاني: المرأة التي انقضت عدتها ولم يراجعها زوجها لقوله تعالى: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^④، فمنى الأولياء عن عضلهن عن الزواج، فلم وصحت رجعتن لما نهى الأولياء عن عضلهن عن النكاح.

الثالث: طلاق الرجل لزوجته مقابل مال، وهذا النوع يسمى بالخلع.

① الكاساني/ بدائع الصنائع 187/3. الخطاب/ مواهب الجليل 100/4. النووي/ المجموع 287/17.

② سورة الأحزاب آية 49.

③ حاشية السموي 418/2. الشيرازي/المهذب 374/4. النجدي الحنبلي/ حاشية الروض المربع 526/6.

④ سورة البقرة آية 232

* أي تمنوهن من الترويج من باب ضرب ونصر. الرزقي. مختار الصحاح ص 438.

** الخلع: هو بذل المرأة الموضع على طلاقها فإذا بذلت له جميع ما أعطاهما سمي خلعاً، وإذا بذلت له بعض ما أعطاهما

سمي صلحاً، وإذا نفعت له زيادة على المسمى سمي فدية. ابن رشد/ بداية المجتهد 78/2.

وقد اختلف الفقهاء في الخلع، فذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن الخلع طلاق بائن مروي عن مالك أنه لا يكون بائناً إلا

بعوض، وإلى اعتباره بائناً ذهب أحمد في رواية، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين.

وروي عن الشافعي وأحمد في رواية: أنه طلاق رجعي، وقيل: فسخ.

المرغيناني/ الهدية 13/2. ابن رشد/ بداية المجتهد 81/2. ابن عبد البر/ الكافي 491/1.

الشريبي/ مغني المحتاج 268/3. ابن قدامة/ المغني 56/7.

آثار بينونة الصغرى^①

إن ما يترتب على الطلاق الرجعي من آثار يلاحظ ضدها في الطلاق البائن بينونة صغرى؛ لذا فإن هذا النوع من الطلاق يزيل ملك الزوجية بمجرد الطلاق في غير المدخول بها؛ لأنه لا عدة لها. أما المدخول بها حقيقة فإنه يزيل الملك بعد مضي العدة إذا لم يراجعها. كما أن هذا النوع من الطلاق يقطع التوارث بين الزوجين فلا يرث أحدهما صاحبه إذا مات. ويعتبر هذا النوع من الطلاق أحد الأجلين الذي يحل به أجل الصداق، فهو أقرب الأجلين إلا إذا تبين أن الزوج طلقها في مرض موته ليحرمها من الميراث فترث في هذه الحالة عند جمهور الفقهاء⁽²⁾ كما أن هذا النوع من الطلاق يعمل على إنقاص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على المرأة.

القسم الثاني: الطلاق البائن بينونة كبرى

وهو أن يطلق الرجل زوجته طليقة ثالثة، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره^③ هذا النوع ممن الطلاق يزيل الملك والحل، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاءَ بِمَا عَمِلْتَ أَوْ خَسِرَ بِمَا كَسَبَتْ... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى... فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^④ والمعنى: وإن طلقها الطليقة الثالثة بعد التطلقات المذكورتين في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ أي مرة بعد أخرى. فقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي الطليقة الثالثة^⑤ قال أبو شجاع: "فإن طلقها ثلاثاً لم تحل له إلا بعد وجود خمس شرائط: انقضاء عدتها منه. وتزويجها بغيره. ودخوله بها وإصابتها. وبينونتها منه. وانقضاء عدتها منه"^⑥.

① الكاساني/ بدائع الصنائع 187/3. السمرقندي/ تحفة الفقهاء 185/2.

(2) المرغيناني، الهداية 3/2. ابن رشد بداية المجتهد 95/2. ابن قدامة، المغني 329/6.

③ الكاساني/ بدائع الصنائع 187/3.

* كل موضع في القرآن الكريم ذكر فيه النكاح فالمراد به العقد إلا في هذه الآية فالمراد به الوطء، وانتفوا على أنه شرط في جواز عودها للأول. للنجدي الحنبلي/ حاشية الروض المربع 614/6.

④ سورة البقرة آية (229..230).

⑤ العيني/ البناية 617/4.

** محمد بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم الأصفهاني. فقيه شافعي من مؤلفاته: غاية الإقتصار، شرح الإقناع للماوردي

توفي 488. المبكي طبقات الشافعية الكبرى 136/4. عمر رضا كحالة/ معجم المؤلفين 199/2.

⑥ متن الغاية والتقريب مطبوع مع الترهيب ص 174. دار الإمام البخاري دمشق ط 1398.

المبحث الثاني

التوقيف في العدة

المطلب الأول: مفهوم العدة وحكمة مشروعيتها:

العدة لغة: العُد: إحصاء الشيء، والعد بكسر العين ما تعده المرأة من أيام إقرائها وأيام الحمل أو أربعة أشهر وعشر ليال . أو أيام الحداد. والعدة بضم العين، ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح^①.

العدة عند الفقهاء:

عرف الحنفية^② العدة: بأنها اسم لأجل ضرب لأنقضاء ما بقي من آثار النكاح.

أما المالكية^③ فقالوا: هي مدة منع النكاح لفسخه أو موت الزوج أو طلاقها.

وعرفها الشافعية^④: بأنها اسم لمدة تترتب فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعهما على زوجها.

أما الحنبلية^⑤: فقالوا هي التربص المحدد شرعاً مأخوذة من العدد؛ لأن أزمنا العدة محصورة مقدرة.

بعد تعريف الفقهاء لمعنى العدة يلاحظ أنهم يجمعون على أنها مدة محددة من جهة الشارع، وضعها الشارع لتقرير مصير العلاقة الزوجية وما يترتب عليها من آثار. حكمة مشروعية العدة

شرعت العدة لحكم كثيرة منها^⑥:

- * العلم ببراءة الرحم وأن لا يجتمع ماء الواطئين فأكثر في رحم واحد فتختلط الأنساب وتفسد.
- * تطويل زمان الرجعة للمطلق، إذ لعله يندم ويفئ فيصادف زمناً يتمكن فيه من الرجعة.
- * في العدة حق لله عز وجل بامتنال أمره وطلب مرضاته.
- * كما أن فيها حق للولد وهو الاحتياط في ثبوت نسبه، وأن لا يختلط بغيره.

① ابن منظور/ لسان العرب 284/3.

② الكاساني/ بدائع الصنائع 190/3.

③ حاشية الخرشني 96/5.

④ الجرداني، محمد عبد الله/ فتح العلام بشرح مرشد الأنام 525/4. دار السلام. القاهرة. ط4/1410.

⑤ البهوتي/ الروض المربع 351/2.

⑥ انظر هذه الحكم ابن قيم الجوزية/ إعلام الموقعين 66/2 وما بعدها. الشرييني/ مغني المحتاج 384/3.

المطلب الثاني: موجبات العدة وأنواعها :

أوجب الإسلام العدة على الزوجة بسبب الوفاة أو الطلاق، وهذه الموجبات محل اتفاق عند العلماء، فقد فصلها القرآن الكريم وتولى بيانها؛ لما يترتب عليها من آثار وأحكام؛ لذا أمر الله سبحانه بحسابها وإحصائها، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾^①.

أما أنواعها فقد حصرها القرآن في ثلاثة: عدة بالحمل، عدة بالأقراء، عدة بالأشهر وسأتناولها بشئ من التفصيل.

النوع الأول: المعتدة بوضع الحمل:

وهذه المعتدة إما أن تعتد من طلاق أو وفاة. فإن كانت معتدة من طلاق فقد أجمع العلماء قاطبة أن عدتها تنتهي بوضع حملها^② قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^③ فلو طلق رجل زوجته الحامل ثم وضعت حملها بعد الطلاق فإن عدتها تنتهي عقب الوضع. كما أجمع العلماء^④ على أن عدة المعتدة من طلاق ثم توفي عنها زوجها تنتهي بوضع * حملها كذلك

① سورة الطلاق آية 1.

② ابن رشد 110/2. ابن قدامة/ المغني 473/7.

③ سورة الطلاق آية 4.

④ ابن قدامة/ المغني 473/7.

* خالف الأمة في هذه المسألة عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب، حيث قالوا: إنها تعتد أبعد الأجلين، أي أنها تعتد عدة الوفاة إذا وضعت قبل انتهائها، أو عدة الحمل إذا انتهت قبلها عدة الوفاة، عملاً بمقتضى العمومين في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفُونَ مِنْكُمْ وَيُزَوِّجُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. البقرة آية 234. وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. ابن رشد/ بداية المجتهد 111/2.

والذي دفعهم إلى القول بأبعد الأجلين، الحرص على العمل بالآيتين، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفُونَ مِنْكُمْ وَيُزَوِّجُونَ أَزْوَاجًا...﴾ عام في كل من مات عنها زوجها سواء أكانت حاملاً أم غير حامل. وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ عام يشمل المطلقة والمتوفى عنها زوجها فجمعوا بين العمومين بقصر الآية الثانية على المطلقة بقرينة نكر عدد الطلقات كالأيسه والصغيرة قبلها، ولم يهملوا ما تناولته من العموم فعملوا بها وبالتي قبلها في حق المتوفى عنها. نيل الأوطار 289/6. فتح الباري 474/9.

هذا وقد نقل ابن عبد البر رجوع ابن عباس عن قوله يقوي ذلك قول أصحاب عكرمة وعطاء وطاوس، بأن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أن تضع حملها. التمهيد 34/20. ابن حجر/فتح الباري 474/9.

كما أنكر الشعبي، أن يكون علي بن أبي طالب قد قال بأبعد الأجلين، الصنعاني/ سبل السلام 1125/3.

واستدلوا بما يلي:

1. عن أم سلمة أن امرأة من أسلم يقال لها: الأسلمية* كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبلى، فخطبها أبو السنابل بن بعكك، فأبت أن تتكحه، فقال: والله ما يصلح أن تتكحيه** حتى تعتدي آخر الأجلين، فمكثت قريباً عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال: (انكحي)^①.
وجه الدلالة: دل الحديث على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل إن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشراً^②
2. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (من شاء لاعتته^③، لأنزلت سورة النساء القصرى بعد*** الأربعة الأشهر وعشراً)^④. وسورة النساء القصرى هي سورة الطلاق، والطولى هي سورة البقرة.
3. إن العدة إنما شرعت لمعرفة براءتها من الحمل ووضعه أول الأشياء على البراءة منه فوجب أن تنقضي العدة^⑤.

* سبيعة بنت الحارث الأسلمية زوج سعد بن خولة، لها صحبة وحديث في عدة المتوفى عنها زوجها، ويقال إنها هي سبيعة التي روى عنها ابن عمر رضي الله عنهما حديثاً في فضل المدينة، وفرق بينهما العقيلي. ابن حجر/ تقريب التهذيب ص 665. وانظر ابن حجر/ الاصابة 296/12.

** اعتراض من أبي السنابل بعد أن آثرت عليه شاباً تقدم لخطبتها. انظر ابن حجر/ الاصابة 296/12.

وأبو السنابل هو بعكك بن الحارث بن عميلة ابن السباق بن عبد الدار القرشي، صحابي مشهور. ابن حجر/ تقريب التهذيب ص 569.

① رواه البخاري، الصحيح كتاب الطلاق باب (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) م 223/6/3 برقم 5318.

② الصنعاني/ سبل السلام 1124/3.

③ الملاعة والمباهلة بمعنى واحد، وكانوا إذا اختلفوا في أمر، يقولون: لعنة الله على الكاذب مناوهي مشروعة. ابن نجيم/ البحر الرائق 226/4.

*** يفهم من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه يقول بالفسخ أي أن قوله تعالى ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ ناسخ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿والذين يتوفون منكم...﴾.

قال ابن حجر: وليس ذلك مراده، وإنما يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متواتراتها فتح الباري 474/9. أبو زهرة/ أبو حنيفة ص 256. دار الفكر العربي. ط. ب. ل.

④ رواه أبو داود، السنن كتاب الطلاق باب عدة الحامل 293/2 برقم 2307.

⑤ ابن قدامة/المغني 474/7.

تحديد وقت انتهاء عدة الحامل:

ذهب الحنفية^① إلى أن العدة تنقضي بخروج نصف البدن، ولا يعتد بالرأس أو الرجلين، وفي رواية إن خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة، بناء على أن الأكثر يأخذ حكم الكل في جميع الأحكام إلا أنها لا تحل للأزواج عند بعضهم.

وذهب المالكية والشافعية والحنبلية^② إلى أن العدة لا تنتهي إلا بانفصال الحمل كله، ولا أثر لخروج بعضه متصلاً أو منفصلاً في انقضاء العدة، حتى لو كان توأمين*، فلا تنقضي العدة بوضع الأول منهما، بل له الرجعة قبل وضع الثاني لبقاء العدة؛ ولأن العدة إنما شرعت لمعرفة البراءة من الحمل، فإذا علم وجود الحمل فقد يتيقن وجود الموجب للعدة.

وتنقضي العدة بوضع ميت كالحی لأطلاق الآية. ولا تنقضي العدة بوضع علقسة؛ لأنها لا تسمى حملاً وإنما هي دم، وتنقضي بمضغة** إذا كانت فيها صورة آدمي من رأس أو يد أو رجل، فتنقضي العدة بلا خلاف. قال ابن المنذر: **أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط إذا علم أنه ولد.**

القول المختار:

أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه جمهور المالكية والشافعية والحنبلية من أن العدة لا تنتهي إلا بانفصال الحمل كله؛ حيث إن الأحكام لا ترتبط ببعض الحمل دون البعض الآخر، وما ذهب إليه الحنفية فيه من الحرج ما لا يخفى؛ إذ يعسر ويشق الاطلاع على عملية الولادة لمعرفة خروج نصف الحمل أو أكثره؛ لذا أنكر ابن حزم على من قال بانتهاء العدة بخروج بعضه أو أكثره، فقال^③: وكيف نعرف هل خرج رأسه أو منكباه، فإنه أسرع من كسر الطرف. من يتفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته حتى يعلم أخرج نصفه أم أقل أم أكثر؟

① ابن نجيم/ البحر الرائق 230/4.

② هذه الأقوال: حاشية الخرخشي 110/5. الشيرازي/ المهذب 532/4. الشريبي/مغني المحتاج 388/3. ابن النقيب/عمدة السالك 221. ابن قدامة/المغني 476-474/7. ابن مفلح/المبدع 110/8. ابن حزم / المحلى 263/10.

* التوأم: كل واحد من ولدين مجتمعين في حمل واحد. الشريبي/مغني المحتاج 388/3.

والتوأمان: الولدان في بطن. ابن فارس معجم مقاييس اللغة 362/1.

** المضغة: القطعة من اللحم، قدر ما يمضغ ولم ينضج، وجعلت اسماً للحالة التي ينتهي إليها الجنين بعد العلقة.

الراغب/المفردات 770.

③ المحلى 265/10.

النوع الثاني: العدة بالأقراء*

إذا كانت المرأة من نوات الأقراء، وارتفع حيضها، فإما أن يرتفع لسبب أو يرتفع لغير سبب. فإن ارتفع لسبب معروف كالمرض والرضاع، فإن الحائض تتريص إلى أن يعود الدم، فتعد بالأقراء؛ لأن ارتفاع الدم بسبب يزول، فانتظر زواله^①. وروي ذلك عن ابن مسعود وزيد رضي الله عنهم.

أما إن ارتفع الحيض بغير سبب معروف، فقد اختلف الفقهاء في المدة التي تنتظرها المرأة، الأول: الحنفية والراجح عند الشافعية^② أنها تمكث إلى أن تياس من المحيض، ثم تعد عدة الآيسة، وهي ثلاثة أشهر؛ لأن الله سبحانه لم يجعل الاعتداد بالأشهر إلا للتي لم تحض والآيسة، وهذه ليست واحدة منهما؛ لأنها ترجو عودة الدم فأشبهت من انقطع دمها لعارض معروف. الثاني: مالك ورواية الشافعي وأحمد^③، وقول عمر رضي الله عنهم قالوا: تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن، اعتدت بثلاثة أشهر، فإن حاضت قبل أن تستكمل الثلاثة الأشهر، اعتبرت الحيض واستقبلت انتظاره. واختلف عن مالك متى تعد بالتسعة أشهر، فقيل: من يوم طُلق. وقيل: من يوم رفعتها حيضتها وهي رواية أحمد.

واستدلوا بما يلي:

1. ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيما امرأة طُلق فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها، فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن بان بها حمل فذلك، وإلا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت^④.
2. إن المقصود بالعدة ما يقع به براءة الرحم ظناً غالباً بدليل أنه قد تحيض الحامل.

* سبق معنى القراء وأقوال الفقهاء فيه ص 91

① ابن رشد/بداية المجتهد 106/2. البغوي/التهذيب 239/6. النووي/المجموع 135/18. ابن حجر/فتح الباري 347/9. ابن قدامة/المغني 465/7.

② ابن نجيم/البحر الرائق 233/4. الشيرازي/المهذب 536/4. النووي/المجموع 136.135/18. الشريبي/مغني المحتاج 387/3.

③ حاشية الخرخشي 102/5. الدردير/الشرح الكبير 470/2. ابن رشد/بداية المجتهد 105/2. الشريبي/مغني المحتاج 387/3. البغوي/التهذيب 239/6. ابن مفلح/المبدع 124/8. ابن قدامة/المغني 463/7.

④ مالك بن أنس/الموطأ كتاب الطلاق. باب جامع عدة الطلاق 582/2 برقم 70. حقه محمد فؤاد. دار إحياء التراث العربي. طيبلا. 1406.

الثالث: رواية للشافعية والحنبلية^① قالوا: تمكث أربع سنين لتعلم براءة رحمها ثم تعتد عدة اليائسة؛ لأنها أكثر مدة الحمل.

القول المختار:

بما أن الشريعة تميزت باليسر ورفع الحرج، فإن ما ينسجم مع مقاصد الشريعة ما ذهب إليه القائلون بأنها تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر عدة اليأس؛ وذلك لأن هذه المدة كافية لإمكان ظهور الحيض؛ ولأن في انتظارها أربع سنين أو سن اليأس ضرر وحرج، يمنعها عن الأزواج، كما أن الزوج يتضرر بإيجاب النفقة والسكنى. قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا تطولوا عليها الشقة، كفاها تسعة أشهر لظهور براءتها من الحمل بغالب مدته^②.

وهذا الرأي قد أخذ به قانون الأحوال الشخصية الأردني، فقد نصت المادة 136: "إذا لم تر المعتدة في المدة المذكورة حيضا أو رأته مرة أو مرتين ثم انقطع ينظر، فإذا بلغت سن الأياس تعتد ثلاثة أشهر من زمن بلوغها إليه، وإن لم تكن بلغت الأياس تتربص تسعة أشهر تنتمه السنة"^③

والله أعلم بالصواب

① الشيرازي/ المهذب 536/4. ابن مفلح/ المبدع 124/8.

② ابن قدامه/ المغني 464/7. ابن مفلح/ المبدع 124/8.

③ التكروري / شرح قانون الأحوال الشخصية 242.

النوع الثالث: العدة بالأشهر:

ويتناول هذا النوع الأيسة والصغيرة، والمتوفى عنها زوجها إن لم تكن حاملاً.

وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الصغيرة والأيسة: فقد اتفق الفقهاء^① على أنها تعد ثلاثة أشهر لقوله سبحانه و تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾^② والأيسة إن رأت الدم أثناء عدتها، انتقض ما مضى من عدتها، وعليها أن تستأنف العدة بالحيض؛ لأن الشهور في الآية بدل عن الحيض، ولا معتبر بالبدل مع القدرة على الأصل^③ وكذلك الصغيرة^④ إن حاضت أثناء العدة بالشهور لزمها الانتقال إلى الأقراء. أما إن انقضت عدتها بالشهور، ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء؛ لأن هذا معنى حدث بعد انقضاء العدة.

...

* اختلف الفقهاء في تحديد من الياس:

فقد رأى الحنفية ومالك أنه خمس وخمسون سنة. وروي عنهم أيضاً أنه خمسون سنة، وهو قول الحنبلية، بديل قول عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قرّة عين، أي لا تلد". والحنفية يشترطون للحكم بالأياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي سنة أشهر ثم تعد ثلاثة أشهر.

ابن عابدين/منحة الخالق على البحر الرائق 234/4 . العيني/البنية 773/4 . حاشية العدوي 109/2 . ابن

مفلح/المبدع 122/8 . ابن قدامة/المغني 460/7 .

أما الشافعية: فيرون أن من الياس هو لثتان وستون سنة؛ لأنه لا يتحقق الياس فيما دونها.

الشيرازي/المهذب 537/4 .

① ابن نجيم/ البحر الرائق 220/4 .

② سورة الطلاق آية 4 .

③ العيني/ للبنية 782/4 .

④ القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن 165/18 . الشيرازي/ المهذب 539/4 . ابن مفلح/ المبدع 122/8 .

ابن قدامة/ المغني 468/7 .

كيفية احتساب العدة:

اتفق الفقهاء^① على أن الطلاق إذا وقع في أول الشهر، فإنها تعدد ثلاثة أشهر بالأهله؛ لأن الأشهر في الشرع بالأهله، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾^②.

واختلفوا إذا وقع الطلاق في أثناء الشهر:

فذهب الحنفية^③ إلى أنها تعدد بالأيام كلها، فلا تتقضي إلا بتسعين يوماً.

وذهب المالكية والشافعية والحنبلية^④ إلى أنها تعدد بقية الشهر، ثم تعدد شهرين بالأهله، ثم تنتظر عدد ما اعتدت من الشهر الأول وتضيف إليه من الشهر الرابع ما يتم به ثلاثون يوماً. وتبتدئ العدة من الساعة التي فارقتها زوجها فيها، فلو فارقتها نصف الليل أو نصف النهار، اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله^⑤.

القول المختار:

أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الشافعية والحنبلية من أن المطلقة تعدد شهرين بالأهله، وتكمل ما تبقى من الأيام في الشهر الرابع؛ لأن الأصل المتفق عليه هو الاعتداد بالأهله، وقد حصل جزء منه، فيجب اعتباره. أما بقية الشهر، فيحتسب بالأيام لتعذر احتسابه بالأهله. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

① ابن نجيم/ البحر الرائق 220/4. الشيرازي/ المهذب 538/4. ابن مفلح/ المبدع 120/8.

② سورة البقرة آية 189.

③ ابن نجيم/ البحر الرائق 220/4.

④ حاشية الخرشي 103/5. الشيرازي/ المهذب 538/4. ابن مفلح/ المبدع 120/8.

⑤ ابن قدامة/ المغني 458/7.

القسم الثاني: عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل:

المتوفى عنها زوجها إما أن تكون معتدة من طلاق رجعي ، وإما أن تكون في عصمة زوجها . فإن مات ^① زوج المعتدة من طلاق رجعي ، وهي في عدتها ، فقد أجمع الفقهاء على سقوط عدة الطلاق ، وأنها تستأنف عدة الوفاة من حين موته؛ لأنها زوجه فتدخل في عموم قوله سبحانه و تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا... الآية)
أما إن كانت في عصمة زوجها ، فعنتها أربعة أشهر وعشرا سواء دخل بها أو لم ^② يدخل لقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ وقوله ﷻ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد* على ميت فوق ثلاث نيسال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا) ^③

① المرغيناني / الهداية/2/28. ابن عبد البر ، الكافي /1/517. النووي / المجموع 18 / 158

ابن مفلح / المبدع / 8 / 113 . ابن قدامة / المغني / 7 / 472

* الإحداد : منع المعتدة نفسها الزينة وبدنها الطيب ، ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية .

ابن حجر / فتح الباري / 9 / 485

اعتاد النساء أفعالا بشعة من أفعال الجاهلية ، حيث تلبس المحتدة منهن لباسا أسودا مظهرة الحزن على قريب ، فتمكث شهورا وأعواما ، فتعتزل الأماكن العامة والمناسبات، وقد تفقد زوجها فلا تحد عليه أياما . تفعل ذلك تصنعا ورياء ومباهاة، وهذا مما يحرم عليها فعله لمخالفتها للنص ، ووقوعها في الرياء وهو من ألوان الشرك.
الخن بد مصطفي وزملاؤه / الفقه المنهجي /2/166. دار القلم. دمشق. ط3/1413.

② حاشية للخرشي /5/111. النووي/ المجموع 18/15

③ البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق باب عد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا. م3/6/227 برقم 5335.

بدء احتساب عدة المتوفى عنها زوجها:

تبتدئ عدة الوفاة عقب الوفاة؛ لأنها سبب وجوب العدة، فيعتبر ابتداءها من وقت وجوب السبب. فإذا كانت الوفاة في غرة الشهر اعتبرت الشهور بالأهلة، وإن نقصت عن العدد. وإن كان الموت في وسط الشهر فتعد مائة وثلاثين يوماً^①.

وقال الماوردي^②: إن كانت الوفاة في أول الشهر، اعتبرت العدة أربعة أشهر بالأهلة، ثم عشرة أيام من الشهر الخامس. وإن كانت الوفاة خلال الشهر، اعتدت باقيه، فإن كان الباقي منه عشرة أيام احتسبتها، واعتدت ثلاثة أشهر بعدها بالأهلة، ثم استكملت شهر الوفاة ثلاثين يوماً عدداً سواء كان الماضي منه عشرين يوماً لكامله أو تسعة عشر يوماً لنقصانه، ثم تعدد بعد كمال الأربعة أشهر بعشرة أيام إلى مثل ساعة من اليوم الذي مات فيه زوجها. قال الشافعي رضي الله عنه: تعدد من يوم كانت فيه الوفاة.

والعشر المعتبرة في العدة هي^③ عشر ليال بأيامها، وهو رأي جمهور المذاهب الأربعة، وقال الأوزاعي: يجب عشر ليال وتسعة أيام؛ لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام، وإنما دخلت الأيام اللاتي في أثناء الليالي تبعاً.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن العرب تغلب اسم التأنيث في العدد خاصة على المذكر فتطلق لفظ الليالي، وتريد الليالي بأيامها. قال تعالى: ﴿ آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً ﴾^④ والناء في قوله سبحانه وتعالى: (عشراً) حذف لحذف المعدود. فائدة الخلاف:

تظهر فيما إذا تزوجت المعتدة في اليوم العاشر، فإن هذا الزواج لا يصح؛ لأنه لا بد من مضي الليلة التي بعد اليوم العاشر^⑤.

① المرغيناني/ الهدية 30/2. ابن نجيم/ البحر الرائق 243/4. الشريبي/ مغني المحتاج 395/3.

② الحاوي للكبير 274/14. تحقيق محمود مطرجي. دار الفكر. ط. 1414. الأم 326-325/8/5.

③ هذه الأقوال: ابن نجيم/ البحر الرائق 222/4. الدردير/ الشرح للكبير 475/2. النووي/ المجموع 154/18. ابن قدامه/ المغني 471/7.

④ سورة مريم آية 10.

* قال الرزوي والنكته في عدم الإتيان بالناء أن هذه أيام الحزن والمكروه، ومثل هذه الأيام تسمى بالليالي استعارة. كقولهم: خرجنا ليال الفتنة. للتفسير الكبير م 108/6/3. دار الكتب العلمية بيروت. ط 1411/1.

⑤ ابن نجيم/ البحر الرائق 222/4

المبحث الثالث :

التوقيت في الإيلاء

المطلب الأول: تعريف الإيلاء وحكمه:

الإيلاء لغة: من آلى يؤلي إيلاء، حلف، وتآلى يتآلى تآلياً وتآلى يأتلى إتلاء^① وهو الحلف على أي شيء كان^②.

الإيلاء شرعاً:

عرف الحنفية^③ الإيلاء بأنه اليمين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى. وعرفه المالكية والشافعية والحنبلية^④ بتعاريف يجمعها: الحلف بالله أو باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته ألا يبطاً امرأته أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة أشهر فأقل فليس بمول

حكم الإيلاء:

كان إيلاء الجاهلية السنة والسنيتين وأكثر من ذلك، يقصدون بذلك إيذاء المرأة وإلحاق الضرر بها حتى جاء الإسلام فوقته بأربعة أشهر^⑤، قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^⑥ فالتوقيت بهذه المدة جاء لدفع الضرر عن الزوجة، وليكشف عن أقصى مدة يمكن للزوجة فيها الصبر عن زوجها. لذا ذهب الحنفية والشافعية والحنبلية^⑦ إلى أن الإيلاء حكمه حرام؛ لما فيه من إلحاق الضرر بالزوجة.

① ابن منظور / لسان العرب 40/14 مادة آلا.

② البغوي/ التهذيب 6/127.

③ ابن عابدين/ رد المحتار 3/422 . العيني/ البناية 4/633. البايرتي/ شرح العناية على الهداية 4/40.

④ حاشية للسوقي 2/428. البغوي/ التهذيب 6/128. القاضي عبد الوهاب/ الإشراف 2/760.

ابن قدامه/ المغني 7/298.

⑤ القرطبي/ الجامع لأحكام القرآن 3/103.

⑥ سورة البقرة آية 226.

⑦ روي عن الحنفية ثم المولي أخروياً إن لم يفيء، وقيل يكره. ابن عابدين/ رد المحتار 3/424.

البكري، أبو بكر/ إعانة الطالبين 4/33 دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط. بلا. الشربيني/ مغني المحتاج 3/343

المردلوي/ الإصناف 9/169

الطلب الثاني: مدة الإيلاء

ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة^① إلى أن الإيلاء هو الحلف على ألا يوطأ الرجل زوجته أكثر من أربعة أشهر، وإن حلف على أنقص منها لم يكن مولياً.

واختلفوا في مدة الأربعة أشهر هل هي إيلاء تطلق الزوجة فيها بانقضائها أم لا ؟ ذهب الحنفية^② إلى أن هذه المدة إيلاء تطلق الزوجة بانقضائها طلاقة بانئة صغرى، واستدلوا بما يلي:

1. ما روي عن عثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم قالوا: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بانئة.
 2. إن الله سبحانه لم يجعل مدة التربص أكثر من أربعة أشهر وعشرا في عدة الوفاة، وثلاثة قروء في عدة الطلاق، فلا يجوز الزيادة في هذين التربصين، وكذا في مدة الإيلاء.
 3. إن الطلاق إنما يقع عند مضي المدة دفعا للظلم فلا يندفع الظلم عنها إلا بالبائن لتخلص منه فتتمكن من استيفاء حقاها من زوج آخر ولا يتخلص إلا بالبائن.
- وذهب المالكية والشافعية والحنبلية^③ وابن عباس في رواية وعلي وابن عمر وعثمان رضي الله عنهم إلى أن الأربعة أشهر لا تعتبر إيلاء ولا يطالب الزوج فيها بالفينة، وإنما هي مدة يتربصها المولي، فإذا انقضت يمهل يوما عند المالكية، وقيل عشرة أيام. وعند الشافعية ثلاثة أيام في رواية، وبلحظة عند الحنبلية، ورواية أخرى عند الشافعية بقدر يوم، فإن فاء الزوج فلا إثم

① العيني/البنية/4/634. وانظر: مالك بن أنس/المدونة/3/84. الرافعي/الشرح الكبير/9/223. الشيرازي/المهذب/4/390.

الشوكاني/نيل الأوطار/6/257. ابن قدامة/المغني/7/300. القاضي عبد الوهاب/الإشراف/2/76.

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن وابن أبي ليلى أن الإيلاء ينعقد بدون أربعة أشهر، لأن القصد مضارة الزوجة وهي حاصلة في دونها. الشوكاني/نيل الأوطار/6/257. ابن قدامة/300/7.

وأخرج البيهقي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "المولي الذي يحلف لا يقرب امرأته أبداً".

السنن الكبرى كتاب النكاح باب من قال عزم الطلاق لنقض الأربعة الأشهر 624/7 برقم 15233.

② قولهم وأبنتهم: الكسائي/بدائع الصنائع/3/177. العيني/البنية/4/634.

③ مالك بن أنس/المدونة/3/84. ابن عبد البر/الكافي/1/496. المجموع/النووي/17/322. الشيرازي/المهذب/4/390 وما

بعدها. الرافعي/الشرح الكبير/9/242. ابن قدامة/المغني/7/318 وما بعدها. ابن قيم الجوزية/زاد المعاد/م.3/5/294.

عليه، وإن طلق حسب عليه طلاقاً رجعياً. وإن رفض الفينة أو الطلاق رافعته زوجته إلى الحاكم فيوقفه ويأمره بالفينة، فإن أبي أمره بالطلاق فإن أبي طلق عليه الحاكم ويكون طلاقاً رجعياً. وروي عن أحمد أنه يكون باتناً .

الأئمة :

1. قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَاتِهِمْ تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^① وجه الدلالة: إن الله سبحانه جعل للمؤلى تربيص أربعة أشهر فإن حلف على أربعة أشهر أو ما دونها فلا معنى للتربيص؛ لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك، وقد عقب الله سبحانه بالفئ عقيب التربيص بفاء التعقيب فدل على تأخرها عنه، ثم قال سبحانه: ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾^② فلو وقع الإيلاء بمضي المدة لم يحتج إلى عزم عليه .

2. إن الأربعة أشهر مدة ضربت له تأجيلاً فلم يستحق المطالبة فيها كسائر الأجال.^③

سبب الخلاف :

هو اختلافهم في فهم قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَاتِهِمْ... الآية﴾. هل الفينة المطلوبة خارج الأربعة أشهر أم فيها؟.

القول المختار:

بعد عرض أدلة كل من الفريقين أرى أن المدة التي ضربها الشارع الحكيم قصد منـها رفع الضرر عن الزوجة، وهذا ما يتفق مع رأي أبي حنيفة القائل بإيقاع الطلاق بمجرد مضي المدة؛ لأن الشارع ربط كثيراً من الأحكام الشرعية بأوقات زمنية محددة، مثل عدة الوفاة، وعدة اليانسة، فهي آجال مضروبة ترتبط الأحكام بها وجوداً وعدماً، وهذا لا خلاف فيه، فينبغي أن يكون ذلك في الإيلاء أيضاً .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

① سورة البقرة آية 226

* يقال فاء الفئ إذا رجع من جانب المغرب إلى جانب المشرق، وكل رجوع في الفئ ما ينسخ الشمس وهو من الزوال إلى الغروب، كما أن الظل ما نسخته الشمس وهو من الطلوع إلى الزوال. ابن فارس/معجم مقاييس اللغة 4/435 الجرجاني/التحريفات 175. وقيل: كل ما كانت الشمس عليه وزالت فهو فئ وظل. وما لم تكن الشمس عليه فهو ظل. الحموي/معجم البلدان 1/41.

② سورة البقرة آية 227

③ النووي/المجموع 17/302. ابن قدامة/المغني 7/319

④ حاشية العمودي 2/428.

المطلب الثالث: احتساب مدة الإيلاء: ①

تحتسب مدة الإيلاء من حين اليمين، ولا يحتاج إلى ضرب مدة لثبوتها بالنص والإجماع وهي حق للزوج كالأجل في الدين المؤجل فإنه حق المدين، فلا يحتاج إلى ضرب القاضي .
والحنفية قالوا: إن وقع الإيلاء في غرة الشهر اعتبرت مدته بالأهلة، وإن وقع في بعضها، فقليل: يعتبر بالأيام، أي مائة وعشرون يوماً.
قال زفر: تحسب بقية الشهر بالأيام، والشهر الثاني والثالث والرابع بالأهلة، ويكمل أيام الشهر الأول من أول الشهر الخامس.

المطلب الرابع: رجوع المولى في مدة الإيلاء:

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الفئ — في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ فَاعَوْا فَبِإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ — الجماع. ② كما أجمع العلماء على أن الإيلاء يسقط إذا وطئ الرجل زوجته ③

واختلفوا في وجوب الكفارة:

فقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في أصح القولين والحنبلية، ④ إلى أن الرجل إذا وطئ زوجته في المدة فقد لزمته الكفارة.

① ابن عابدين/رد المحتار 424/3. العيني/البنية 634/4. ابن الهمام/فتح القدير 159/3. ابن عبد البر/الكافي 496/1. أبو حيان/محمد بن الأندلسي/البحر المحيط في تفسير دلو الفكر بيروت طبع/1412. الرافعي/الشرح الكبير 232/9. ابن قدامة/المغني 318/7.

② الإجماع ص 105 برقم 425.

③ العيني/البنية 635/4. الكاساني/بدائع الصنائع 178/3.

* والكفارة إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وهو مخير بين الثلاثة. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ فإن لم يقدر على الثلاثة لزمه صيام ثلاثة أيام . المائدة 89. الشيرازي/المهذب 526/4

④ ابن الهمام/فتح القدير 42/4. ابن عبد البر/الكافي 466/1. القرطبي/الجامع لأحكام القرآن 105/3.

الشريني/مغني المحتاج 349/3. النووي/المجموع 324/17.

واستلوا بقوله ﴿: إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك وات الذي هو خير^①

ولأنه حالف حانث في يمينه فلزمته الكفارة، كما لو حلف على ترك الصلاة فصلًا^② وذهب الشافعية^③ في القديم إلى أنه لا كفارة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ فَعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وجه الدلالة: إن الله سبحانه علّق المغفرة بالغيبة، فدل على أنه قد استغنى عن الكفارة .

القول المختار:

بعد عرض أدلة كل من الفريقين، أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من وجوب الكفارة على الحانث؛ وذلك لقوة الدليل وصراحته، وهو نص في الموضوع. ولأن تعليق المغفرة بالرجوع لا يسقط وجوب الكفارة، وهذا أمر شائع في النصوص. قال ابن الهمام^④: إن وعد الله بالمغفرة لا ينافي إلزام الكفارة، بل ثبت في الشرع إنفكاك التلازم بين هذين الحكمين الدنيوي والأخروي، أعني المغفرة وسقوط الكفارة، وثبت أحدهما مع نقيض الآخر مستمر في كل حلف على معصية إذا حنث الحالف فيها توبة، فإن التوبة تثبت مع عدم سقوط الكفارة فيها إعمالا لإطلاق قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّبْتُمْ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ.... الآية ﴾^⑤

الآثار المترتبة على وقوع الإيلاء :

مما سبق يتبين لنا أن الشرع حدّد للإيلاء مدة بالنص وهي أربعة أشهر، وفي هذه المدة تبقى العلاقة بين الزوجين قائمة، يلزم فيها الزوج النفقة على زوجته، وإن مات أحدهما ورثه الآخر، وإن رجع الزوج في المدة سقط الإيلاء ولزمته الكفارة.

ويظهر أثر الزمان في هذه المسألة على العلاقة الزوجية في اللحظات الأخيرة من مدة التربص، حيث تنتهي المدة بغروب شمس اليوم الأخير من المدة وتقطع العلاقة بين الزوجين فتبين من الزوج على رأي أبي حنيفة، بينما تستمر العلاقة بينهما على رأي الجمهور إلى وقت الغيبة أو الطلاق.

① رواه البخاري/الصحيح، كتاب الأيمان والنذور باب (1) بدون ترجمة م. 275/7/4 برقم 6622

② للنووي/المجموع 324/17. ابن قدامة/المغني 325/7

③ النووي/المجموع 324/17.

④ فتح القدير 42/4 .

⑤ سورة المائدة آية 89 .

الفصل الرابع

التوقيت في الميراث والوصايا

المبحث الأول :

موت المورث:

المطلب الأول: معنى الميراث لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: ميراث المفقود

المطلب الثالث: الموت التقديري

المطلب الرابع: ميراث المرتد

المبحث الثاني:

حياة الوارث:

المطلب الأول: معنى الحمل وشروط توريثه

المطلب الثاني: ما يوقف للحمل من الميراث

المطلب الثالث: حالات توريث الحمل

المبحث الثالث:

موت الموصي

المطلب الأول: معنى الوصية لغة وشرعاً

المطلب الثاني: وقت ثبوت الملك للوصية

المبحث الرابع:

موت الموصى له

المسألة الأولى: موت الموصى له قبل موت الموصي

المسألة الثانية: موت الموصى له بعد موت الموصي

المسألة الثالثة: الوصية للميت

المسألة الرابعة: الوصية للحمل

المبحث الأول

موت المورث

وهو شرط من شروط الميراث؛ إذ لا يصح تقسيم التركة إلا بعد تحقق هذا الشرط. والمورث: كل من يموت ويترك ورثة أحياء يرثون ماله وقت وفاته حسب ما جاءت به الشريعة الغراء، وموته قد يكون حقيقة؛ كما لو شوهدت وفاته بالرؤيا، أو بالبينة الخطية، كشهادة الوفاة، أو ثبتت بشهادة عدلين، وقد يكون عن طريق القضاء؛ كما في المفقود، أو المرتد ويسمى موت المورث الحكمي^①

وسيتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: معنى الميراث،

الميراث لغة: الإرث من الشيء: البقية من أصله، وأصل همزته واو. والميراث أصله مورث، انقلبت الواو ياء. والورث والإرث والميراث بمعنى واحد. وقيل الورث والميراث في المال. والإرث في الحساب^②

وقد سمي علم الموارث بعلم الفرائض؛ لأن الله سبحانه قدر الأنصبا بنفسه ولم يفوض تقديره إلى ملك مقرب، ولا نبي مرسل^③

تعريف الميراث عند الفقهاء:

عرّف الحنفية^④ الميراث بأنه انتقال مال الغير إلى الغير على سبيل الخلافة.

وقيل: هو علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة.

* نكر العلماء أن شروط الميراث أربعة :

لولا: تحقيق موت المورث حقيقة أو حكما.

ثانيا: تحقيق حياة الورث بعد موت المورث، حقيقة أو تقديرا كالحمل.

ثالثا: العلم بإدلائه للميت بقرابة أو نكاح.

رابعا: الجهة المقضية للإرث عن طريق القضاء.

الشريبي/مغني المحتاج 5/3 . الفرضي/العنب الفاتح 18/1 .

① ابن عابدين/حاشية رد المحتار 758/6 . الشريبي/مغني المحتاج 5/3 . الفرضي/العنب الفاتح 17/1 .

درلكه جاسين/الميراث في الشريعة الإسلامية ص 117-118 . مؤسسة الرسالة بيروت ط. 1400/1 .

② ابن منظور/لسان العرب 111/2 - 200 مادة (لرث مورث)

③ شيخي زاده/مجمع الأنهر 493/4 .

④ الموصلي/الإختيار لتلليل المختار م 85/5/2 . للصفكي/الدر المختار شرح تنوير الأبصار 757/6 .

أما المالكية^① فعرفوا الميراث (التركة) بأنه حق يقبل التجزي يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك.

وعرفه الشافعية والحنبلية^② بأنه نصيب مقدر شرعا للوارث.

بعد تعريف الفقهاء للميراث يلاحظ أنهم يجمعون على أن الوارث يستحق نصيبه المقدر شرعا بموت المورث.

المطلب الثاني: ميراث المفقود*

اتفق الفقهاء^③ على أن مال المفقود لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها.

واختلفوا في المسائل التالية:

المسألة الأولى: تحديد المدة التي يحكم فيها بموت المفقود

ذهب الحنفية والشافعية^④ إلى أن مال المفقود وزوجته يبقى له حتى يثبت موته بدليل صحيح أو يغلب على الظن موته، وذلك بموت الأقران، أو بمضي مدة لا يعيش لمثلها غالباً، فقد روي عن أبي حنيفة أن المفقود إذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته. وروي عن أبي يوسف: مائة سنة. وقيل غير ذلك.

وإذا حكم القاضي بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت، ومن مات قبل ذلك لم يرث منه.

واستدلوا بقوله ﷺ: (امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان).^⑤

وقال الإمام علي رضي الله عنه: هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق^⑥

وذهب المالكية^⑦ كغيرهم إلى اعتبار التقدير بالسن كذلك إلا أن مالكا رضي الله عنه وأصحابه جعلوا المفقود على أربعة أوجه:

الأول: مفقود في أرض الإسلام انقطع خبره ولم يعرف مكانه فيضرب السلطان لامرأته أربع سنين إذا رفعت أمرها إليه ثم يدفع إليها المؤجل ويباح لها النكاح.

① للتدبير/الشرح الكبير مطبوع بهامش حاشية السموي 4/457.

② الشريبي/الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع 2/99. دار الفكر طيبلا. البهوتي/الروض المربع شرح زاد المستنقع 2/279.

* عرفت الفقهاء المفقود بأنه الذي انقطع خبره ولا تعلم له حياة ولا موت، المرغيناني/الهداية 2/180. الحطاب/مواهب الجليل 4/155. حاشية الخرخشي 5/121. النووي/المجموع 16/68. الغرضي، إبراهيم بن عبد الله/العذب الفائض شرح عمدة الفرائض 2/79. دار الفكر ط. 2/1394.

③ الشريبي/مغني المحتاج 3/27. ابن قدامة/المغني 6/322.

④ المرخسي/المبسوط. م 15/30/54. الشريبي/مغني المحتاج 3/27. النووي/روض الطالبين 5/35.

⑤ رواه الدار قطني/السنن. كتاب النكاح 3/312. رقم 255. البيهقي/السنن الكبرى باب امرأة المفقود امرأته 7/731. رقم 15565.

⑥ رواه عبد الرزاق/المصنف باب التي لا تعلم وهلك زوجها 7/90. رقم 12332.

⑦ ابن عبد البر/الكافي 2/338. وما بعدها 467. الحطاب/مواهب الجليل 4/157. حاشية الخرخشي 5/122.

الثاني. الأسير الذي تعرف حياته ثم ينقطع خبره ولا يعرف له موت ولا حياة فلا يفرق بينه وبين زوجته حتى يعمر وينقضي سن التعمير، عندها يحكم له بحكم الموتى في كل شيء إلا في الميراث فلا يرث ولا يورث منه؛ لأنه شك ولا يتوارث بالشك.

الثالث. مفقود في أرض العدو أو بين الصفين، فلا بد من مرور مدة التعمير وهي من السبعين إلى الثمانين فحكمه حكم الأسير .

الرابع. مفقود في فتن المسلمين وأرضهم، فيجتهد الحاكم فيه، واختفاؤه إما بسبب الموت أو القتل؛ إذ لا أسر في أرض الإسلام.

أما الحنبلية^① فقد فصلوا حال المفقود، فقالوا المفقود نوعان:

الأول: الغالب من حاله الهلاك، وهو من يفقد في مهلكة كمن يفقد بين الصفين، فهذا ينظر به تمام أربع سنين منذ فقده؛ لأنها مدة يغلب على الظن فيها هلاكه؛ إذ لو كان باقياً لم ينقطع خبره إلى هذه الغاية، فإن لم يظهر له خبر قسم ماله واعتكت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج.

الثاني: من ليس الغالب هلاكه كالمسافر لتجارة أو طلب علم أو سياحة أو نحو ذلك، ولم يعلم خبره ففيه روايتان:

الأولى: لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها؛ وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم؛ لأن الأصل حياته، والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف، ولا توقيف هنا، فوجب التوقف عنه.

الثانية: ينتظر به تمام تسعين سنة مع سنة يوم فقد. وقيل: ينتظر تمام سبعين سنة مع سنة يوم فقد؛ لأن الغالب أن لا يعيش أكثر من هذا.

القول المختار:

بعد بيان آراء الفقهاء وأدلتهم، أرى أن تحديد المدة التي يحكم فيها بالموت على المفقود تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، والأشخاص، وظروف غيبتهم؛ لذا فتحدد المدة بثمانين أو مائة سنة يفتقر إلى دليل، فهي مجرد اجتهادات دفعت الظروف العلماء إلى اعتبارها، حتى إن عمر رضي الله عنه عندما حدد للزوجة التي غاب عنها زوجها مدة أربع سنين إنما هو اجتهاد منه رضي الله عنه اقتضاه واقع الحادثة.

وبالنظر إلى رأي المالكية وتقسيمهم لحال المفقود، ومن لهم الحنبلية، إنما كان مرتبطاً بالزمان والمكان الذي يعيشونه، وهذا ما دفع المالكية إلى التفريق بين زوجة المفقود وماله فحددوا المدة للزوجة بأربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة ثم تفارق الزوج بخلاف ماله فلا يورث، وهذا التفريق لا دليل عليه ولا مبرر له .

① ابن قدامة/المغني/6/323 . النجدي الحنبلي/ حاشية الروض المربع/6/173 . الغرضي/العذب الفائض/2/87 .

إن ما دامت اجتهاداتهم دافعها الحرص على حقوق المفقود ومصالحه، أرى أن يفوض الأمر إلى قاضي المسلمين الذي ينظر في مصالحهم، فهو الذي ينظر ويقدر ظروف الغيبة، يستعين بأهل الخبرة، والظروف والأحوال قد تغيرت، ووسائل الإتصال تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فهناك الطائرات ووسائل الإتصال المسموعة والمرئية.

فالقضاء قد يحدد الغيبة بمئة أو بسنتين ... مقدرًا الظروف والملابسات والأحوال وفق ما يحقق المصلحة ويحفظ الحقوق.

أما الحديث الذي استدل به الحنفية (امراة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان)، فقد أخرجه الدارقطني بسنده عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحبيل الهمذاني، عن المغيرة بن شعبة، قال الزيلعي* معقبا على هذا الحديث، هو حديث ضعيف. قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلق" سألت أبي عن حديث سوار بن مصعب. فقال أبي: هذا حديث منكر ومحمد بن شرحبيل متروك الحديث يروي عن المغيرة مناكير وأباطيل. انتهى^①

جاء في المادة 177 من قانون الأحوال الشخصية الأردني: "المفقود الذي فقد في جهة معلومة ويغلب على الظن موته، يحكم بموته بعد مرور أربع سنين من تاريخ فقدته ما لم يكن فقدته أثر كارثة كالزلازل، أو غارة جوية أو في حالة اضطراب الأمن وحدث الفوضى وما شابه ذلك، فيحكم بموته بعد مرور سنة من فقدته، أما إذا فقد في جهة غير معلومة ولا يغلب على الظن هلاكه فيفوض أمر المدة التي يحكم بموته فيها إلى القاضي على أن تكون المدة كافية في أن يغلب على الظن موته.

وفي كل الأحوال لا بد من التحري عليه بالوسائل التي يراها القاضي كافية للتوصل إلى معرفة ما إذا كان حيًا أو ميتًا.^②

أما زوجة المفقود، فقد جاء في المادة (178) "بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة، تعتد زوجته اعتباراً من تاريخ الحكم عدّة الوفاة وتقسّم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم".^③

* هو عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي، جمال الدين أبو محمد، أخذ عن الفخر الزيلعي وعن القاضي علاء الدين التركماني وغيرهما، لازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج الهداية وأحاديث الكشاف. توفي بالقاهرة سنة 762.

ابن حجر/ الدرر الكامنة 310/2

① الزيلعي/ نصب الرية كتاب المفقود 718/3 وما بعدها تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت ط. 1/1416.

② عثمان التكروري/ شرح قانون الأحوال الشخصية ص 353 مكتبة الثقافة عمان ط. 1/1998

③ المرجع السابق ص 354.

المسألة الثانية: وقت ميراث الحي لتركته المفقود

تنتقل أموال المفقود إلى الورثة الأحياء من وقت إقامة البينة أو الحكم بموته.

وهذا يعني أن من مات قبل ذلك ولو بلحظة لم يرث منه شيئاً لجواز موته فيها.

قال ابن قدامة:^① اتفق الفقهاء على أنه لا يرث المفقود إلا الأحياء من ورثته يوم قُسمَ ماله لا

من مات قبل ذلك ولو ببوم.

قال السرخسي^②: لأن شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث؛ فلهذا لا يرثه إلا من

كان باقياً من ورثته حين حكم بموته.

قال النووي^③: ولا يورث من مات قبيل إقامة البينة أو الحكم بموته ولو بلحظة؛ لجواز أن

يكون موت المفقود بين موته وبين حكم الحاكم، ومثله قال الحنبلي: إذا ثبت موته ببينة أو بحكم

الحاكم بعد المدة المعتبرة قُسم ماله على من كان وارثاً للمفقود عند الحكم دون من مات قبله ولو

بلحظة، أو مات مع الحكم.^④

ظهور المفقود حياً بعد الحكم بموته:

إذا ظهر المفقود حياً بعد الحكم بموته أقرانه فهو كالميت إذا أحيى والمرتد إذا

أسلم، فالباقي في يد ورثته له ولا يطالب بما ذهب.^⑤

① المغني 323/6 . الفرضي /العذب للفتاوى 87/2 .

② المبسوط م 55/30/15 .

③ روضة الطالبين 36/5 .

④ الفرضي /العذب للفتاوى 88/2 .

⑤ ابن عابدين /حاشية ابن عابدين 297/4 .

المسألة الثالثة: ميراث الغرقى والحرقى والهدمى

وصورتها: أن يموت متوارثان في وقت واحد غرقاً، أو حرقاً، أو تحت هدم، أو في حادث، كإقلاب مركبة، أو سقوط طائرة، ففي هذه الحالة إذا وجد علم يثبت موت أحدهما قبل الآخر ولو بلحظة فإن المتأخر يرث إجماعاً. أمّا إذا لم يعلم هل سبق أحدهما الآخر أو علم موت المتوارثين معاً في آن واحد فلا توارث بينهما إجماعاً؛ لكن يرث كل واحد الأحياء من ورثته؛ لأن شرط الإرث حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد؛ ولأنه لم تعلم له حياة أحدهما عند موت صاحبه فلا يرث كالجنين إذا خرج ميتاً؛ ولأننا إن ورثنا أحدهما فقط فهو تحكم، وإن ورثنا كلا من صاحبه تيقناً الخطأ؛ لأنهما إن ماتا معاً ففيه توريث ميّت من ميّت، أو متعاقبين ففيه توريث من تقدم ممن تأخر، وحينئذ يقدر في حق كل ميت أنه لم يخلف الآخر. ①

واختلفوا فيما إذا علم أسبقهما ثم نسي أو علم سبق أحدهما ثم جهل عينه، ولم يدع ورثة كل سبق الآخر:

فإن الإمام أحمد ② رضي الله عنه يقول: يرث كل واحد من تلامذ صاحبه، والتلامذ بكسر التاء: التقديم الذي مات، وهو يملكه دون المال المتجدد له مما ورثه من الميت الذي معه، لئلا يدخله النور ويرث حينئذ كل واحد من مال نفسه وهو باطل. وإلى هذا القول ذهب من الصحابة: عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم .

واستدلوا بأن عمر رضي الله عنه قد قضى فيمن ماتوا عام عمواس بسبب الطاعون حيث كان أهل البيت يموتون عن آخرهم: أن يورثوا بعضهم من بعض ③

① الحصكفي/ الدر المنتقى مطبوع مع مجمع الأثر 4/527 وما بعدها. الباجي/المنتقى شرح موطأ مالك 8/280. الثريبيني/مغني المحتاج 3/27. ابن قدامة/المغني 6/312. الغرضي/العذب الفائض 2/96. الشيباني، محمد بن الحسن/كتاب السير الكبير 5/139. ابن النقيب، شهاب الدين أبو العباس أحمد المصري/عمدة السالك وعدة المناسك ص190. طبع الشؤون الدينية بقطر ط. 1/1982.

* أمّا إن ادعى ورثة كل ميت من الغرقى دون بيّنة لهما، أو كان لكل واحد بيّنة وتعارضتا تحالفا ولم يتولرثا . الغرضي/العذب الفائض 2/98.

② الغرضي/العذب الفائض 2/97.

③ المرجع السابق 2/97. ابن قدامة/المغني 6/308.

وذهب الحنفية والمالكية والشافعية^①: إلى أنه لا يرث أحدهما من الآخر، وإنما يرث كل واحد ورثته الأحياء. وإلى هذا ذهب أبو بكر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم. واستدلوا بما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: ولأنني أبو بكر موارث قتلتي اليمامة، فكنت أورث الأحياء من الموتى، ولا أورث الموتى من الموتى. كما استدلوا بإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم على هذا الحكم.^②

القول المختار:

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم، أرى أن القول الراجح هو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية من عدم تورث أحدهما من الآخر، وذلك لما يلي:

الأول: ما رواه الدارقطني بسنده عن زيد بن ثابت قال: (كل قوم يتوارثون إلا من عمي موت بعضهم قبل بعض في هدم أو حرق أو قتال وغيره من وجوه المتألف، فإن بعضهم لا يرث بعضاً؛ ولكن يورث كل إنسان منهم يرثه أولى الناس به من الأحياء؛ كأنه ليس بينه وبين من عمي موته معه قرابة)^③.

وروى مثله الدارمي، أن زيد بن ثابت قال: (كل قوم متوارثين عمي موتهم في هدم أو حرق، فبثهم لا يتوارثون، يرثهم الأحياء).^④

الثاني: إن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث، وهذا لا ندري من الذي مات قبل الآخر ولا نجزم به، وما دام الشرط لم يتحقق فلا يصح أن يرث أحدهما من الآخر.

الثالث: إن حقوق العباد يحتاط لها الإسلام، فلو قلنا بتورث أحد الغرقى من الآخر لاحتل أن يأخذ حق غيره ظلماً واعتداءً، وما دام الاحتمال متوقفاً، بل متيقناً، فلا يصح التورث.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

① الجصاص/أبو بكر، أحمد بن علي الرازي/مختصر اختلاف العلماء 455/4 تحقيق عبد الله نذير دوار البشار الإسلامية بيروت ط. 1417/2. الباجي/المنتقى 280/8. ابن رشد/بداية المجتهد 388/2. ابن عبد البر/الكافي 342/2. الشريبي/مغني المحتاج 26/3. النووي/المجموع 68/16. وانظر محمد محيي الدين عبد الحميد/ الدرر البهية تحقيق مباحث الرجبية مطبوع بحلثبة شرح الرجبية ص 129 وما بعدها مكتبة محمد صبح طبعلا

② اباجي/المنتقى 281/8.

③ سنن الدارقطني، بقية الفرائض 119/4 برقم 1.

④ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام/سنن الدارمي، كتاب الفرائض، باب ميراث الغرقى 835/2. برقم 2931. تحقيق مصطفى ديب البغا. دار القلم دمشق ط. 1412/1.

مثال تطبيقي على مسألة الغرقى:

غرق أخوان شقيقان معا وكان أحدهما يسمى صالحا والثاني أحمدًا. وقد ترك صالح زوجة وابنتين . أما أحمد فقد ترك ثلاث بنات . وكان لهما عم .

صورة المسألة:

ورثة صالح :

	عم	بنات	زوجة
24 /	ع	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$
	5	16	3

ففي هذه المسألة لم يرث من صالح إلا وراثته المذكورون وهم الزوجة وابنتاه وعمهما . أما وريثة أحمد :

	عم	3 بنات
3 /	ع	$\frac{2}{3}$
9 /	1	2
	3	6

ثم نضرب سهم كل وارث بالقاسم المشترك، فيكون نصيب كل بنت سهمين، والعم ثلاثة أسهم.

هكذا يلاحظ أنه لا توارث بين الأخوين الشقيقين الغريقين .

...

المطلب الثالث : الموت التقديري

ويقصد به إلحاق الجنين المنفصل ميتاً في حياة أمه، أو بعد موتها تقديراً بجناية على أمه، فيقدر أن الجنين عرض له الموت^①

فقد اتفق الفقهاء^② على أن الجنين إذا سقط ميتاً بالجناية على أمه تجب فيه غرة^③.

واستدلوا بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها، ففرض في النبي ﷺ بغرة عبد أو أمة)^④

مقدار الغرة:

ذهب فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية^④ إلى أن دية الجنين الحر المسلم إذا سقط ميتاً غرة عبد أو أمة، قيمتها خمس من الإبل موروثه عنه؛ كأنه سقط حياً، ذكر كان أو أنثى، وهو نصف عشر الدية تجب على العاقلة^{***}.

ويرى الشافعية والحنبلية، أن الدية تجب من الصنف الذي يملكه من تجسب عليه الدية، فيختار الذهب إن كان من أهل الذهب، أو الفضة ستمائة درهم إن كان من أهل الفضة.^⑤

وقدرها المالكية^⑥ بالذنانير خمسين ديناراً.

* الجنين: حمل المرأة ما دام في بطنها سمي بذلك لاستقراره، حين خرج حياً فهو ولد أو ميتاً فهو سقط وقد يطلق عليه جنين.

ابن حجر/فتح الباري 247/12.

① الشربيني/مغني المحتاج 5/3.

② المرعيني/الهداية 189/4. ابن رشد/بدلية المجتهد 449/2. ابن قدامة/المغني 799/7.

** الغرة بضم اللين وتشديد الراء: خيار المال كالفرس وغرة الشيء أوله كما سمي أول الشهر غرة، وسمي وجه الإنسان غرة لأنه أول شيء يظهر من الإنسان. الرازي/مختار الصحاح ص 471. المعجم الوسيط 648/2 والغرة: عبد لو أمة سمياً بذلك لأنهما غرة ما يملك الجمل، أي لفضله وأشهره. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن معلم الدينوري/غريب الحديث 42/2. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1408/1.

③ رواه مسلم/الصحيح كتاب القسامة باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على العاقلة 1309/3 برقم 1681

④ المرخسي/المبسوط م 87/26/13. ابن عبد البر/الكافي 407/2. ابن قدامة/المغني مع الشرح الكبير 530/9

*** العاقلة من العقل في كلام العرب: الدية بوسميت الدية عقلاً؛ لأنها كانت عند العرب في الجاهلية إيلاً، وكان القتائل يكلف بموقها إلى فناء ورثة المقتول فيعطها بالعقل ويسلمها إلى أهله. والعاقلة هم العصبة وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية الخطأ. ابن منظور/لسان العرب 460/11. وما بعدها مادة عقل.

⑤ النووي/المجموع 47/19. ابن قدامة/المغني 482/7.

⑥ للحطاب/مواهب الجليل 257/6. ابن عبد البر/التمهيد 482/6.

قيمة الغرة بالدينار :

حدّد دينار الذهب في زماننا بأربعة غرامات وربع (4.25 غم)^①. وعليه فإن دية الجنين إذا سقط ميتا تساوي بالغرام مائتين واثني عشر غراما ونصف الغرام (212.5 غم). فإذا أردنا معرفة قيمة الغرة بالدينار الأردني مثلا، وكان سعر غرام الذهب سبعة دنانير، فإن المسألة تكون على النحو الآتي:

$$(212.5) \times 7 = 1487.5 \text{ ديناراً.}$$

② ميراث الغرة

ذهب الأئمة الأربعة إلى أنّ الغرة موروثه؛ لأنها دية للجنين فيرثه ورثته كما لو قتل بعد الولادة.

وقال الليث بن ربيعة: هي للأُم خاصة؛ لأنه عضو من أعضائها.^③
وقال ابن حزم: الغرة موروثه، فإن تبينا أنه قد تجاوز الحمل به مائة وعشرون ليلة، فإن الغرة موروثه لورثته الذين كانوا يرثون لو خرج حيّا فمات على حكم المواريث. وإن لم يوقن أنه تجاوز الحمل به مائة وعشرين ليلة، فإن الغرة لأمه فقط.^④

الموسوعة الفقهية الكويتية 29/21 مادة دنائير .

② الكاساني/بدائع الصنائع 326/7 . ابن رشد/بدلية المجتهد 450/2 . الباجي/المنتقى 31/9 . النووي/ المجموع

60/19 . ابن قدامة/المغني والشرح الكبير 542/9 .

③ ابن العربي/القياس 102/4 .

④ المحلى 33/11 .

المطلب الثالث: وقت ميراث المرتد

المسألة الأولى: معنى الردة.

الردة لغة: هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تختص بالكفر. والإرتداد يستعمل فيه وفي غيره.^①

أما المرتد في اصطلاح الفقهاء: فهو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر.^②
والردة تكون بقول الكفر أو فعله سواء قاله استهزاءً أو اعتقاداً.^③

المسألة الثانية: مصير أملاك المرتد.

اتفق الفقهاء^④ على أن المرتد لا يرث أحداً؛ لأنه لا يرث مسلماً، فقد روى أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم).^⑤
واختلفوا في أمواله هل تنقل إلى ورثته أم إلى بيت المال؟
ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن ما اكتسبه المرتد* في إسلامه قبل رده ينقل إلى ورثته المسلمين، وأن ما اكتسبه في حال رده يكون فينا**.

① الراغب/المفردات 349

② ابن قدامة/المعنى 123/8

③ نظر: الشريبي/معنى المحتاج 134/4. الكاساني/بدائع الصنائع 134/7. الخرشبي/حاشية الخرشبي 252/8

④ ابن قدامة/المعنى 298/6 .

⑤ رواه مسلم، الصحيح بكتاب الفرائض باب بلا 1233/3 برقم 1416 .

* إذا ارتد المسلم عن دينه فإنه يقتل وجوباً فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن الرسول ﷺ قال: (من بدل دينه فاقتلوه). رواه النسائي، المسنن كتاب تحريم الدم باب الحكم في المرتد 120/7 برقم 4073. دُر المعرفه بيروت ط. 1412/2 .

وقد قال الفقهاء إن المرتد يستتاب قبل قتله. واختلفوا في حكم استتابته فاستحبها أبو حنيفة ثلاثة أيام وهي رواية عند الحنبلية.

وقال بوجود استتابته لكثير أهل العلم منهم عمر وعلي رضي الله عنهم ومالك والشافعية والحنبلية في رواية. وفرق الحنفية بين الرجل والمرأة في الردة، فقالوا: إن المرأة لا تقتل بل تحبس حتى تسلم. وخالفه المالكية والشافعية والحنبلية فقالوا: لا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك. أنظر هذه الأقوال: المرغيناني/الهداية 164/2-165 .
ابن رشد/بديهة المجتهد 493/2. الأم/الشافعية م 367/8/5. الشريبي/معنى المحتاج 139/4 . النووي/المجموع 226/19 .
ابن قدامة/المعنى 128/8 .

** الفيه: عبارة عما يحصل من الكفار بغير قتال وليجاب خيل وركاب كشيء جلا عنه الكفار وتركوه خوفاً من المسلمين إذا سمعوا خبرهم . النووي/المجموع 375/19 . ابن جزى/القوانين الفقهية 99 . للنخاس، أحمد بن إبراهيم بن محمد الدمشقي/مشارع الأثوق إلى مصارع العشاق 1052/2 تحقيق إدريس محمد علي. دار بشارت بيروت ط. 1417/2 .

وروي عن أبي يوسف ومحمد^① أن مال المرتد لورثته قبل وبعد رده .

واستدل أبو حنيفة بما يلي:

1. ما روي أن علياً رضي الله عنه قتل المستورد العجلي بالردة، وقسم ماله بين ورثته المسلمين، وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينقل أنه أنكر منكر عليه فيكون إجماعاً من الصحابة.

2. اعتبار الردة كالموت في كونها سبباً لزوال الملك، فإذا ارتد فهو كمسلم مات يرثه المسلم، فكلن هذا يرث المسلم من المسلم لا من الكافر،^②

وذهب المالكية والشافعية والحنبلية^③ إلى أن ميراثه لا يرثه، سواء اكتسبه في حال إسلامه أم في حال رده، فإنه يكون فينا لبيت المال، وبه قال ابن عباس ورواية عن علي بن أبي طالب والأوزاعي وربيعه وأبو ثور.

واستدلوا بأن المرتد كافر؛ لأنه لا يرث بحال فلم يرث كالكافر. قال الشافعي: "ولأن الله تبارك وتعالى منع الدماء بالإسلام، بمنع الأموال بالذي منع به الدماء، فإذا خرج الرجل من الإسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان، يكون مباحاً قبل أن يسلم يباح معه ماله، وكان أهون من دمه؛ لأنه كان ممنوعاً تبعاً لدمه، فلما هتكت حرمة الدم كانت حرمة المال أهتكت وأيسر من الدم".
أما أهل الظاهر^④ فقد قالوا: أن ماله لورثته الكفار، فلا هو فيء، ولا هو ميراث لورثته المسلمين. وإلى هذا ذهب قتادة وعمر بن عبد العزيز.^⑤

سبب الخلاف:^⑥ يرجع سبب الخلاف بين الفقهاء إلى اختلافهم في فهم حديث الرسول ﷺ (لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم)^⑦.

فأبو حنيفة وصاحبه يعتبرون الردة بالنسبة لماله موتاً، فهو مسلم قد مات فيرثه المسلمون، أما المالكية والشافعية والحنبلية، فإنهم لا يجعلون مال المرتد للورثة؛ لأنه كافر وهم مسلمون.

① الكساني/بدائع الصنعة 138/7. المرغيناني/الهدية 165/2

② المرجع السابق نفس الجزء والصفحة

③ ابن عبد البر/الكافي 377/2. القرطبي/الجامع لأحكام القرآن 49/3. ابن رشد/بديلة المجتهد 386/2.

الشريني/مغني المحتاج 25/3. النووي/المجموع 59/16. الشافعي/الأمم 383/7/4.

ابن قدامة/المغني 128/8-298/6. ابن مفلح/المبدع 186/9.

④ ابن حزم/المحلى 197/11-198.

⑤ للنووي/المجموع 59/16.

⑥ عبد القادر عودة/التشريع الجنائي 729/2.

⑦ سبق تخريجه ص 125

القول المختار:

إن ما ذهب إليه الحنفية من التفريق بين ما اكتسبه المرتد قبل وبعد رده، يفتقر إلى دليل صريح صحيح، كما أنه يشق الوصول إلى معرفة مقدار المال الذي اكتسبه المرتد في حال إسلامه أو رده، فقد نلحق ما لببت المال للورثة أو العكس، لو اعتمد هذا الرأي. ولعل هذا التفريق قد دفع الصاحبين إلى اعتبار مال المرتد لورثته مطلقاً، سواء اكتسبه قبل رده أو بعدها، وهذا يفتقر إلى دليل.

أما ما استدل به أبو حنيفة من تقسيم الإمام علي رضي الله عنه مال المستورد بين ورثته المسلمين، فهو فعل صحابي لا ينهض دليلاً على ذلك، فضلاً عن أن يكون إجماعاً، وقد رد الشافعي رضي الله عنه على هذه الحادثة، فقال: "إن الحفاظ من الحنفية يرون قتل المستورد دون ميراثه، حتى لو كان ثابتاً عن علي رضي الله عنه فليس بحجة عندنا وعندكم؛ لأننا وإياكم نروي عن رسول الله ﷺ خلافه^① .

أما قول أهل الظاهر فبعيد؛ لأن فيه عوناً للكفار بإعطائهم مال المرتد. ولا يعقل أن ننقل لهم مال المرتد لنعينهم به على المسلمين .

لذا أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه جمهور المالكية والشافعية والحنبلية من اعتبار مال المرتد فيما لببت المال؛ وذلك لصراحة الدليل وقوته، فهو نص في الموضوع. والله أعلم بالصواب .

① الأم 383/7/4 .

المسألة الثالثة: لحوق المرتد بدار الحرب :

ذهب الحنفية إلى أن المرتد إذا لحق بدار الحرب، وحكم الحاكم بلحاظه، نقل ما اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين؛ لأنه باللاحق صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام الإسلام؛ لانقطاع ولاية الإلزام، كما هي منقطعة عن الموتى، فصار كالموت، إلا أنه لا يستقر لحاقه إلا بقضاء القاضي؛ لاحتمال العود إلينا، فلا بد من القضاء، وإذا تقرر موته ثبتت الأحكام المتعلقة به كما في الموت الحقيقي^①

وذهب المالكية والشافعية^② إلى أن ماله يبقى موقوفاً، فإن قتل فماله فيء لا يرث ولا يورث، ولم يفرق الشافعية بين أن يلحق المرتد بدار الحرب أو لم يلحق^③.

أما الحنبلية^④ فقالوا إذا لحق المرتد بدار الحرب فهو وما معه كحربي مباح لمن قدر عليه كما أبيح دمه، أما أملاكه وماله في دار الإسلام فملكه ثابت فيه، يتصرف فيه الحاكم بما يرى المصلحة فيه؛ لأنه حي فلم يورث كالحربي الأصلي، وإنما حل ماله الذي معه؛ لأنه زال العاصم له فأشبهه مال الحربي الذي في دار الحرب، وأما الذي في دار الإسلام فهو باق على العصمة كمال الحربي الذي مع مضاربه. وإن مات المرتد فما يتركه بدار الإسلام فيء من حين الموت .
القول المختار:

بعد عرض أقوال الفقهاء في هذه المسألة أرى أن ما ينسجم مع قواعد الشريعة ومقاصدها، أن تكون أملاك المرتد موقوفة، وموكولة إلى الحاكم يتصرف فيها بما يرى فيه مصلحة الأمة، يراعي في ذلك الزمان والمكان والظروف، فقد يرى الحاكم في حالة إلحاق أملاك المرتد ببيت المال؛ وذلك ردعاً وزجراً للمرتد ومن تحذنه نفسه بالردة، وقد يرى أن المصلحة تقتضي وقف أملاكه رجاء عودته وطمعاً في توبته .

يقول الشهيد عبد القادر عودة: إن الردة لا تزيل الملك عن المرتد، ولا تمنعه من تملك أموال أخرى بعد الردة بالطرق المشروعة؛ وإنما توقف الردة ملك المرتد من وقت رده، فإن أسلم ثبت له ملكه، وإن مات مرتداً أو قتل برده كان ماله فينا^⑤
والله سبحانه أعلم بالصواب .

* من صور هذه المسألة، من يكون عيناً وعونا للأعداء على المسلمين في ليأمننا فيقدم لهم المعونة، ويكون أداة في أيدي الأعداء فيقتل ويغتال لو يسهم فيه، فإن قدر عليه قبل التوبة فهو محارب يستحق القتل. وإن لحق بالكفار فلن أحكام الردة تجري عليه.

① المرغيناني/الهداية/2/166 .

② أنظر: ابن عبد البر/الكافي/2/376 . حاشية الخرخشي/8/261 . الشافعي/الأمم/5/367/8 . الشرييني/مغني المحتاج/4/142

③ الرقعي/الشرح للكبير/11/125 .

④ ابن قدامة/المغني/8/130-131 . وأنظر: ابن مفلح/المبدع/9/185 ⑤ التشريع الجنائي/2/728 .

المبحث الثاني

حياة الوارث

هذا هو الشرط الثاني من ^① شروط الميراث، وهو حياة الوارث بعد موت المورث. وحياة الوارث إما أن تكون حقيقة أو حكماً أو ملحقة بالحي تقديراً كما في الحمل،

هذا وسأتناول في هذا البحث المطالب التالية:

المطلب الأول: معنى الحمل وشروط توريثه.

الحمل في اللغة: بفتح الحاء اسم لما تحمله الإناث في بطونها، وبالكسر ما كان على ظهر أو رأس ^②.

أما الحمل في اصطلاح الفقهاء: فهو ما في بطن الإنسان ^③.

شروط ميراث الحمل

لا يرث الحمل ولا يورث عنه إلا بشرطين:

الأول: أن يعلم أنه كان موجوداً في بطن أمه عند موت مورثه، ولو كان وجوده في البطن نطفة، كما إذا أتت به حياً لأقل من ستة أشهر؛ لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع، فحياته دليل على أنه كان موجوداً قبل الموت.

الثاني: أن ينفصل حياً حياة مستقرة باستهلاله صارخاً، وهذا متفق عليه ^④ عند العلماء لقوله ﷺ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً) ^⑤.

① فطر ابن عابدين/ حاشية رد المحتار 158/6. للشريبي 5/3. الغرضي/ العتب الفاتض 171.

② الرازي/ مختار الصحاح 155.

③ الأحمد نكري/ مستور العلماء 39/2.

• الأصل في الاستهلال أن الناس إذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته، ولجتموا وأراه بعضهم بعضاً، فسمى الصوت عند استهلال الهلال استهلالاً، ثم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالاً. ابن قدامة/ المغني 317/6. ويطلق الهلال إذا كان القمر في الليلة الأولى والثانية والثالثة ثم بعدها يسمى قرناً. الرازي/ مختار الصحاح 697.

④ ابن قدامة/ المغني 316/6. الغرضي/ العتب الفاتض 91/1. ابن عبد البر/ الكافي 407/2.

⑤ رواه ابن ماجه/ السنن كتاب الفرائض باب إذا سنه المولود ورث 919/2 برقم 2751.

واختلف العلماء فيما سوى الإستهلال، هل تثبت به الحياة؟

ذهب الحنفية والشافعية وأحمد^① في رواية إلى أنه لا يشترط في الإستهلال الصراخ، فكل من علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو تناؤب أو عطاس أو بكاء أو حركة طويلة تعرف بها الحياة يثبت له أحكام الممتهل.

وزاد الحنفية فقالوا: إن خرج أكثر المولود فتحرك عضو من أعضائه دل على أنه حي، وإن خرج أقله لا يكون دليلاً على كونه حياً، فلا يرث؛ لأن انفصاله حياً من البطن شرط لإرثه، والأكثر يقوم مقام الكل^②.

وذهب مالك وأحمد^③ في رواية إلى أن الحمل لا يرث إلا أن يستهل صارخاً، وبه قال ابن عباس رضي الله عنهما وأبو هريرة وجماعة من التابعين.

واستدلوا بالمفهوم من قوله ﷺ عن أبي هريرة (إذا استهل المولود ورث)^④. فقد دل الحديث بمفهومه أنه لا يرث بغير استهلال.

واستدلوا أيضاً: أن حركة المولود إذا عُرِيت عن الصراخ لم تدل على الحياة كالاختلاج.

القول الراجح:

بعد عرض أقوال الفقهاء يلاحظ أنهم يتفقون على أن الصراخ دليل يثبت به حياة المولود، إلا أنهم يختلفون فيما سواه -الصراخ- من بكاء وعطاس ورضاع... الخ.

هل هو استهلال أم لا؟

والذي أراه راجحاً هو ما ذهب إليه الحنفية والشافعية وأحمد في رواية، من أنه لا يشترط الصراخ فكل ما في معنى الصراخ هو استهلال، ولا فرق بين الاستهلال والصراخ وذلك لما يأتي:

. الأول: دلالة المعنى اللغوي، فأى صوت أو حركة من المولود هي استهلال.

① المرخسي/المبسوط م/50/30/15. الشربيني/مخني للمحتاج 28/3. ابن قدامة/المعنى 317/6. إبراهيم الفرضي/العنب الفقتض 91/2.

② ابن نجيم/البحر الرائق 391/9. المرخسي/المبسوط م/51/30/15.

③ ابن عبد البر/الكافي 407/2. الباجي/المنتقى 281/9. ابن قدامة/المعنى 316/6.

* الخلع: هو الانتزاع، يقال للميت: لخلع من بينهم فذهب به. الفراهيدي/كتاب العين 513/1 مادة خلع.

④ رواه أبو دود/للمنن كتاب الفرائض باب في المولود يستهل ثم يموت، 128/3 برقم 2920.

الثاني: ما رواه البيهقي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: (لا يرث الصبي إذا لم يستهل، والاستهلال الصياح أو العطاس أو البكاء).^①

وعقب الألباني على هذه الرواية بقوله: فإذا صح السند - كما هو المفروض - فهو مرسل قوي، وشاهد جيد للموصول من الطريق الأول عن أبي هريرة^②

المطلب الثاني: ما يوقف للحمل من ميراث.

إذا مات انسان عن حمل يرثه وقف أمر القسمة حتى يتبين الحمل، فإن طالب الورثة أو بعضهم تقسيم التركة لم يجبروا على الصبر، ولم يعطوا كل الميراث، إنما يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه، كما يوقف شيء من التركة للحمل، ويدفع إلى شركائه الباقي، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة والحنبلية وقول للشافعية والمالكية^③.

وذهب المالكية^④ إلى أن تقسيم التركة يوقف إلى وضع الحمل؛ لأنه لا يعرف هل يرث الحمل أم لا؟ وإن ورث لا يعرف هل هو متحد أو متعدد، وهل هو نكر أو أنثى. أما الشافعية في الصحيح من مذهبهم فقد قالوا: إن لم يكن للورثة سهم مقدر كالأولاد فيجب وقف التقسيم حتى يظهر الحمل؛ لأنه لا ينضبط ولا يتقدر بعدد.

قال الشافعي رضي الله عنه: قدمت اليمن عند شيخ اسمع عليه الحديث، فبينما هو جالس على بابيه إذ جاء خمسة كهول فقبلوا رأسه ثم جلسوا، ثم جاء خمسة شبان فعملوا كذلك، ثم جاء خمسة دونهم، ثم خمسة أحداث، فقبلوا رأسه كذلك. فقال: كلهم أولادي، وكل خمسة منهم في بطن، وأمهم واحدة، وخمسة آخر في المهد^⑤

مثال تطبيقي لما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه.

مات رجل عن زوجة حامل.

فالزوجة في هذا المثال سهمها مقدر لا يتأثر بظهور الحمل مهما كان، فتأخذ الزوجة الثمن ويوقف الباقي للحمل.

① السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب ميراث الحمل. 421/6 برقم 12486.

② إرواه الغليل 148/6.

③ انظر ابن نجيم/ البحر الرائق 391/9.

ابن قدامه/المضني 313/6. إبراهيم الفرضي/ الفرائض 89/2. النووي/ المجموع 109/16.

بدر الدين الدمشقي/ محمد بن محمد بن أحمد مبط جمال الدين المارديني/ شرح الرحيبية ص 125. مكتبة محمد

صبيح مصرط. بلا. حاشية الخرشني 563/8

④ الحطاب/مواهب الجليل 423/6.

⑤ الشربيني/ مني المحتاج 28/3. النووي / المجموع 111/16.

ما يوقف للحمل عند القائلين به.

ذهب أبو حنيفة إلى أنه يوقف للحمل نصيب أربع بنين أو أربع بنات أيهما أكثر؛ لأنه لا يتصور ولادة أربعة في بطن واحدة، فينزل نصيبهم احتياطاً. وروي عن أبي يوسف أنه يوقف للحمل نصيب ابن واحد؛ لأن ولادة الواحد هي الغالب ويؤخذ من الورثة كفيل، لاحتمال أن يكون أكثر^①. أما الحنبلية^②، فقد ذهبوا إلى أنه يوقف للحمل الأكثر من إرث ذكرين أو اثنتين؛ لأن ولادة التوأمين كثيرة معتادة، فلا يجوز قسم نصيبهما كالواحد وما زاد عليهما نادر فلا ينبغي الحكم عليه.

القول المختار:

إن ما ذهب إليه المالكية والشافعية في الصحيح من مذهبهم وهو وقف تقسيم التركة إلى وقت ظهور الحمل، فيه إضرار بالورثة؛ لأنه قد يكون أحدهم بحاجة إلى النفقة فيحرم من حقه فيلحقه الضرر. كما أن التأخير في توزيع التركة - وإن كان لسبب - يتعارض مع الأصل وهو التقسيم. أما الذين قالوا بالتقسيم مع وقف نصيب أربع بنين أو بنات أيهما أكثر - هو ما ذهب إليه الحنفية - أو وقف نصيب توأمين ذكرين أو اثنتين أيهما أكثر - وهو ما ذهب إليه الحنبلية - إنما هي اجتهادات لا دليل عليها، وذكروا لها تعليقات لا تقوى أن تكون دليلاً. لذا أرى أن الأقرب إلى الصواب، والذي يحقق مصلحة الورثة جميعاً، ويتفق مع المعتاد المألوف، أن توزع التركة على مستحقيها، وأن يوقف نصيب ذكر واحد أو أنثى واحدة أيهما أكثر، وتتخذ كفالة على أحد الورثة باسترداد ما قد يكون عند بعض الورثة للحمل إذا جاء متعدداً ومستحقاً لأكثر مما وقف له. وذلك للأسباب التالية:

الأول: أن الغالب الكثير في الحمل أن يكون مفرداً.

الثاني: إننا إن وقفنا لاثنتين، فقد يأتي الحمل أكثر من ذلك وهكذا، فلا يتحصل كثير فائدة من ذلك

الثالث: إن حق الحمل محفوظ ومضمون وصوله عن طريق الكفالة* وهي جائزة شريعاً وهذا الرأي يتفق مع قول أبي يوسف رحمه الله .

① ابن نجيم/ البحر الرائق 391/9. المرخسي/ المبسوط م52/30.

② ابن قدامة/المغني 314/6 .

* الكفالة والضمان هو حق ثابت في ذمة الغير، وهي جائزة بالنص والإجماع. الشرييني/مغني المحتاج 198/2 .

ويؤيد هذا الرأي قرار محكمة الاستئناف الشرعية، فقد جاء في القرار رقم (9414) "إرث مع وجود حمل: إذا وجد الحمل تقرر المحكمة وقف حصّة بينما يظهر أمره ويجري بيان السهام الإرثية على فروض ثلاثة، ولادة الحمل ذكراً، وولادته أنثى، وخروجه ميتاً . والإحتياط يقضى بتكفيل الورثة ، لاحتمال ولادة الزوجة أكثر من ذكر ."^①

وقال د. مروان القدومي: "الحكم فيه -الحمل- إذا كان يشارك الورثة أو يحجبهم حجب نقصان، أن يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان أنفع إذ المعتبر في حقه ما هو أنفع له ."^②

(1) العربي محمد حمزة، المبدايہ القضاية لمحكمة الاستئناف الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية، المجموعة الأولى (1951-1973) رقم القرار (9414) ص 4 مكتبة الأقصى عمان ط . بلا

(2) أحكام الموارث حسب المصنوع به في المحاكم الشرعية ص 141 جامعة النجاح الوطنية دار الحسين للطباعة الخليل

المطلب الثالث: حالات توريث الحمل

الحمل كائن بشري ينتظر مجيئه، وقد يظهر ذكرا أو أنثى، وقد يظهر ميتا، وعليه فإن نصيبه يتغير تبعا لتغير أحواله، فقد يرث، وقد لا يرث، قد يرث على اعتبار، ولا يرث على اعتبار آخر، وقد يتغير نصيبه بسبب الذكورة أو الأنوثة، وقد يؤثر على أسهم الورثة نقصانا أو حرمانا، كل هذا يظهر في الحالات التالية:

الحالة الأولى: ألا يكون ^① للميت وارث سوى الحمل المرتقب، ففي هذه الحالة نوقف المال إلى أن يفصل.

ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالمسألة التالية:

توفي زوج وترك زوجة كتابية حاملا، فإن التركة توقف كلها للحمل؛ لأن الكتابية لا تراث. أو توفي عن زوجة أب حامل، فإن المال يوقف كذلك حتى مجيء الحمل؛ لأن زوجة الأب لا تراث.

كما لو توفي رجل عن				
زوجة	ولختين شقيقتين	أم	وزوجة أب حامل	
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	أخ لأب ع	12
3	8	2	س	13

الحالة الثانية الأيرث مطلقا لا على فرض الذكورة ولا على فرض الأنوثة ^②.

فإن ظهر الحمل ذكرا فهو أخ لأب عصبية، فيأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض، ولا باقى؛ لأن التركة قد استغرقت أصحاب الفروض وعالت إلى ثلاثة عشر. وإن ظهر أنثى فإنها تحجب بالأختين الشقيقتين ولا يوجد من يعصبها.

① الرافعي/ الشرح الكبير 530/6.

② أبو زهرة/ أحكام التركات والموارث ص 245. دار الفكر العربي. ط. ب.

الحالة الثالثة: أن يرث على أحد الفرضين، ولا يرث على الفرض الآخر^①.

كما لو ترك				
	زوجة أب حاملا	وأخوين لأم	وأختا شقيقة	زوجا
6	أخ لأب ع	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
8	س	2	3	3

ففي هذه الحالة إذا جاء الحمل ذكرا فهو أخ لأب، ولا يبقى له شيء بعد أصحاب الفروض. حيث إن المسألة قد عالت إلى ثمان.

وإن جاء الحمل أنثى كان أختا لأب فتستحق السدس تكملة الثلثين، وعندها تعود المسألة إلى التسع. وصورة المسألة

	الحمل/أخت لأب	وأخوان لأم	وأخت شقيقة	زوج
6	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
9	1	2	3	3

ففي هذه المسألة يحفظ للحمل نصيبه على أنه أنثى، ويعطى أصحاب الفروض فروضهم، فإن ظهر الحمل أنثى أعطي ما حفظ له، وإن ظهر ذكرا رد ما حفظ إلى الورثة وأكملت لهم أنصبتهم.

① المرجع السابق ص 246.

① الحالة الرابعة:

ألا يختلف نصيب الوارث مع الحمل باختلاف التقادير، فيدفع للوارث نصيبه كاملاً في الحال؛ لأنه يستحقه ولا فائدة من تأخيره.
مثال ذلك:

توفي رجل وترك زوجة أبيه حاملاً منه وأخاً لأم

	الحمل أخ لأب فأكثر	أخ لأم
6	5	$\frac{1}{6}$

ففي هذه المسألة يلاحظ أن الأخ لأم لا يحجب بالأخ لأب (الحمل)، لا حجب حرمان ولا حجب نقصان، مهما كان تقدير الحمل، فبأخذ الأخ لأم سدسه، ويترك الباقي إلى ظهور الحمل. وهذه الحالة يقول بها الذين قالوا بالوقف للحمل، حتى الشافعية؛ لأن سهم الأخ لأم مقدر لا يتأثر بالحمل مهما كان.

① إبراهيم الفرضي/ العذب الفائض 89/2.

الحالة الخامسة:

الآ يرث الحمل مطلقاً لا على فرض الذكورة ولا على فرض الأنوثة، فيكون محجوباً ببعض الورثة على كل تقدير، فتقسم التركة ولا يلتفت إلى الحمل^①.
مثال ذلك:

توفي رجل وترك زوجة وأماً وابناً وزوجة أخ شقيق حامل.

مهما كان التقدير				
الزوجة	أم	ابن	الحمل (ابن أخ أو بنت أخ)	
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	ع	م	24
3	4	17		

فالحمل في هذه المسألة لا يرث مطلقاً؛ لكونه محجوباً بالابن حجب حرمان .

① محمد محيي الدين الخطيب/ الدرّة البهية، بتحقيق مباحث الرجبية ص 127

① الحالة السادسة:

أن يرث الحمل على أحد التقديرين - الذكورة والأنوثة - ويختلف نصيبه في أحدهما عن الآخر، ففي هذه الحالة، تحل المسألة على حلين، حل على فرض الذكورة، وآخر على فرض الأنوثة، وتحفظ للحمل أكثر النصيبين.

صورة المسألة *

توفي رجل عن زوجة حامل وأبوين، فتكون على النحو الآتي:

على اعتبار الحمل ذكراً فأكثر

زوجة أم أب الحمل (ذكر فأكثر)				
24	ع	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$
	13	4	4	3

① الشربيني/ مغني المحتاج 28/3.

* تسمى هذه المسألة بالمنبرية؛ لأن علياً رضي الله عنه كان يخطب على المنبر، وكان أول خطبته: الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً، ويجزي كل نفس بما تسعى، وإليه المآب والرجعى، فسنل حينئذٍ عن هذه المسألة. فقال: صار ثمن المرأة تسعاً. ومضى في خطبته، يعني أن هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع. الشربيني/ مغني المحتاج 28/3.

على اعتبار الحمل أنثى واحدة

	الحمل (أنثى)	أب	أم	زوجة
24	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$
	12	1 + 4	4	3

على فرض ظهور الحمل أنثى يكون مجموع الأسهم ثلاثة وعشرين سهما. والسهم الباقي للأب تعصيبا.
على اعتبار الحمل انثيين فإن المسألة سيعول أصلها إلى سبع وعشرين وتتأثر أسهم الورثة، ويتحول ثمن الزوجة تسعا.

	الحمل (بنتان) فأكثر	أب	أم	زوجة
24	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$
27	16	4	4	3

فالمسألة ستعود إلى سبع وعشرين، فيوقف نصيب ابنتين وهو ستة عشر سهما على رأي الحنبلية.
وعلى القول الراجح يوقف نصيب ذكر واحد وهو ثلاثة عشر سهما، ويؤخذ من الورثة كفيل إن جاء الحمل ابنتين فأكثر.

المبحث الثالث

موت الموصي

حث الإسلام على التزود من الطاعات وأعمال البر والقربات، كي يستعين بها في رحلته الطويلة إلى الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾^①.

وقد يغادر العبد هذه الدار فجأة، وقد يكون زادة قليلاً في مقابلة سفره الطويل، فينتبه من غفلته عند موته، فيندم إن كان محسناً لم لم يزد إحساناً؟ وإن كان مسيئاً لم لم يهجر إساءته؟ لذا كان من الحكمة أن تنبه النصوص إلى الوصية فيضم إلى ما قدمه من قربة في حياته إلى ما بعد مماته، ثم يحو بها ما لحق به من حوب أو علق به من نوب. عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده)^② ففي هذا الحديث حث على الوصية، وأن يكون من يملك الفضل من المال مستعداً لها في كل وقت.

هذا وسأتناول في هذا المبحث المسائل ذات الصلة بزمان الوصية، والتي تضمنت المطالب التالية :

المطلب الأول: معنى الوصية لغة وشرعا.

الوصية في اللغة مشتقة من وصى الرجل وصياً: وصله. ويقال: فلاة واصية: تتصل بفلاة أخرى. وتأتي بمعنى العهد. يقال: أوصى الرجل ووصاه: عهد إليه. وتأتي بمعنى الفرض، قال تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾^③ أما في اصطلاح الفقهاء: فقد عرفوها بتعريفات تكاد ترجع بمجموعها إلى: تملك شيء للغير بعد الموت، فقالوا: هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت^④ عن طريق التبرع.

① سورة البقرة آية 197 .

② رواه البخاري/ الصحيح كتاب الوصايا باب الوصايا وقول الرسول ﷺ (وصية الرجل مكتوبة عنده) م/245/3 برقم 2738 .

* قلت: يجب على من كان عليه دين أن يبادر بتسديده، أو يكتب وصية بذلك كي يبرأ أمام الله سبحانه فحقوق العباد لا تغفر، كما يجب عليه أن يوصي أهله محذراً من أفعال الجاهلية وتقليد أهل الكتاب بعد الموت من نياحة وبناء قبور وتزيينها ونبيحة فك الوحدة وقداش الأسبوع ... مما نشاهده في زماننا.

③ ابن منظور/ لسان العرب 394/15-395 حادة وصي . سورة النساء آية 11 .

④ الكاساني/ بدائع الصنائع 333/7 . النووي/ المجموع 397/15 . ابن قدامة/ المغني 1/6

علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الشرعي:

يشير المعنى اللغوي للوصية إلى وجود علاقة بين شيئين مطلقاً، تظهر هذه العلاقة كذلك في المعنى الشرعي للوصية؛ حيث تظهر الصلة بين الموصي والموصى له بشيء يتعهد به له، أو أن الموصي يطلب ثواب ما يقدمه في دنياه يوم القيامة، فيفصل بينهما.
قال الشربيني: الوصية لغة الإيصال، من وصى الشيء بكذا وصله به؛ لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه. ①

المطلب الثاني: وقت ثبوت الملك للوصية

انتق الفقهاء على أنه لا يجب للموصى له إلا بعد موت الموصي. ②

واختلفوا في الوقت الذي يثبت فيه تملك الوصية، هل هو وقت الموت أم وقت القبول؟ وذهبوا في ذلك مذاهب يمكن تلخيصها فيما يلي:

الأول. ذهب الحنفية والمالكية في قول والراجح من مذهب الشافعية والحنبلية ③ إلى أن الموصى له لا يملك الوصية إلا بالقبول بعد الموت، فإن لم يقبلها فهي للورثة. واستدلوا بأنه لا يمكن جعل الموصى به للميت؛ لأنه لا يملك، ولا للوارث فإنه لا يملك التصرف فيه، ولا للموصى له وإلا لما صح رده كالإرث فتعين وقفه، أي إلى القبول. هذا إذا كانت الوصية لمعين يمكن القبول منه؛ لأنها تملك مال لمن هو أهل الملك متعين، فاعتبر قبوله كالهبة والبيع. فأما إن كانت لغير معين كالفقراء والمساكين... لم يفتقر إلى قبول، ولزمت بمجرد الموت؛ لأن اعتبار القبول من جميعهم متعذر فيسقط اعتباره كالوقف عليهم. ④

① معنى المحتاج 39/3 . الشوكاني/نيل الأوطار 33/6 .

② ابن رشد/بدية المجتهد 369/2

③ العيني/البنية 421/10 . المرغيناني/الهدية 233/4 . شيخنا زاده/مجمع الأنهر 421/4 . الخرشي/حاشية الخرشي

459/8 . الشربيني/معنى المحتاج 54/3 . النووي/المجموع 433/15 . الشيرازي/المهذب 710/3 .

④ العيني/البنية 421/10 . حاشية الخرشي 459/8 . النووي/المجموع 431/15 . الشوكاني/نيل الأوطار 43/6 .

الثاني. وذهب أبو يوسف من الحنفية وقول للشافعي والهادوية^① وعني بن أبي طالب إلى أن الملك يثبت للموصى له عند الموت.

واستدلوا بأن الوصايا تملك بالموت فاعتبر بها وقت تملكها^②

الثالث. أما المالكية^③ فلهم روايات ثلاثة:

الأولى. أن الموصى له يثبت له ملك الوصية بالموت، وعليه تكون الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول للموصى له.^④

الثانية. أن الموصى له يثبت له الملك بالقبول، فيكون حكم الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول كالغلة الحادثة قبل الموت تكون للموصى فهي من جملة ماله.

الثالثة. اعتبار الحالتين معاً، وقت القبول ووقت الموت؛ لأن القبول شرط في تنفيذ الوصية، وشرط الملك للوصية يكون بالموت، وعليه يكون للموصى له ثلث الغلة، وهذا هو المشهور عند المالكية.

الرابع: وذكر البغوي^⑤ وجهاً للشافعية وهو أن الملك يثبت وقت الوصية، قالوا: لأنه عقد يقتضي اعتبار قدر المال فكان الإعتبار فيه بحال العقد، والعقود تعتبر بأولها؛ ولأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله، اعتبر الثلث حال النذر اتفاقاً.

① الكاساني/بدائع الصنائع 333/7 . النووي/المجموع 413/15 . الشوكاني/نيل الأوطار 43/6

② النووي/المجموع 413/15 .

③ فطر: الدردير/الشرح الكبير 424/4 . حاشية الخرخشي 459/8 وما بعدها.

④ حاشية الخرخشي 460/8 .

⑤ التهذيب 96/5 . النووي/المجموع 412/15 . الشرييني/مغني المحتاج 47/3 . الشيرازي/المهذب 710/3 .

ثمرة الخلاف

تظهر ثمرة الخلاف من خلال الصور التالية:

أولاً: نماء الوصية والنفقة عليها، كالوصية بالشجر والأنعام والدور المؤجرة، فمن قال يثبت الملك بالموت - أصحاب القول الثاني ووجه عند المالكية - فإن نماء الوصية وثمرتها والنفقة عليها، يكون للموصى له من وقت موت الموصي، ويأخذ النماء، ويدفع النفقات بقدر الوصية.

قال الكاساني: "فما حدث من نمائها بعد الموت يكون للموصى له"^①

أما من قال بثبوت الملك بالقبول - أصحاب القول الأول - فإن ثمرة الوصية ونفقتها على ورثة الموصي، كما تكون الثمرة والنفقة للموصى له عند من قال بثبوت الملك وقت الوصية. ثانياً: الوصية للوارث،

فمن أوصى لثلاثة إخوة متفرقين*، ولا ولد له، ومات الموصي قبل أن يولد له ولد لم تصح الوصية لغير الأخ من الأب إلا بإجازة الورثة.

وإن ولد له ابن صحت الوصية لهم جميعاً من غير إجازة إذا لم تتجاوز الوصية الثلث. وإن ولدت له بنت جازت الوصية لأخيه من أبيه وأخيه من أمه** فيكون لهما ثلثا الموصى به بينهما نصفين، ولا يجوز للأخ من الأبوين؛ لأنه وارث^②.

قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافاً. قال الشريبي: والعبرة في كون الموصى له وارثاً أو غير وارث وقت الموت^③.

① بدائع الصنائع 333/7 .

* أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم.

** لأن الأخ لأب يحجبه الأخ الشقيق، والأخ لأم تحجبه البنت - الفرع الوارث - .

② العيني/البنية 416/10 . الكاساني/بدائع الصنائع 337/7 . حاشية الخرشى 482/8 . ابن قدامة/المغني 15/6 .

③ مغني المحتاج 44/3 .

القول المختار:

إن ما ذهب إليه البغوي - في وجه للشافعية - إلى اعتبار وقت الوصية* لا يصح؛ وذلك لما يلي :

أولاً. احتمال رجوع الموصي عن وصيته؛ إذ إن رجوعه يبطل الوصية، كما يحتمل موت الموصي له في حياة الموصي أو ورثته^①

ثانياً. اعتبار الوصية عقد من العقود لا يصح؛ إذ إنها تبرع من الموصي غير ملزم. كما أن قياسه على النذر بعيد؛ لأن الوفاء بالنذر واجب، بينما الوفاء بالوصية قبل الموت لا يجب.

أما الذين قالوا بثبوت الملك بالموت، فإني لا أرى ذلك؛ لأنه يترتب على ذلك تملك الموصي له النماء والنفقة، وقد يرد الوصية ابتداءً؛ لأننا لا نستطيع إلزامه بها.

لذا أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه جمهور علماء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية - أصحاب القول الأول - من اعتبار قبول الموصي له للوصية، وهذا حقه؛ لأننا لا نستطيع أن نقول إنه مالك للوصية قبل قبوله، فقد يردّها.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* يشترط في الثلث الذي تنفذ فيه الوصية هو الثلث الفاضل بعد الدين، ولو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء.

الشريبي/مغني المحتاج 47/3 . المرغيناني/الهداية 234/4 .

① ابن نجيم/البحر الرائق 299/9 .

المبحث الرابع الموصى له

المسألة الأولى: موت الموصى له قبل موت الموصي:

إذا مات الموصى له قبل موت الموصي فإن الوصية باطلة، وليس للورثة قبولها بعد موت الموصي.

وحكي عن الحسن البصري أن الوصية لا تبطل ولورثة الموصى له قبولها .

قال الماوردي: وهذا فاسد من وجهين،

الأول: إن الوصية في غير حياة الموصي غير لازمة، وما ليس بلازم من العقود يبطل بالموت.

الثاني: إن الوصية للموصى له لا لورثته وهو لا يملك الوصية في حياة الموصي. ①

المسألة الثانية: موت الموصى له بعد موت الموصي، وله ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكون الموصى له قد قبلها قبل موته وبعد موت الموصي، فقد بطلت برده، وليس لوارثه قبولها بعد موته إجماعاً.

الثانية: أن يكون الموصى له قد قبلها قبل موته وبعد موت الموصي فقد ملكها. أو انتقلت بموته إلى وارثه، وسواء قبضها الموصى له في حياته أم لا؛ لأن القبض ليس بشرط في تملك الوصية. ②

الثالثة: أن يموت الموصى له قبل قبوله أو رده الوصية.

فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى قولين:

الأول: ذهب الحنفية ورواية عن الحنبلية ③ إلى بطلان الوصية، وعند الحنفية قياساً.

فالحنفية قالوا: إن الوصية تصير لورثة الموصى له، ولهم الرد أو القبول، ولا حاجة إلى القبول استحساناً. والقياس أن تبطل الوصية لما تقرر أن أحداً لا يقدر على إثبات الملك لغيره بدون اختيار فصار كموت المشتري قبل القبول وبعد إيجاب البائع .

ووجه الإستحسان أن الوصية من جانب الموصي وقد تمت بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته، وإنما يتوقف لحق الموصى له فإذا مات دخل في ملكه كما في

① ابن نجيم/ البحر الرائق 299/9 . النووي/المجموع 434/15 . الشربيني/مغني المحتاج 54/3

② النووي/المجموع 434/15 .

③ شيخه زاده/مجمع الأنهر 421/4 . الكاساني/بدائع الصنائع 332/7 . ابن قدامة/المغني 24/6.

البيع المشروط، فيه الخيار للمشتري أو البائع ثم مات من له الخيار قبل الإجازة. ①
الثاني: ذهب المالكية والشافعية والراجح عند الحنبلية^② إلى أن وارثه يقوم مقامه في القبول أو
الرد؛ لأنه حق ثبت للمورث فثبت للموروث بعد موته. ولأن ما استحقه الموصى له في التركة لم
يسقط بالموت كالدين.

وزاد المالكية: إن أراد الموصي الموصى له بعينه فليس للورثة القبول .

القول المختار:

بعد عرض آراء الفقهاء في المسألة أرى أن ما ينسجم مع حكمة تشريع الوصية ويتفق مع
مقاصد الشريعة أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الجمهور من قيام الورثة مقام الموصى له
في القبول والرد؛ وذلك لصراحة دليلهم، فإن الميت سيترك الوصية لو قبلها لورثته بعد موته؛ لأن
الحق قد ثبت لهم بالموت.

كما أنني أوافق المالكية فيما ذهبوا إليه من أن الموصي إذا أراد الموصى له بعينه، فليس
للورثة القبول؛ لأن للموصي اعتباراً خاصاً به عند التعيين فلا يريد أن ينتفع من الوصية غير
الموصى له الذي عينه .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

① شيخني زاده/مجمع الأنهر 4/421 . العيني/البنية 10/423 .

② الخرشي/حاشية الخرشي 8/460 . النووي/المجموع 15/435 . ابن قدامة/المغني 6/24.

المسألة الثالثة: الوصية للميت

ذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنبلية^① إلى أن الموصي إذا أوصى بثالث ماله لفلان فمات قبل الموصي، أو كان ميتاً يوم الوصية وهو يعلم أو لا يعلم، فإن الوصية باطلة. قال النووي: فإن وصى لميت لم تصح الوصية؛ لأنه تملك فلم يصح للميت كالهبة. وقال ابن قدامة: ولأنه عقد يفتر إلى القبول فلم يصح كالهبة. قال الجوهري: "أجمعوا أن الوصية للميت باطلة علم الموصي بموت الموصي له أو لم يعلم إلا مالكا رضي الله عنه فإنه جعلها لورثة الميت إذا كان الموصي عالماً بموته."^② وذهب مالك^③ إلى أن الموصي إذا كان يعلم بموت الموصي له حين أوصى فهي له يقضى بها دينه، ويرثها ورثته إن لم يكن عليه دين، وإن كان لم يعلم الموصي بموته فلا وصية له ولا لورثته ولا لأهل دينه.

القول المختار:

بعد عرض آراء الفقهاء في حكم الوصية للميت، أرى أن ما تطمئن إليه النفس وينسجم مع مقاصد الشريعة، ما ذهب إليه الإمام مالك هو الأقرب إلى الصواب؛ وذلك لما يلي:

أولاً: اتفاق رأي الإمام مالك مع حكمة التشريع؛ وذلك أن الموصي يقصد من وصيته طلب الأجر والثواب، كما يقصد منها إلحاق النفع إلى الموصي له، وكلاهما متحقق، فقد يكون الموصي على علم بحال الموصي له، وقد يكون الموصي له قد تراكت عليه حقوق، يعجز عن أدائها فوعده الموصي بأدائها عن طريق الوصية، وعليه فإن إبطال الوصية يفوت عليهما مصالح دينية ودنيوية ثانياً: إن المالكية والشافعية والحنبلية قالوا: إن ورثة الموصي له إن مات بعد موت الموصي وقبل القبول أو الرد يملكون القبول أو الرد، وكذا الحنفية استحساناً^④، فلماذا نمنع الورثة من القبول هنا؟

ثالثاً: ما ذكره الجوهري من وجود الإجماع على ذلك لا يسلم، فإن الإمام مالك قد خالف الإجماع.

والله سبحانه أعلم بالصواب

① الرزاي/ مختصر العلماء/ 19/5 . الكاساني/ بدائع الصنائع 380/7 . المجموع 420/15 . المغني/ 21/6

② محمد بن حسن التميمي/ إنباء الفقهاء ص 150 بتحقيق محمد فضل مراد . دار العلم دمشق ط 1414/1 .

③ مالك بن أنس/ المدونة الكبرى 35/6 . حاشية الخرشي 463/8 .

④ شيخي زادة، مجمع الأنهر 421/4 . حاشية الخرشي 460/6 . النووي/المجموع 435/15 .

ابن قدامة/المغني 24/6 .

المسألة الرابعة: الوصية للحمل

اعتبر الإسلام الجنين في بطن أمه كائنا بشريا، وأوقف له نصيبا من الميراث يستحقه عند خروجه حسب حاله، فهل تصح له الوصية كالميراث؟.

لا خلاف بين الفقهاء في جواز الوصية للحمل إن تيقن وجوده حال الوصية .

واختلفوا في الوقت الذي تصح فيه الوصية للحمل.

ذهب الحنفية والشافعية والحنبلية^① إلى صحة الوصية للحمل إذا تيقن وجوده وقت الوصية بأن وضعته لدون ستة أشهر من تاريخ الوصية. وقيل من وقت موت الموصي إذا كان الزوج حيا، وإن وضعته لستة أشهر وهي فراش لم تصح الوصية؛ لأنه يجوز أن يكون حدث بعد الوصية فلم تصح الوصية بالشك.

أما إذا كان الزوج ميتا فتحسب أكثر مدة الحمل، فيشترط أن يولد الجنين لسنتين عند الحنفية. ولأربع سنوات فأقل عند الشافعية والحنبلية.

ويشترط في صحة الوصية للحمل وتنفيذها أن ينفصل حيا حياة مستقرة؛ لأنه يملك بالإرث فملك بالوصية. وإن ألقته ميتا لم تصح؛ لأنه لا يتيقن حياته حال الوصية.

واستدلوا بالقياس، وهو أن الجنين صلح أن يكون خليفة في الإرث، فصحت خلافته في الوصية؛ إذ هي أخت الإرث. ورد الحنفية على من يعترض بأن الوصية شرطها القبول من الموصى له، فقالوا: "ولا يقال شرطها القبول، والجنين ليس من أهله؛ لأنها تشبه الهبة والميراث، فلشبهها بالهبة يشترط القبول إذا أمكن، ولشبهها بالميراث يسقط إذا لم يمكن، عملا بالشبهين"^②.

أما المالكية فقد زادوا على ما ذهب إليه الجمهور، فقالوا بصحة الوصية مطلقا لمن سيكون في المستقبل، ويستحقها من استهل صارخا، وغلة الموصى به قبل وجود الموصى له للورثة؛ إذ الولد لا يملك إلا بعد وضعه وتحقق الحياة فيه، فإن لم يستهل صارخا لا يستحق الوصية وترد.^③

القول المختار: بما أن الوصية تبرع يقدمه الموصي برضاه قاصدا القرية والثواب وانتفاع الآخرين به، فإني أرى ما ذهب إليه المالكية؛ لأنه لا يتعارض مع هذه المقاصد ولا تمنع الشريعة مثل هذه القربات، بل جاءت النصوص لتحض على النفقة والصدقة والإحسان.

والله سبحانه أعلم بالصواب

① هذه الأقوال وأصلها في المراجع التالية:

ابن عابدين/حاشية ابن عابدين 6/653 . الكاساني/بدائع الصنائع 7/336 . العيني/البنية 10/429 .
النووي/المجموع 15/420 . البيهقي/التهذيب 5/81 . الشرييني/مغني المحتاج 3/40 .
ابن قدامة/المغني 6/56 .

② ابن عابدين/حاشية ابن عابدين 6/653 .

③ الخرخشي/حاشية الخرخشي 8/458 . عيش/فتح العلي المالك 2/366 .

الفصل الخامس

التوقيت في النسب

المبحث الأول

أقل مدة الحمل

المبحث الثاني

أكثر مدة الحمل

المبحث الثالث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طريقة ثبوت النسب .

المطلب الثاني: الحالات التي لا يثبت فيها النسب

المبحث الأول

أقل مدة الحمل

اتفق الفقهاء^① جميعا على أن أقل مدة الحمل التي يتكون فيها الجنين ويمكن أن يولد بعدها حيا هي ستة أشهر.
الأدلة:

استدل الفقهاء لذلك بأيات من قوله تعالى:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا.﴾^②

الثانية: قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة.﴾^③ ومثلها قوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين﴾^④

وجه الدلالة: إن الآية الأولى قد ذكرت مدة الحمل والرضاع ثلاثين شهرا، ناقصة مدة الحمل وهي ستة أشهر، فدل على أنها أقل مدة الحمل.^⑤

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾: "هي في الولد يمكث في البطن ستة أشهر، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهرا، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه اثنان وعشرون شهرا، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهرا."^⑥

واستدل الفقهاء أيضا بما رواه كبار الصحابة رضي الله عنهم، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وقد روى هذه الروايات عنهم أهل المدينة وغيرهم، فعن أبي الأسود

① ابن الهمام/فتح القدير 178/4 . ابن مودود الموصلی/الإختیار م 179/3/2 . ابن رشد/پدایة المجتهد 391/2 . ابن عبد البر/الإستنکار 76/24 . الشیرازی/المهذب 532/4 . ابن قدامة/المغنی 477/7 . ابن عاتل/الللباب 394/17 .

② سورة الأحقاف آية 15.

③ سورة البقرة آية 233 .

④ سورة لقمان آية 14 .

⑤ المرغینانی/الهدیة 36/2 .

⑥ القرطبی/الجامع لأحكام القرآن 163/3 . الجصاص/أحكام القرآن 267/5 .

الدبلي، أن عمر ** رضي الله عنه أوتي بامرأة قد ولدت لسنة أشهر، فهم برجمها فبلغ ذلك عليا رضي الله عنه. فقال: ليس عليها رجم. فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فأرسل إليه فسأله فقال: « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ... الآية » . وقال تعالى: « وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ». فسنة أشهر حملة، حولين تمام. لا حدّ عليها، أو قال: لا رجم عليها. قال: (فخلي عنها ثم ولدت).^①

قال أبو عمر: لا أعلم خلافا بين أهل العلم فيما قاله علي وابن عباس في هذا الباب في أقل مدة الحمل، وهو أصل وإجماع.^②

موقف الطب من مسألة أقل الحمل

قال ابن قيم الجوزية: "وأما أقل مدة الحمل فقد تظاهرت الشريعة والطبيعة على أنها ستة أشهر".^③ قال تعالى: « وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ». وقال تعالى: « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبْمِ الرُّضَاعَةَ ».

يقول د. محمد علي البار: أما أقل الحمل فيتفق فيه الطب والشرع وكلام الفقهاء تمام الاتفاق. فالطب يقرر أن أقل الحمل الذي يمكنه العيش بعده ستة أشهر، وفي الواقع قليلا ما يعيش هذا المولود".^④

* أبو الأسود الدبلي، مظالم بن عمرو بن سفيان بن عدي الدبلي، ويقال الدولي، من تقات التابعين، كان ذا دين وعقل ولسان وفهم ونكاه بروى عن عمر وعلي ومعاذ وأبي زر وغيرهم. وهو أول من تكلم في النحو. مات في طاعون الجارف ابن حجر/تهذيب التهذيب 12/12 .

** وقد وردت الرواية عن عثمان رضي الله عنه فقد روى عكرمة أن عمر أتى بمثل التي أتى بها عثمان. ابن عبد البر، الإستنكار، 75، 74/24.

① البيهقي/السنن الكبرى، كتاب العمد باب ما جاء في أقل الحمل 727/7 برقم 15549 .

② ابن عبد البر/الإستنكار 76/24 .

③ التبيان في أقسام القرآن ص 213 فصل 102. مكتبة الرياض الحديثة. البطحاء ط. بلا .

④ خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص 451 .

المبحث الثاني أكثر مدة الحمل

اختلف الفقهاء في معرفة أكثر مدة الحمل اختلافا كبيرا؛ وذلك أنه لم يرد دليل شرعي من القرآن أو السنة يحدد أقصى مدة الحمل، يكون حائلا دون ظهور خلاف بينهم؛ لذلك كان مستند الفقهاء فيما ذهبوا إليه على روايات متعددة مما جرت به عادة النساء وأحوالهن .
هذا وقد أجملت آراء الفقهاء حول هذه المسألة فيما يلي:
الأول: الحنفية وأحمد في رواية، والثوري^① ذهبوا إلى أن أقصى مدة الحمل سنتان .
الثاني: المشهور عن مالك والشافعي، والمشهور عند الحنبلية^②، ذهبوا إلى أن أقصى مدة الحمل أربع سنين . وروي عن مالك: خمس سنين .
الثالث: أهل الظاهر^③ ذهبوا إلى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر .
الرابع: محمد بن الحكم من المالكية^④ ذهب إلى أنها سنة .

الأدلة :

دليل القول الأول: ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفركمة مغزل." وذلك لا يعرف إلا توقيفا؛ إذ ليس للعقل فيه مجال، فكانها روتها عن النبي ﷺ^⑤
دليل القول الثاني: استدل القائلون^⑥ بأن أقصى مدة الحمل أربع سنين، بأن ما لا نص فيه يرجع إلى العادة، وقد وجد الحمل لأربع سنين .

① المرغيناني/الهداية/36/2 . ابن مودود الموصلی/الإختیار م/179/3/2 . ابن قدامة/المغني/477/7 .

② ابن رشد/بداية المجتهد 107/2 - 391 . ابن عبد البر/الكافي 517/1 . حاشية الخرشى 159/5 .

③ الشربيني /مغني المحتاج 387/3 . الشيرازي/المهذب 533/4 . ابن قدامة/المغني 477/7 .

④ ابن حزم/المحلّى 316/10 .

⑤ ابن رشد/بداية المجتهد 391/2 .

* الفلكة من المغزل: القطعة المستديرة من الخشب ونحوه تجعل في أعلاه، وتثبت الصنارة من فوقها. وعود المغزل من تحتها المعجم الوسيط، ص 701 . لستبول تركيا، ط. الثانية .

⑥ ابن مودود/الإختیار م/179/3/2 .

⑦ الرافعي /الشرح الكبير 451/9 . ابن قدامة/المغني 478/7 .

قال الشافعي: بقي محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين.

وقال أحمد: نساء بني عجلان يحملن أربع سنين، وبقي محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي في بطن أمه أربع سنين. وإذا تقرر وجود ذلك وجب أن يحكم به ولا يزداد عليه؛ لأنه ما وجد .
ولأن عمر رضي الله عنه ضرب لامرأة المفقود أربع سنين، ولم يكن ذلك إلا لأنه غاية الحمل، وروي ذلك عن عثمان وعلي.

وعن الوليد بن مسلم قال: قلت لمالك بن أنس إني حدثت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لا تزيد المرأة على حملها على سنتين قدر ظل المغزل. فقال: سبحان الله: من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة، تحمل كل بطن أربع سنين^①.

لدليل القول الثالث، قالوا: ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى: ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ . فمن ادعى أن حملا وفضالا يكون في أكثر من ثلاثين شهرا فقد قال بالباطل والمحال، ورد كلام الله عز وجل جهارا.^②

موقف الطب

يقرر الطب أن مدة الحمل الطبيعية لا تتجاوز التسعة أشهر. يقول د. محمد علي البار: ويعتبر الطب أن مدة الحمل الطبيعية مائتان وثمانون يوما، تحسب من بدء آخر حيضة حاضتها المرأة، وبما أن الحمل يحدث في العادة في اليوم الرابع عشر من بدء الحيض تقريبا، فإن مدة الحمل الحقيقية هي مائتان وثمانون - أربعة عشر يوما = مائتان وستة وستون يوما.
وبما أن الحساب قد يخطئ وخاصة إذا كانت العادة غير منتظمة، فإن بعض الأمهات يتحدثن عن فترة حمل طويلة جدا .

أما تأخر الحمل أو تقدمه أسبوعين عن المدة المحسوبة، فهو أمر اعتيادي، وقد يتأخر الحمل رغم ضبط الحساب إلى شهر كامل.

① البيهقي/السنن الكبرى، كتاب العمد باب ماجاء في أكثر الحمل 7/728 برقم 15553 .

② ابن حزم/المحلى 10/316 .

أما كيفية الحساب فسهلة ميسورة، يحدد تاريخ بدء آخر حيضة، ثم يضاف إليها تسعة أشهر (شمسية) وتسعة أيام؛ ذلك هو موعد الولادة بالتقريب، قد يزيد أياما وقد ينقص عنها^①

القول المختار

إن مسألة أقصى مدة الحمل لم يثبت فيها دليل صريح صحيح، وكان غاية ما استدل به العلماء هو الإستقراء، ومجرد وقائع وحوادث فردية رواها رواة لا يصح أن تعتبر أدلة لأثبات حكم شرعي، خاصة في هذه المسألة، حيث يترتب عليها آثاراً خطيرة وحقوقاً كثيرة. إن رواية عائشة لو صحت وثبتت لكانت دليلاً يعتمد عليه، لأراحت العلماء من عناء البحث؛ لذا فإن ابن حزم قد ردّ هذه الرواية، حيث قال: إنها جاءت من طريق جميلة بنت سعد، وهي مجهولة لا يدري من هي^②

أما قضاء عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود فليس فيها دليل صريح في بيان أقصى مدة الحمل إنما هي مدة ضربها رضي الله عنه لزوجته المفقود. قال المالكية تعقياً على هذه الرواية: إن هذه المدة ضربت لزوجته المفقود تعبداً، لفعل عمر وإجماع الصحابة عليه. وقيل: لأنها غاية أمد الحمل. وقيل: لأنها أكثر ما ترجع فيه المكاتبات في بلاد الإسلام ذهاباً وإياباً^③

وقد ردّ ابن حزم منكراً على من قال، إن ابن عمر رضي الله عنه قال: إن أقصى مدة الحمل أربع سنين فقال: فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر^④

ورد على تلك الروايات التي تتحدث عن فترة حمل طويلة فقال: "وكل هذه أخبار مكذوبة راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا." لذا أرى أن أقرب الأقوال ما ذهب إليه أهل الظاهر ومحمد بن الحكم من المالكية من أن أقصى مدة الحمل سنة كاملة، وغالبه تسعة أشهر، ولا يمكن أن يبقى حمل أكثر من هذه المدة. يقول ابن رشد بعد أن ذكر أقوال العلماء: "وقول ابن عبد الحكم والظاهرية هو أقرب إلى المعتاد، والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر، ولعله أن يكون مستحيلاً^⑤

① خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص 451 .

② المحلى 316/10 .

③ حاشية الخرشي 123/5

④ المحلى 317/10 .

⑤ بداية المجتهد 391/2

ويرد الدكتور محمد علي البار على من يقول إن أكثر مدة الحمل تزيد على سنة: إن هذا القول مجرد وهم وتخيل، فيقول: وينبغي أن ينبه الدارسون في كتب الفقه على استحالة هذا الحمل الطويل الممتد سنيناً، وأنه من اختراع القصاص وأساطيرهم، والمشكل أن المرأة قد تلد بعد وفاة زوجها أو بعد طلاقها منه بعدة سنوات فيحكم لها القضاء بأن الولد للفراش، وينسبون الولد لزوجها المتوفى عنها بعدة سنوات، أو الذي طلقها قبل عدة سنوات.^①

ويعقب د. محمد شلبي على أقوال العلماء وأدلتهم قائلاً: "وإذا عرفنا أكثر هذه الأقوال لا يستند إلى دليل قوي بل كان الباعث عليها هو الإحتياط في ثبوت النسب وعدم إهداره وعرفنا مع ذلك أن المسائل المتروكة بدون تقدير يرجع فيها إلى أهل الخبرة، وأنه بعد تقدم الطب يكون المرجع في ذلك تقدير الأطباء، وقد قترروا أن الولد لا يمكث في بطن أمه أكثر من سنة قدرها (365) يوماً لتشمل الحالات النادرة".^②

إن الأخذ بأراء الفقهاء الذين قالوا بأن أقصى مدة الحمل أكثر من سنة تقتح أبواباً من الفساد وضياع الحقوق. يقول د. محمد شلبي: "لقد كان القانون المصري الذي كان يتمسك برأي أبي حنيفة في اعتبار أقصى مدة الحمل سنتين، كان طريقاً لتحايل مجموعة من النسوة؛ حيث كانت المرأة تأتي بولد غير شرعي، وتتسبه لمطلقها أو زوجها المتوفى لكي تحصل على ميراثه منه. كما أن إثبات النسب بمجرد العقد دون إمكان التلاقي بين الزوجين عادة طريقاً لمثل ذلك، مما دفع القانون المصري إلى إلغاء هذه المادة واعتبار أن أقصى مدة الحمل هي سنة^③ واعتبر هذه المدة كذلك قانون الأحوال الشخصية الأردني، فقد نصت المادة (147) على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حيث العقد، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة".^④

① خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص 454 .

② لحكام الأسرة في الإسلام ص 699 .

③ نظر المرجع السابق ص 712 . وانظر عبد الحميد مجيد محيي الدين/الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ص

371 مطبعة السعادة مصر ط. 1386/3 .

④ التكروري/شرح قانون الأحوال الشخصية ص 251

المبحث الثالث

ثبوت النسب:

شرع الإسلام الزواج لحكم متعددة، منها إنجاب الأولاد وإلحاقهم بأبائهم كي يدعى الأولاد بهم في الحياة الدنيا والآخرة، فالولد منذ نشأته يعتز بانتمائه لوالديه، ويحرص على أن يكون هذا الإنتماء طاهراً نقياً، وليس هناك إنسان يرضى أن يكون لحوقه بوالديه مثلوما أو مخدوشاً، خشية التعبير والتزريب. فالنسب هو الحق الأول للولد، يدفع به عن نفسه الذل والضياع، كما أنه حق لوالديه يحفظ به الأب ولده من أن ينسب لغيره، وتدفع به الأم عن نفسها العار والتهم^①.

المطلب الأول طريقة ثبوت النسب :

يثبت نسب الولد لأبيه بواحد من أسباب ثلاثة، الفراه، الإقرار، الشهادة .
وسأقتصر في هذا المبحث على الطريقة الأولى لعلاقتها بالزمن، وهي:

ثبوت النسب بالفراه**

اختلف الفقهاء في الطريقة التي يثبت بها النسب بالفراه إلى ثلاثة أقوال :
الأول: ذهب الحنفية^② إلى أن النسب يثبت بنفس العقد وإن لم يلتق الزوج بزوجه، فلو تزوج مشرقي بمغربية، وبينهما مسيرة سنة فجاعت بالولد لسنة أشهر، يثبت النسب وإن لم يتوهم الدخول لبعده عنها.

وإن جاءت امرأة الصغير بولد لا يثبت نسبه؛ لأن كرامة الأولياء حق، وقد يكون

* يعتقد بعض الناس أن الأبناء ينسبون يوم القيامة إلى أمهاتهم، فيقال فلان ابن فلانة، حتى أن البعض يلقنون عند القبر ويقولون: يا فلان ابن فلانة.. وهذا خطأ، إذ إن الإنسان يدعى بأبيه قال سبحانه «ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ» سورة الأحزاب آية 5 . وعن ابن عمر رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: (إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة يرفع لكل غادر لواء، فقيل: هذه غدره فلان بن فلان). رواه مسلم/صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجهاد، باب تحريم الغدر م 42/12/6. دار الفكر ط.بلا/1403 .

قال القرطبي: وفي هذا دليل على أن الناس يدعون في الآخرة بأسمائهم وأسماء آبائهم، وهذا يرد على من قال: إنما يدعون بأسماء أمهاتهم؛ لأن في ذلك ستر على آبائهم. الجامع لأحكام القرآن 298/10 .

① شلبي، محمد مصطفى/أحكام الأسرة في الإسلام ص 691. الدار الجامعية بيوت ط. 1403/4 .

** الفراه في اللغة: المرأة؛ لأنها هي التي توطأ بالمراد به الزوج. ابن فارس/معجم مقاييس اللغة 486/4 .
الراغب/المفردات ص 629 .

وقد اختلف الفقهاء في معنى الفراه فقيل: هو اسم للمرأة، وقيل: هو اسم للزوج. الشوكاني/نيل الأوطار 279/6 .

② ابن الهمام/فتح القدير 170/4 . العيني/البنية 817/4 — 818 .

صاحب خطوة^①؛ لأن النسب يحتاط في إثباته، فيثبت استحساناً خشية الإحتيال^① الثاني. ذهب المالكية والشافعية والحنبلية^② إلى أن الطريقة التي يثبت بها النسب هي العقد مع إمكانية الوطاء، بأن يتزوج من يولد لمثله ويمكن اجتماعهما على الوطاء، ويمكن أن يكون الحمل منها.

فأصحاب هذا القول يشترطون إمكانية اللقاء بين الزوجين، فلو عقد رجل في الهند على امرأة في الشام ولم يحصل اللقاء، وجاءت بولد فإنه لا يثبت له نسبه.

كذلك يشترط أن يكون كلاً من الزوجين قد بلغ سنّاً يمكن فيه الإحبال، وقد قدرها الشافعية والحنبلية بثنتي عشرة سنة، وقيل عشر سنوات - وهو الأظهر - فقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن الرسول ﷺ قال: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع).^③

ووجه التقييد بعشر سنين: أنه لا بد أن يمضي بعد التسع إمكان الوطاء، وأقل مدة الحمل وهي ستة أشهر، وذلك قريب من العشرة.^④

واستدلوا بما رواه أبو هريرة عن الرسول ﷺ أنه قال: (الولد للفراش وللعاهر الحجر)^⑤ وجه الدلالة: أنه لا يثبت للزاني من الولد ولا يحصل له من ذلك الزنا غير طرده بالحجارة.^⑥ ومعنى الحديث: أن الولد إنما يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش، وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطاء في النكاح الصحيح أو الفاسد.^⑦ كما أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان بينه وبين أبيه ثنتا عشرة سنة.^⑧

* إن إثبات النسب عن طريق الكرامات والخطوات لا يكون سبيلاً إلى تحقيق الإحتياط في إثباته، بل هو في الحقيقة باعث شبهة وريبة، فالإحتياط في إثبات النسب هو رفض وقوعه عن طريق الكرامات والخوارق؛ لأنّ هذه أحكام شرعية تثبت بالأدلة الشرعية لا بالكرامات فهل يعقل أن يقال لشخص هذا ولدته أمه الشامية التي عقد عليها أحد الأولياء من الصين فأنجبته دون أن يلتقي بها؛ لأنه صاحب خطوة؟!

① انظر المعني/البنية 817/4 - 818 .

② الكاندلوي، محمد زكريا بن محمد بن يحيى/أوجز المسالك إلى موطأ مالك 234/2 . دار الكتب العلمية بيروت ط. 1420/1 . ابن مفلح/المبدع 98/8 . وانظر: ابن قدامة/المعني 480/7 .

③ رواه أبو دلود، السنن، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة 133/1 برقم 495 .

④ الشيرازي/المهذب 443/4 . النووي/المجموع 399/17

⑤ رواه البخاري/الصحيح، كتاب المحاربي، باب للعاهر الحجر، م، 28/8 برقم 6818 .

⑥ ابن حزم/المحلى 323/10 . الكاندلوي/أوجز المسالك 235/12 .

⑦ الشوكاني/نيل الأوطار 279/6 .

⑧ ابن مفلح/المبدع 98/8 .

الثالث: إن النسب إنما يثبت بالعقد مع الدخول المحقق لإمكانه المشكوك فيه. وإليه ذهب ابن تيمية وابن قيم الجوزية^①

ووجه قولهم: إن العقل والعرف يستبعد أن تكون المرأة فراشا قبل البناء بها، ولا يمكن أن تلحق الشريعة نسب ولد بمن لم يبين بامرأته ولم يدخل بها، كما إن اللغة لا تعتبر المرأة فراشا قبل البناء بها^②.

القول المختار:

لا يصح أن يكون الاحتياط في إثبات الأنساب والمحافظة عليها دافعا إلى اعتبار مجرد العقد طريقا لإثباتها كما ذهب إليه الحنفية، فهذا يؤدي في الحقيقة إلى تولد الشكوك والظنون في إثبات الأنساب، كما أن معرفة الدخول المحقق بالزوج شرط في إثبات النسب أمر يصعب تحقيقه لذا أرى أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنبلية من تحقق العقد وإمكانية الوطاء.

يقول الشوكاني: "إن اعتبار مجرد الإمكان يناسب ذلك الاحتياط، ولا بد في ثبوت نسب الولد أن تأتي المرأة به بعد مضي أقل مدة الحمل من وقت إمكان الوطاء عند الجمهور، أو العقد عند أبي حنيفة أو معرفة الوطاء المحقق عند ابن تيمية، فلو ولدت قبل مضي المدة حصل القطع بأن الولد من قبل فلا يلحق^③

① ابن قيم الجوزية/إزاد المعاد م/353/5/3 .

② ابن قيم الجوزية/إزاد المعاد م/353/5/3

③ نيل الأوطار 380/6 .

المطلب الثاني: الحالات التي لا يثبت فيها النسب ①

الحالة الأولى: لا يثبت النسب إذا ثبت عدم التلاقي بين الزوجة وزوجها من وقت العقد . وقد خالف هذه الحالة الحنفية حيث قالوا ②: والولد يثبت نسبه إذا جاءت به لستة أشهر من يوم الزواج، فإن جاءت به أقل من ستة أشهر فلا يثبت به النسب ولا يلحق به الولد . وقال المالكية والشافعية ③: إن أنت بالولد لدون ستة أشهر من وقت العقد إنقضى عنه من غير لعان؛ لأننا نعلم أنها علقت به قبل حدوث الفراش . قال ابن رشد: "من تزوج امرأة ولم يدخل بها، أو دخل بها بعد الوقت، وأنت بولد لستة أشهر من وقت العقد لا من وقت الدخول أنه لا يلحق به إلا إذا أنت به لستة أشهر فأكثر من ذلك من وقت الدخول . ④

واستدل الإمام مالك رضي الله عنه بأن المرأة لا تكون فراشا إلا بإمكان الوطء وهو مع الدخول ⑤

الحالة الثانية: إذا أنت الزوجة بالولد لمدة أقل من ستة أشهر من تاريخ العقد؛ وذلك لأن هذه المدة هي أقل مدة يحتاج إليها الجنين حتى يولد حياً، فإن جاءت بالولد قبل هذه المدة علم أن الزوجة قد حملت به قبل زواجها، فلا تسمع دعوى نسب الولد من الزوج في حالة الإنكار، ولو ثبت أنه اختلى أو دخل بها بعد الزواج، أما إذا ولدت بعد مضي ستة أشهر من تاريخ العقد، فتسمع دعوى النسب ما دامت الزوجية قائمة لاحتمال الخلوة أو الدخول، ويكون لمدعي النسب أن يقيم البينة على ذلك.

① التكروري/شرح قانون الأحوال الشخصية ص. 235 – 254 .

② المعنى/البنية 817/4 – 818 .

③ الشيرازي/المهذب 444/4 – 445 .

④ بدلية المجتهد 391/2 .

⑤ المرجع السابق 392/2 .

الحالة الثالثة: إذا أنت الزوجة بالولد لمدة تزيد على سنة قمرية واحدة من تاريخ غيبة الزوج عنها أو مفارقتها لها بطلاق أو وفاة، لا يثبت النسب لتحقق عدم التلاقي بينه وبين زوجته، فإن ولدت خلال سنة من تاريخ الغيبة أو الطلاق أو الوفاة ثبت نسب الولد من الزوج لاحتمال الخلوة أو الدخول قبل الفراق. وإن أنت به لأكثر من سنة من وقت الغيبة أو الطلاق أو الوفاة تبين أنه ليس من الزوج فلا يثبت نسبه له.

والحالة الأخيرة هي نص المادة (147) من قانون الأحوال الشخصية الأردني، وهو أقصى مدة الحمل. وقد قال بها محمد بن الحكم من المالكية.

* أي قمرية، فكل مادة ذكر فيها لفظ سنة فالمراد بها قمرية. أنظر: المادة رقم (185) من قانون الأحوال الشخصية الأردني

الخاتمة

إنّ مسألة الوقت من المسائل التي تخص كل إنسان في هذه الحياة ، فإن كان الوقت هو الحياة. فإنّ الدراسة تقول: إنّ الوقت طريق الوصول إلى الحياة، الحياة الكاملة سعادة أو شقاوة، حيث الخلود والبقاء .

ومقياس تقدم الأمم وتحضرها منوط باستثمارها للوقت ، فالأمة الضائعة هي التي تتخذ من وقتها غرضاً للسهم، فيصبح النمل أكرم على الله منها .

لم يترك الوقت مجالاً من مجالات الشريعة إلا وكان قاعدته المنطلقة منه، ففيه تظهر العبادات من صلاة وصيام وحج...، وكذا المعاملات، والأحوال الشخصية كما سبق بيانه في مادة هذا البحث.

لقد امتنّ الله سبحانه على عباده في هذه الحياة بتوقيتين عظيمين، ربط بهما شؤون حياتهم ، وهما: التوقيت الشمسي والتوقيت القمري، وربط سبحانه أحكام الملة بالأهلة، ولعلّ في ذلك حكمة بالغة لأولي النهي، فانه سبحانه أراد أن تستوعب عبادته الزمان كله، كما يظهر ذلك في الصوم والحج، حيث يقع في الصيف والشتاء، والليل والنهار؛ ولعلّ في ذلك تنبيه العباد إلى توظيف كل لحظة من لحظات حياتهم لعبادة الله سبحانه.

لقد تتبعت هذه الدراسة المسائل التي حُددت فيها مدّة الزمان في جانب الأحوال الشخصية مع بيان آراء الفقهاء وأسباب الخلاف بينهم، مع ذكر الأدلة ما أمكن ومقارنتها مع قانون الأحوال الشخصية الأردني - أحياناً - بما يتناسب مع طبيعة المسألة .

كما حرصت الدراسة على تتبع المسائل التي تواجه المسلم في حياته، والتي يتحدّد فيها الوقت صراحة، كما في أحكام الزواج، والرضاع، والحضانة، والطلاق، والعدة، وميراث المفقود، والمرتد، والوصايا....

وقد جاءت هذه الدراسة لتبحث في علاقة الوقت بالأحكام الشرعية المتعلقة بالعبد من بداية حياته حتى مماته ، حيث تأتي مرحلة الحمل، وهي أول مراحل حياة الإنسان، فنجد الشارع الحكيم قد ربط هذه المراحل بأحكام شرعية منضبطة، فكلاً مرّةً بمرحلة انضبط بحكم شرعي يلائم تلك المرحلة، فشرع أحكاماً للحمل يتأثر حقه وحق غيره بتغير الأيام وتجدها كما في مسائل الإرث والديات.

وتأتي مرحلة الرضاع والحضانة فيولها الإسلام مزيداً رعايةً وعنايةً، ويرتب الأحكام تبعاً لحركة الأيام، فترتب على الرضاع في الحولين أحكام التحريم الثابتة بالنسب، حيث تصبح المرضعة أمّاً لهذا الرضيع.

وفي الحضانة يظهر أثر الوقت، حيث حدّد الإسلام وقتاً لحضانة الذكر والأنثى، ورتب أحكاماً شرعية تتغير بتغير الوقت، وقصد من هذا التشريع حماية المحضون ورعايته، كي يتمكن من رعاية نفسه بنفسه.

وتأتي مرحلة البلوغ، وتظهر حكمة الله سبحانه في هذه المرحلة، حيث تظهر أمارات تكشف عن بلوغ كل من الذكر والأنثى إذ يشتركان في بعض هذه الأمارات، كما في الاحتلام والإنبات والسنن، والبعض الآخر يخص أحدهما دون الآخر، كما في الحيض والحمل، ورتب الشارع على كل أمارة أحكاماً شرعية تدور معها وجوداً وعدمًا، فكانت هذه الأمارات بمثابة مذكّر للعبد بمسؤوليته عن أعماله دنيوياً وأخروياً.

ثم يأتي طور آخر من أطوار الإنسان وهو طور الزواج، فشرع الإسلام الأحكام الخاصة به، وبين الفقهاء حكم تزويج الصغير والصغيرة البكر، والصغيرة الثيب، وأجاز جمهور الفقهاء للأب تزويج ابنه وابنته الصغيرة البكر، واختلفوا في جواز ذلك لغير الأب. وجاء الإسلام ليمنع تزويج الفتاة من غير إذنها، بل يجعل أمرها بيدها إن هي أكرهت على ذلك .

ويتعرض هذا الفصل إلى بيان مسائلَ خطيرةٍ يلجأ إليها البعضُ بطريقِ الحيلة، ثمَّ بيان رأي الفقهاء فيها، ومن هذه المسائل، مسألة نكاح المتعة التي يولي الشيعة وجههم شطرها. فقد تواترت النصوص وانعقد الإجماع على تحريمها.

ومن هذه المسائل أيضاً مسألة الزواج المؤقت، والمعلق على شرط الطلاق الذي يتوجه إليها كثير من أبناء المسلمين في أسفارهم .

وفي موضوع المهر يُلاحظُ أثرُ الوقتِ جلياً فيه، حيث يؤثر على كماله وتشطيره، فقد تستحق الزوجة الصداق كاملاً في أوقات، بينما تستحق نصفه في أوقات أخرى. وتوجهت الشريعة لتحقيق مقصد من مقاصدها، وهو التيسير، حيث أبيح تشطير الصداق حسب الاتفاق تخفيفاً على الزوج .

ويأتي فصل آخر ليتناول التوقيت في الطلاق، وهو من أدق وأطول فصول هذه الدراسة، حيث يظهر فيه عامل الزمن دقيقاً جلياً، ولم تتعرض الشريعة إلى التفصيل في الأحكام ما تعرضته في أحكام الطلاق والعدة .

وقد تناول هذا الفصل الوقت الذي يُشرع فيه الطلاق، وحكم وقوعه في الأوقات غير المشروعة مبيناً آراء الفقهاء في الرجعة، وما يترتب عليها من آثار.

كما ظهرت في هذا الفصل مسألة القراء، وهي من أدق مسائل الفقه الإسلامي من حيث الآثار والأحكام المترتبة على انتهاء زمنها. ويظهر ارتباط الزمن بأنواع العدة وأثره عليها حتى أن النصوص قد حددت ليلها ونهارها، وأشار الفقهاء إلى تحديد زمانها باللحظات؛ وذلك نظراً لآثارها العظيمة المترتبة عليها من حقوق وأنساب، كما في العدة بالأقراء والعدة بالأشهر والعدة بالحمل....

ويأتي فصل آخر يظهر الوقت وأثره جلياً، وهو الوقت في الميراث والوصايا. فموت المورث شرط في تقسيم التركة، ويأتي دور الوقت ليحدد نوع الموت، فهناك الموت الحقيقي، والموت الحكمي، والتقديرية، ولكل نوع أحكام شرعية مربوطة بزمن هذه الأنواع وجوداً وعدمًا .

كما يظهر في هذا الفصل موت المتوارثين في وقت واحد، فقد وضعت الشريعة أحكاماً خاصة بهم، وترتبط الحقوق في هذه المسألة بأقل برهة من الزمن، فلو عَلِمَ سَبْقُ مَوْتِ أَحَدِ المتوارثين للأخر - ولو بلحظة - وَقَعَ التَّوَارِثُ بينهما، وهذه المسألة تظهر جليةً في الحوادث برأً وبحراً وجواً .

ويأتي عامل الوقت ليحكم على المرتدة بالردة، كما يُحدِّدُ مصيره ومصيرَ أملاكه. وهذه المسألة تكثر في أيامنا هذه، حيث تكشف عن حكم مَنْ يتعامل مع الأعداء ويلحق بهم في ديارهم.

ويظهر أثر الوقت في مسائل الوصية، حيث تُحدد حياة وموت كلِّ مِنَ الموصي والموصى له ملك الموصى به .

ويأتي الفصل الأخير من فصول هذا البحث، "علاقة الوقت بالنسب"، حيث ظهر فيه اتفاق الشريعة والطب على أن أقلَّ مدَّة الحمل ستة أشهر . كما ورد رأي العلماء في أكثر مدَّة الحمل مستندين في ذلك إلى اجتهادات وعادات النساء، وهي محل نظر، ويأتي الطب ليقرر حقيقةً تناولها بعضُ علماء المسلمين، كابن حزم ومحمد بن الحكم من المالكية، وهي أن أكثر مدَّة الحمل تسعة أشهر مضافة إليها ثلاثة أشهر لتصبح سنة. وهذا الرأي أصبح معمولاً به في معظم بلاد المسلمين .

وتختتم هذه الدراسة ببيان الطريقة التي يَنْبَغُ بها نسب الطفل لوالده، ويقع الخلاف بين الحنفية من جهة، وجمهور الفقهاء من جهة أخرى. كانت دوافع الفقهاء من وراء هذه الآراء حماية الأنساب والمحافظة عليها.

هذا وتتوجه هذه الدراسة بجملة من التوصيات تضعها بين يدي الباحثين والمعنيين كي يأخذوها بعين الاعتبار:

1. توظيف الوقت بما يعود على العبد بالنفع في دنياه وآخرته. فالعمر "براق" العبد الذي ينقله - لا محالة - إلى سعادة لا يشقى بعدها أبداً، أو تعاسة لا يسعد بعدها أبداً .
 2. تنبيه المحاكم ودور القضاء إلى إيلاء المسائل الشرعية التي تُحدّد فيها المدة الزمنية مزيداً من الاهتمام والعناية من حيث الالتزام بها دون زيادة أو نقصان؛ فالله سبحانه لم يذكرها بالتحديد إلا قاصداً إياها لذاتها؛ فإنها من تقدير العزيز العليم .
 3. إيلاء حديثي الولادة مزيداً من العناية والرعاية، خاصة في مراكز الولادة والحضانة، كالمستشفيات التي تزخر بالمواليد فيقع الخلط عن قصد، أو عن غير قصد، فتضيع الحقوق وتختلط الدماء والأنساب.
 4. ضرورة استقلالية الشخصية الإسلامية وتمييزها - على مستوى الفرد والجماعة - وأن تستمد قيمها وتعاليمها من دينها، وتتجنب كل ما يتعارض مع تلك القيم والتعاليم؛ لأن التقليد مذموم في كتاب الله سبحانه، فقد نعى سبحانه على المقلدين بأنهم كالأنعام بل هم أضل .
- أسأل الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا الجهد حجة لنا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا .
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

سرد الآيات القرآنية

مسارد الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة/الآية	الصفحة
	الفتحة	
2.	الحمد لله رب العالمين	13
	البقرة	
187.	ثم أتموا الصيام إلى الليل	88
187.	وابتغوا ما كتب الله لكم	33
189.	يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج	20
197.	وتزودوا فإن خير الزاد التقوى	140
222.	ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض	34
226.	للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر	111.109
227.	وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم	111
228.	وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا	95.89
228.	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	91
230.	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان	98
231.	فأمسكوهن بمعروف	95
233.	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة	151.67.64.65
234.	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا	107.101.100
237.	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن	62
	آل عمران	
190.	إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الأبصار	16
	النساء	
3.	وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	46.44

57	وأتوا النساء صدقاتهن نحلة	.4
77	فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم	.6
140	يوصيكم اله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	.11
60	وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا	.21
69.66	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	.23
50	فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجرهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة	.24
8	إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا	.104
46	في يتامى النساء اللاتي لا تزوتهن ما كتب لهن	.127
	المائدة	
25	إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم	.36
113	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان	.89
	الأعراف	
23	وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة	.142
	التوبة	
54	يحلونه عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله	.37
	يونس	
16	هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا	.5
	هود	
11	ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون	.5
48	قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه الق	.40
	يوسف	
45	واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب	.38
12	وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة	.45
	إبراهيم	
13	ومسخر لكم الشمس والقمر دائنين	33.34

	الحجر	
11	قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون	.36
11	قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم	37.38
	النحل	
13	وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون	.12
	الإسراء	
16	وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم	.12
37	ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده	.34
31	ولا تقف ما ليس لك به علم	.36
	الكهف	
23	أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا	.9
23.24	ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا	.25
24	فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا	.110
	مريم	
108	آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا	.10
	الأنبياء	
10	وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر	.33
91	ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	.47
	المؤمنون	
51.48	والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم	5.6
25	قال رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون	99.100
	النور	
33	وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم	.59
	الفرقان	
14	وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا	.62

	القصص	
14	قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون	71.72
	الروم	
48	ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها	21.
	لقمان	
150	ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالدي إلي المصير	.14
	الأحزاب	
97	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدّة تعتدونها	.49
156	ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله	.5
	يس	
14.10	والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم	37.40
	الزمر	
15	الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى	.42
	الجاثية	
12.27	وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر	.24
	الأحقاف	
150	ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها	.15
	ق	
31	ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد	.18
	التجم	
13	فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى	3.4
	المنافقون	
25	ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها	.11

	الطلاق	
105.41. 34.17	واللاتي يئسن من المحيض من نساكنم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن	.4
101.100 34.	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	.4
96	لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة	.1
	الطارق	
34	فلينظر الإنسان مم خلق خلق من ماء دافق	5.7
	الضحى	
26	والضحى والليل إذا سجى	1.2
	العصر	
26	والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا	1.3
	الصمد	
13	قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد	.2

مركز الأبحاث والآثار

مسرد الأحاديث والآثار

الرقم	حرف الألف	الصفحة
1	آخر الطب الكي	80
2	إذا استهلّ المولود ورث	130
3	إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة يرفع لكل غادر	156
4	إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها	113
5	إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة	26
6	أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها	49
7	اغتتم خمسا قبل خمس، شبابك هرمك	26
8	ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة، ومن كان أعطي	49
9	أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة .	67
10	امراة المفقود امراته حتى يأتيها البيان	118.116
11	إن إبراهيم ابني وإنه مات في الثدي وإن له لظنرين	68
12	إن امرأتين من هنيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت	123
13	أنت أحق به ما لم تتكحي .	73.70
14	إن رسول الله ﷺ أحلها بعد إذ حرمها	49
15	إن الشهر يكون تسعة وعشرين	23
16	انظرون من إخوانكن	68
17	إنكحي. قال ذلك لسبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها	101
18	إننا لله وإننا إليه راجعون، والله ما بهذا أفئيت ولا هذا أردت	51
19	إنما ذلك عرق فانظري إذا أتى قروك فلا تصلي	94
20	إنما ذلك عرق وليس بحيض فإذا أقبلت	94
21	إن المرأة إذا بلغت المحيض لا يصح أن يرى منها إلا هذا	34
22	إنما الرضاعة من المجاعة	68.67

52	إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلد ليس له	23
151	أوتي بامرأة قد ولدت لسنة أشهر فهم برجمها فبلغ ذلك عليا...	24
44	الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها	25
حرف الباء		
153	بقي محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين	26
153	بقي محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي في بطن أمه أربع سنين	27
حرف التاء		
42	تزوجني رسول الله وأنا ابنة سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع	28
73	تزوجها وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع سنين	29
46.43	تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد أذنت	30
65	تقول المرأة إنا أن تطعمني وإنا أن تطلق	31
حرف الحاء		
60	حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها	32
حرف الدال		
94	دعي الصلاة أيام أقرأك	33
حرف الراء		
33.34	رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ	34
حرف الشين		
67	شأنك شاة لحم	35
حرف الضاد		
74	ضعها بينكما ثم ادعواها ففعلت فمالت إلى أمها	36
117	ضرب لامرأة المفقود أربع سنين	37
حرف العين		
37	عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة	38

الرقم	حرف الفاء	الصفحة
39	فجرّب بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحبارك	53
40	فكل فرج سواهما حرام	54
	حرف القاف	
41	قد علمت أنه كبير	66.67
	حرف الكاف	
42	كان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة واحدة فحسبت	84
43	كل قوم يتوارثون إلا من عمي موت بعضهم	121
44	كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء فقلنا إلا	55
45	كنت يوم حكم سعد في بني قريظة غلاما فشكوا في	36
	حرف اللام	
46	لا رضاع إلا في الثدي	68
47	لا رضاع إلا ما شدّ العظم وأنبت اللحم	67
48	لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو	152
49	لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم	127.125
50	لا يرث الصبي حتى يستهل صارخا	131.129
51	لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار	34
52	لها مثل صدق نساءها لا وكس ولا شطط	61
53	ليس عليها رجم	151
	حرف الميم	
54	ما نرى هذا إلا رخصة أخصها رسول الله ﷺ	67
55	ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين	140
	حرف النون	
56	ما من يوم ينشق فجره إلا وينادي: يا ابن آدم	27
57	مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر	87.86.85. 82.81
58	مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين	157.86
59	من أحدث في أمرنا هذا ليس منه فهو ردّ	83
60	من بدل دينه فاقتلوه	125

101	من شاء لاعنته، لأنزلت سورة النساء القصوى	61
	حرف النون	
62	نزلت في الرجل يتزوج المرأة وقد سمى لها صداقا	62
153	نساء بني عجلان يحملن أربع سنين	63
51.49	نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر	64
	حرف الهاء	
74	هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت	65
153	هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق	66
44	هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله	67
116	هي امرأة ابتليت فلتنصبر حتى يأتيها موت أو طلاق	68
150	هي في الولد يمكث في البطن ستة أشهر	69
43	هي يتيمة ولا تتكح إلا بإذنها	70
84	هي واحدة	71
	حرف الواو	
49	والله لا أعلم أحدا يتمنع وهو محصن إلا رجمته	72
12	ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج	73
	حرف الياء	
27	يا ابن آدم إنما أنت أيام كلما ذهب يوم ذهب بعضك	74
28	يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر	75

ملحق الأعلام

ملحق الأعلام

حرف الألف

ابن الأثير،

الحافظ فخر العلماء عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير أبو الكرم محمد بن محمد الشيباني، صاحب التاريخ ومعرفة الصحابة والأنساب، ولد سنة (555)، كان عارفاً بالرجال والأنساب لاسيما الصحابة، أمينا متواضعا كريما. توفي سنة (630).
الذهبي، تذكرة الحفاظ، 129/4/2.

ابن تيمية،

تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحلیم الحرّاني، ولد سنة (661)، مجاهد عالم بارع في الرجال وعلل الحديث، امتحن وأوذي وحبس بقلعة القاهرة ودمشق. توفي سنة (728) معتقلاً، ثمّ جهّز وأُخرج إلى جامع البدو فشده أمم لا يُحصون، ودفن بمقابر الصوفية. الذهبي، تذكرة الحفاظ، 192/4/2.

ابن الجوزي،

الإمام الحافظ عالم العراق وواعظ الآفاق جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي حسن التيمي البكري البغدادي، عُرف جدّه بالجوزي بجوزة كانت في داره بواسطة، لم يكن بواسطة جوزة سواها. ولد سنة (510)، له تصانيف عدّة منها زاد المسير، تذكرة الأريب، الموضوعات، تلبس إبليس وغيرها. توفي سنة (597).
الذهبي، تذكرة الحفاظ، 92/4/2.

ابن حجر،

شيخ الإسلام، علم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكنايني العسقلاني الأصل، من مصنفاته: فتح الباري، تهذيب التهذيب، تقريب التهذيب وغيرها. توفي سنة (852). ابن العماد، شذرات الذهب، 395/9.

* أشرت إلى الأعلام الذين تمت ترجمتهم بإشارة (*) مبيّنا رقم الصفحة تجنباً للتكرار.

حرف الألف

ابن حزم،

الإمام أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، صاحب التصانيف، ولد بقرطبة سنة (384)، كان شافعيًا ثم انتقل إلى القول بالظاهر، نفى القول بالقياس وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية، كان صاحب فنون، فيه دين وتورع وتزهّد وتحر للصدق، وكان أبوه وزيراً جليلاً كبير الشأن، له تصانيف عدّة منها كتاب الأحكام فني أصول الأحكام، والمجلّي في الفقه على مذهبه وشرحه هو المحلّي في ثمان مجلدات. توفي سنة (465). الذهبي، تذكرة الحفاظ 2/273 .

ابن عابدين،

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي، المفتي العلامة الشهير بابن عابدين من آثاره: رد المحتار على الدر المختار، العقود الدرية تنقيح فتاوى الحامدية. توفي سنة (1252).

حاجي خليفة، كشف الظنون 6/236 . عمر رضا كخّالة، معجم المؤلفين 9/77 .

ابن العربي،

الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، ولد سنة (468) برحل مع أبيه إلى المشرق، تبحر في العلم وولّى قضاء اشبيلية، كان ذا شدة وسطوة، ثمّ عزل وأقبل على التصنيف له مؤلفات كثيرة منها أحكام القرآن، القبس. توفي في مدينة فاس سنة (543). الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2/4/61 وما بعدها.

ابن عساكر،

الإمام الحافظ الكبير محدث الشام، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الحسين الدمشقي الشافعي صاحب التصانيف، والتاريخ الكبير، ولد سنة (499)، له تصانيف عدّة منها تاريخ دمشق، فضل القدس، فضل عسقلان وغيرها. توفي سنة (571).

الذهبي، تذكرة الحفاظ 2/4/92 وما بعدها .

• ابن قيم الجوزية ص (21)

حرف الألف

ابن كثير، المحدث الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ولد سنة (700)، برع في علم الحديث ومعرفة صحيحه وحقيقته وعلله واختلاف طرقه، كما اشتهر بالتفسير وله مصنفات عدّة منها طبقات الشافعية، تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب وغيرها

توفي سنة (774) . الميوطي، جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي 238/5/3 - 239 .

ابن مفلح،

شرف الدين أبو محمد عبد الله بن القاضي شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد دمشقي الحنبلي، ولد سنة (750)، عالم فقيه له مؤلفات كثيرة منها المقنع، مختصر الحاجب في الأصول، ألفية بن مالك وغيرها.

ابن العماد، شذرات الذهب 302/9 - 303 .

ابن المنذر، ص (70)

ابن نجيم،

الإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي، أخذ عن العلامة البرهان الكركي وغيره، شرح "الكنز" وسمّاه ب"البحر الرائق شرح كنز الدقائق"، كما ألف عددا من الكتب منها: الأشباه والنظائر، الفوائد الزينية في فقه الحنفية. توفي سنة (970) .

ابن العماد، شذرات الذهب 523/10 .

ابن الهمام،

كمال الدين محمد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري، من علماء الحنفية، علامة في الفقه والأصول والنحو والمعاني، من مؤلفاته شرح الهداية وسمّاه فتح القدير للعاجز الفقير، التحرير في أصول الفقه. توفي سنة (861) .

ابن العماد، شذرات الذهب 437/9 .

* أبو الأسود الديلي ص 155

أبو بكر الرازي،

محدث نيسابور، أحمد بن علي بن الحسين بن شهریار، صاحب التصانيف، ولد بنيسابور، وسمع من السري بن خزيمة وأبا حاتم الرازي وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم. مات بالطابران قسبة طوس سنة (315) .

الذهبي، تنكرة الحفاظ 908/3/2 .

أبو الدرداء، ص 7

أبو السنابل، ص 102

أبو شجاع، ص 99

أبو عنبه، ص 75

أبو هريرة،

عبد الرحمن بن صخر الأزدي التوسي، كناه الرسول ﷺ بأبي هريرة، لزم الرسول ﷺ وروى عنه الكثير، أسلم سنة خيبر وشهداها مع الرسول ﷺ. توفي بالمدينة ودفن بالبييع سنة (59). انظر، ابن كثير، البداية والنهاية 103/8 وما بعدها .

الأصبهاني،

أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن الحافظ محمد بن منده الحنبلي، صاحب التاريخ والمعجم الكبير للطبراني. كان جليل القدر وافر الفضل واسع الرواية، فقيه حافظ صدوق صنّف تاريخ أصفهان. ابن العماد، شذرات الذهب 52/6 .

حرف الباء

البايرتي،

أكمل الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمود، من أعلام الحنفية المحققين، أفتى ودرّس وأفاد وصنّف فأجاد، فمن ذلك "شرح مشارق الأنوار" "العناية في شرح الهداية وغيرهما. توفي سنة (786). ناج التراجم، ص 276 .

البعوي،

الإمام الحافظ المجتهد محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي صاحب معالم التنزيل وشرح السنة والتهديب وغير ذلك، تفقه على القاضي حسين صاحب التعليقة وحدث عنه. توفي بمدينة مرو سنة (516) .

الذهبي، تذكرة الحفاظ 37/4/2-38 .

البيهقي،

الإمام الحافظ شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى صاحب التصانيف، ولد سنة (384)، له تصانيف ومؤلفات عدّة منها: الأسماء والصفات.

السنن الكبرى، دلائل النبوة، جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث. توفي في بيهق ودفن فيها سنة (485). الذهبي، تذكرة الحفاظ 219/3/2 .

حرف الجيم

الخصائص،

أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، تفقه على أبي سهل الزجاجي وأبي الحسن الكرخي، سكن بغداد وعنه أخذ فقهاؤها، وإليه انتهت رئاسة الأصحاب، من مصنفاته أحكام القرآن

وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الأسماء الحسنى. توفي سنة (370). الجواهر المضيئة
220/1

حرف الحاء

الحازمي،

الإمام أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم المذاني، ولد سنة (548)،
سمع من أبي زرعة المقدسي وغيره، قدم بغداد والموصل وأصبهان والشام وأخذ عن
علمائها. كتب وصنف، أقام ببغداد وتفق على مذهب الشافعي، كان عالماً بفقهِ الحديث ومعانيه
ورجاله، له تصانيف عدّة منها المؤتلف والمختلف. توفي سنة (584).
الذهبي، تذكرة الحفاظ 106-105/4/2 .

الحصكفي،

علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصني دمشقي الحنفي، فقيه أصولي محدث
مفسر نحوي، من آثاره الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الدر المنتقى شرح فيه ملتقى
الأخبار. توفي سنة (1088). حاجي خليفة، كشف الظنون 656/2 .
عمر كحالة، معجم المؤلفين 56/11 .
الحسن البصري ص 21 .

حرف الدال

الدارقطني،

الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب السنن ولد سنة
(306)، سمع البغوي وابن أبي داود وغيرهم. قال الحاكم: صار الدارقطني أوجد عصره في الفهم
والورع، كان إماماً في القراء والنحويين، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال.
الذهبي، تذكرة الحفاظ 132/3/2 وما بعدها .

حرف الذال

الذهبي،

الإمام الحافظ مؤرخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز
التركماني، من مصنفاته تاريخ الإسلام، سير أعلام النبلاء، طبقات الحفاظ وغيرها. توفي
سنة (748). ابن العماد، شذرات الذهب 264/8 .

حرف الراء

الرملي

شمس الين محمد بن شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري المنوفي الشافعي، من مصنفاته: نهاية المحتاج إلى شرح أفاظ المنهاج، شرح العقود في النحو وغيرها. توفي سنة (1004) حاجي خليفة، كشف الظنون 206/6. معجم المؤلفين 255/6 .

حرف الزاي

• الزجاج ص 46

• الزركشي، ص 3

زيد بن ثابت،

الضحّاك بن زيد الأنصاري الخزرجي، كان مقرناً فرضياً، من كتبة الوحي، مثل أبوه يوم بعث، قدم النبي ﷺ المدينة وكان عمر زيد إحدى عشرة سنة فأسلم وأمره الرسول ﷺ أن يتعلم خط اليهود فجوّد الكتابة، وكتب الوحي وحفظ القرآن وأحكم الفرائض وشهد الخندق، جمع القرآن الكريم بعهد أبي بكر وكتبه في عهد عثمان. توفي سنة (54). الذهبي، تذكرة الحفاظ 27/1/1 .

الزيلي، ص 121

حرف السين

• سيرة الجهني ص 45

• سبيعة الأسلمية، ص 102

السرخسي

شمس الإمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل الحنفي، أحد الأئمة الكبار، كان إماماً، حجة فقيهاً أصولياً مناظراً، أملي المبسوط وهو في السجن. توفي في حدود التسعين والأربعمائة. الجواهر المضيئة 78/3 .

السمرقندي،

علاء الدين أبو بكر، وقيل أبو منصور، محمد بن أحمد بن أبي أمد، فقيه حنفي من مؤلفاته ميزان الفصول في نتائج العقول، تحفة الفقهاء التي شرحها الكاساني في كتابه البدائع. توفي سنة (553). الجواهر المضيئة 18/3 . تاج التراجم ص 257 .

حرف الشين

الشريبي،

شمس الدين محمد بن محمد الشريبي القاهري الشافعي، من أعلام الشافعية، أخذ عن الشهاب الرملي والشيخ ناصر الطبلابي وغيرهما، اتصف بالعلم والعمل والزهد والورع، من مصنفاته: مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج. توفي سنة (977). شذرات الذهب 561/10 معجم المؤلفين 269/8 .

الشعبي،

أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمذاني الكوفي، ولد في خلافة عمر كان إماما حافظا فقيها ثبتهاروي عن علي وعمران بن حصين وأبي هريرة رضي الله عنهم وغيرهم. تذكرة الحفاظ 63/1/1 .

شيخي زادة،

عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، فقيه مفسر، من مؤلفاته مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الفقه الحنفي. توفي سنة (1078). حاجي خليفة، كشف الظنون 656/2 .

حرف الطاء

الطحاوي،

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمه الأزدي الحنفي، ولد سنة (237)، كان ثقة ثبتهاروي عاقلا، صنف في اختلاف العلماء وفي أحكام القرآن وكتاب معاني الآثار وغيرها. توفي سنة (321). تذكرة الحفاظ 21.22/3/2 .

حرف العين

عائشة بنت أبي بكر

أم المؤمنين حبيبة رسول الله ﷺ بنى بها بعد وقعة بدر فأقامت في صحبتها ثمانية أعوام وخمسة أشهر فكانت من أحب نسائه إليه، لم يتزوج الرسول ﷺ بكرا غيرها، كانت عالمة بالفقه والشعر والأنساب. توفيت سنة (57) .

تذكرة الحفاظ 26. 25/1/1 . ابن كثير، البداية والنهاية 91/8/4 .

عبد الله بن عمر بن الخطاب،

صحابي جليل، شهد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان، أثنى عليه الرسول ﷺ ووصفه بالصلاح، كان يتبع آثار الرسول ﷺ شديد الحرص على الناسي بها. تذكرة الحفاظ 31.32/1/1 .

عثمان بن مظعون،

صحابي جليل، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، هجر الهجرتين وهو من كبار الصحابة، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية ولم يشربها، وقال: لا أشرب شراباً يذهب عقلي ويضحك بي من هو أدن مني ويحملني على أنكح كريمتي، شهد بدرًا ومات في السنة الثانية، وهو أول من مات بها من المهاجرين وأول من دفن بالبيعة منهم.
الفاسي، محمد بن الحسن، الفكر السامي 198/1 .

* عطية القرظي ص 31.

العيني،

بدر الدين أبو محمود بن القاضي شهاب الدين المصري الحنفي فريد عصره ووحيد دهره، أخذ عن علماء حلب وقدم القدس ومصر وولي حسبة القاهرة، برع في الفقه والتفسير والحديث والنحو، من مصنفاته: شرح البخاري، شرح الهداية، شرح تحفة الملوك وغيرها. شذرات الذهب 418/9 وما بعدها .

حرف الفاء

* فاطمة بنت حبيش ص 95 .

الفيروزآبادي ،

مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر اللغوي الشافعي، ولد سنة (729)، أخذ الأدب واللغة عن والده وعلماء شيراز، انتقل إلى العراق ودرس فيها أخذ عنه ابن عقيا وابن هشام وغيرهم، صنّف الكثير من الكتب، منها بصائر نوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الدرر التنظيم إلى فضائل القرآن الكريم، شذرات الذهب 186/9 وما بعدها .

حرف الكاف

الكاساني،

ملك العلماء علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي، تلقاه على علاء الدين السمرقندي وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحفة، برع في علمي الأصول والفروع وصنّف كتاب البدائع وهو شرح للتحفة فكافاه شيخه وزوجه ابنته فاطمة . توفي سنة (587) . الجواهر المضيئة 25/4 .

الكلوذاني،

أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن، شيخ الحنابلة، كان إماماً ورعاً صالحاً، تلقاه على القاضي أبي يعلى وحثت عن الجوهر. شذرات الذهب 45/6 .

حرف الميم

المرغيناتي،

شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني،
علامة محقق فاق شيوخه وأقرانه وأذعنوا له كلهم ولا سيما بعد تصنيفه لكتاب "الهداية" و"كفاية
المنتهى" نشر المذهب الحنفي وتفقّه عليه الجَمّ الغفير. توفي سنة (593). الجواهر المضئنة
. 627/2

معقل بن بصر،

صحابي جليل شهد الحديبية، ولآه عمر رضي الله عنه إمرة البصرة، فحفر بها
النهر المنسوب إليه فيقال نهر معقل.
ابن كثير، البداية والنهاية 103/8/4 .

حرف النون

النووي،

شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني الشافعي، ولد
سنة (631)، قدم دمشق والمدينة، برع في العلوم، درس المذهب وصحيح مسلم، كما درس في
أصول الفقه وأسماء الرجال، سمع الكتب الستة والمسند والموطأ وشرح السنة للبخاري وسنن
الدارقطني وغيرها، من مؤلفاته: شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين،
التقريب وغيرها. توفي سنة (676). تذكرة الحفاظ 174/4/2 وما بعدها.

مركز المراجع

مسرد المراجع

القرآن الكريم وعلومه

القرآن الكريم

1. ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ، زاد المسير في علم التفسير . دار الكتب العلمية ، بيروت زاد ط.1/1414
2. ابن عطية ، القاضي أبو محمد ، عبد الحق بن غالب الأندلسي . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . دار الكتب العلمية .بيروت ط.1/1413
3. ابن العربي،أبو بكر محمد بن عبد الله،أحكام القرآن. تحقيق علي محمد البيجاوي. دار الفكر بيروت ط. بلا
- 4.ابن كثير، الحافظ، عماد الدين أبو العداء إسماعيل القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم.دار إحياءالكتاب العربي،عيسى البابي الحلبي،ط.بلا
- 5.أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. البحر المحيط في التفسير.دار الفكر بيروت. ط. بلا 1412
- 6.الأكوسي، محمود شكري البغدادي، روح المعاني.مكتبة دار التراث القاهرة ط. بلا
- 7.البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم . نظم الدرر. دار الكتب العلمية ،بيروت ط.1/1415
- 8.الجصاص ، أبو بكر،أحمد بن علي. أحكام القرآن،تحقيق محمد الصادق قماوي .دار إحياء التراث العربي بيروت. ط.بلا
- 9 . الجلالين،جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،تفسير الجلالين. دار التراث للطباعة والنشر،ميدان الشهداء. ط. بلا
- 10 . حجازي،محمد محمود. التفسير الواضح. مطبعة الإستقلال الكبرى . القاهرة ،ط.4/1388
- 11.ألخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي. تفسير الخازن المسمى بمحاسن التأويل في معاني التنزيل. دار المعرفة بيروت ،ط.بلا
- 12.الرازي،محمد فخر الدين بن ضياء ،مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير. دار الكتب العلمية بيروت ،ط1/1411
- 13.الزحيلي،وهبة،التفسير المنير في الشريعة والمنهج.دار الفكر المعاصر بيروت ،ط1/1411
- 14.الزركشي،محمد بن بهادر بن عبد الله التركي ،البرهان في علوم القرآن،تحقيق أبو الفضل إبراهيم .دار المعرفة بيروت ط.2
- 15.الزمخشري ،أبو القاسم جار الله محمود، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .مصطفى البابي الحلبي ،القاهرة ط.الأخيرة 1392

16. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم ، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ،تحقيق علي محمد معوض. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1414
17. سيّد قطب ،في ظلال القرآن . دار الشروق بيروت ط.بلا 1399
18. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الدر المنثور في التفسير المأثور . دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1411
19. السيوطي ،لباب النقول في أسباب النزول ، إحياء العلوم بيروت ط،3/1400
20. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ،أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. عالم الكتب بيروت ط.بلا
21. الشوكاني،محمد بن علي بن محمد ،فتح القدير. دار الفكر بيروت ط. بلا
22. القاسمي،محمد جمال الدين،تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل. دار الفكر بيروت ط.2/1398
23. القرطبي.شمس الدين أبو عبد اله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري،الجامع لأحكام القرآن. دار إحياء التراث العربي ط.بلا 1405
24. الكيّا الهراسي،عماد الدين بن محمد الطبري،أحكام القرآن . دار الكتب العلمية بيروت ط.2/1405
25. النسفي،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل. دار الكتاب العربي بيروت ط.بلا
- ب: الحديث وعلومه:**
26. ابن أنس،مالك،الموطأ ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء العربي بيروت ط.1/1417
27. ابن تيمية، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله الخضر، المنتقى من أخبار المعصطفى. طبع إدارة البحوث العلمية ،الرياض ط.بلا
28. ابن حجر،أبو الفضل أحمد بن علي،فتح الباري شرح صحيح البخاري . دار المعرفة بيروت ط.بلا
29. ابن حمزة،إبراهيم بن محمد كمال الدين الدمشقي، البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ،تحقيق د.حسين عبد الحميد هاشم. دار الكتب الحديثة عابدين ط.بلا
30. ابن عبد البر،أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري ،الإستتكار .تحقيق عبد المعطي قلنجي دار قتيبة دمشق ط.1/1414
31. ابن ماجة،محمد بن يزيد القزويني، السنن،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر ط. بلا

32. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله مسلم الدينوري، غريب الحديث. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1408
33. ابن قيم الجوزية، تهذيب سنن أبي داود، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. تحقيق محمد حامد الفقي. دار السنن المحمدية ط.بلا
34. أبو داود، الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، السنن، مراجعة محمد محيي الدين. دار الفكر ط.بلا
35. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل. المكتب الإسلامي دمشق ط.2/1405
36. البخاري، أبو عبد محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز. دار الفكر ط.بلا
37. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء، شرح السنة، تحقيق زهير الشاويش. المكتب الإسلامي بيروت ط.بلا/1395
38. البنّا، أحمد عبد الرحمن، بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني. دار الشهاب القاهرة ط.بلا
39. البيهقي، أحمد بن الحسن بن علي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1414
40. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي. دار الفكر بيروت ط.2/1403
41. الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الهمداني، الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، تحقيق عبد المعطي قلنجي. دار الوعي حلب ط.1/1403
42. الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1411
43. الخطّابي، أبو سليمان حمد بن محمد البوسني، معالم السنن. المكتبة العلمية بيروت ط.2/1402
44. الدارقطني، علي بن عمر، السنن. عالم الكتب بيروت ط.4/1406
45. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، سنن الدارمي، تحقيق مصطفى ديب البغا. دار القلم دمشق ط.1/1412
46. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي، نصب الرأية، تخريج أحاديث الهداية، تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1416
47. الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. دار الحديث القاهرة ط.بلا
48. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني المعروف بالأمير، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام. مكتبة عاطف ط.بلا

49. عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. منشورات المجلس العلمي ط.بلا
50. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الألباس. مكتبة التراث الإسلامي حلب ط.بلا
51. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي. دار الفكو ط.بلا/1404
52. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن. دار الفكر بيروت ط.1/1348 /سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي. دار الريان القاهرة ط.بلا
53. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، شرح صحيح مسلم. نشر إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ط.بلا
- ت: أصول الفقه**
54. ابن المنذر، أبو بكر بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، الإجماع. دار طبية الرياض ط.1/1402
55. أبو زهرة، محمد، أصول الفقه. دار الفكر العربي ط.بلا
56. الأمدى، سيف الدين علي بن محمد، الأحكام في أصول الأحكام. دار الفكر ط.1/1401
57. الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر التحصيل من المحصول، تحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد. مؤسسة الرسالة ط.1/1408
58. البيضاوي، شمس الدين محمود عبد الرحمن الأصفهاني، شرح المنهاج في علم الأصول، عبد الكريم بن علي بن محمد. مكتبة الرشد الرياض ط.1/1420
59. الجوهرى، محمد بن الحسن التميمي، نوار الفقهاء، تحقيق محمد فضل عبد العزيز المراد. دار القلم دمشق ط.1/1414
60. الحراني، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، المسودة في أصول الفقه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي ط.1/1322
61. خلّاف، عيد الوهاب، عام أصول الفقه. دار القلم الكويت ط.15/1392
62. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد تامر. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1420
63. الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق الحسيني بن عمر. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1420
64. الزنجاني، أبو المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد، تخريج الفروع على الأصول، تحقيق محمد أديب صالح ط.3

65. الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الموافقات . ضبط مشهور بن حسن آل سلمان . دار ابن عفان ط.1/1417
66. الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي ، شرح اللمع في أصول الفقه ، تحقيق علي بن عبد العزيز بن علي العميد . مكتبة التوبة الرياض ط.1/1412
67. الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، المستصفى من علم الأصول ومعه كتاب فواتح الرحموت للأتصاري . دار المعرفة بيروت ط.1/1322
68. الكلوزاني ، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب ، تحقيق د. مفيد محمد أبو عمشه . دار المدني جدة ط.1/1406

ث: الفقه الإسلامي :-

الفقه الحنفي :

69. ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار . دار الفكر ط.2/1386
70. ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق بذيل البحر الرائق. دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1418
71. ابن مودود الموصلي ، عبد الله بن محمد ، الإختيار لتعليل المختار . دار المعرفة بيروت ط.3/1395
72. ابن نجيم ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق . دار الكتب العلمية بيروت ط.1/1418
73. ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي ، فتح القدير على الهداية . دار إحياء التراث العربي بيروت ط.بلا
74. البابرتي ، أكمل الدين محمد بن محمود ، العناية مطبوع بهامش فتح القدير . دار إحياء التراث العربي ط.بلا
75. الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي ، مختصر اختلاف العلماء ، تحقيق عبد الله نذير . دار البشائر الإسلامية بيروت ط.2/1417
76. الحصكفي ، محمد علاء الدين ، الدر المختار مطبوع مع حاشية رد المحتار . دار الفكر ط.2/1386
77. حيدر ، علي ، درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، تعريب فهمي الحسيني . دار الجيل بيروت ط.1/1411

- 78.الذهبي،شمس الدين محمد بن أحمد ، تتقيح التحقيق مطبوع مع التحقيق في مسائل الخلاف
- 79.السرخسي،شمس الدين،كتاب المبسوط.دار المعرفة بيروت ط.بلا
- 80.السمرقندي،علاء الدين،تحفة الفقهاء.دار الكتب العلمية بيروت ط.1414/2
- 81.الشليبي،شهاب الدين أحمد ،حاشية الشليبي مطبوع بهامش تبين الحقائق. المطبعة الأميرية بولاق مصر ط.1315/1
- 82.العيني،أبو محمد محمود بن أحمد، البناية في شرح الهداية.دار الفكر ط.1401/1
- 83.الكاساني ،أبو بكر علاء الدين بن مسعود،بدائع الصنائع .دار الكتاب العربي بيروت ط.1402/2.
- 84.الكلبيولي،عبد الرحمن بن محمد بن سليمان،مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ومعه الدر في شرح الملتقى .دار الكتب العلمية بيروت ط.1419/1
- 85.المرغيناني ،برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني،الهدية شرح بداية المبتدي .مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط.الأخيرة
- الفقه المالكي:**
- 86.ابن أنس،مالك،المدونة الكبرى .دار صادر ،مطبعة السعادة مصر ط.بلا/1323
- 87.ابن رشد،أبو الوليد محمد بن أحمد الأندلسي المشهور بابن رشد الحفيد،بداية المجتهد ونهاية المقتصد،تحقيق محمد سالم محيسن .مكتبة الكليات الأزهرية ط.بلا/1390
- 88.ابن عبد البر،التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وزملاؤه.دار الحديث الحسينية ط.بلا/1387
- 89.ابن عبد البر،الكافي في فقه أهل المدينة المالكي،تحقيق محمد بن محمد أحيدير ولد مايك ،وهو الناشر 1399
- 90.ابن العربي،أبو بكر محمد بن عبد الله ،القبس في شرح موطأ ابن أنس ،تحقيق أيمن الأزهرى.دار الكتب العلمية بيروت ط.1418/1
- 91.ابن نصر المالكي،القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف .دار ابن حزم بيروت ط.1420/1
- 92.الباجي،أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب ،تحقيق محمد عبد القادر عطا.دار الكتب العلمية بيروت ط.1420/1
- 93.الحطّاب،أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي،مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .دار الفكر ط.1412/3

94. الخرشبي، محمد بن عبد الله المالكي، حاشية الخرشبي، تحقيق زكريا عميرات. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1417/1
95. الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، الشرح الكبير مطبوع بهامش حاشية الدسوقي. دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي ط. بلا
96. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار إحياء التراث العربي ط. بلا
97. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على موطأ مالك. دار الكتب العربية بيروت ط. 1411/1
98. الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الكبير. شركة البابي الحلبي مصر ط. الأخيرة 1952
99. العدوي، علي، حاشية العدوي مطبوع على هامش الخرشبي على مختصر خليل. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1417/1
100. عليش، أبو عبد الله محمد بن أحمد، فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك. دار المعرفة بيروت ط. بلا
101. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق أحمد محمد السيد. دار ابن كثير بيروت ط. 1417/1
102. القيرواني، ابن زيد، كفاية الطالب الرباني مطبوع مع حاشية العدوي. المكتبة الثقافية بيروت ط. بلا
103. الكاندهلوي، محمد بن زكريا بن محمد بن يحيى، أوجز المسالك على موطأ الإمام مالك، تحقيق أيمن صالح شعبان. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1420/1
- الفقه الشافعي:**
104. أبو شجاع، محمد بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم الأصبهاني، متن الغاية والتقريب مطبوع مع الترهيب. دار الإمام البخاري دمشق ط. 1398/1
105. الأنصاري، زكريا محمد بن أحمد، شرح منهج الطلاب مطبوع مع حاشية الجمل. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1417/1
106. بدر الدين الدمشقي، محمد بن محمد بن أحمد سبط جمال الدين المادري، شرح الرحبية. مكتبة محمد صبيح ط. بلا
107. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حجر بن الفراء، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1418/1

108. البكري، أبو بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي. دار إحياء التراث العربي ط. بلا
109. الجرداني، محمد عبد الله، فتح العلام بشرح مرشد الأنام. دار السلام القاهرة ط. 1410/4
110. الحصري، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني، كفاية الأخيار. دار الفكر ط. بلا
111. الخن، د. مصطفى وزملاؤه، الفقه المنهجي. دار القلم دمشق ط. 1413/3
112. الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق علي محمد معوض. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1417/1
113. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس المنوفي المصري، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط. الأخيرة. 1386.
114. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم. دار الفكر ط. بلا
115. الشافعي، أحكام القرآن. دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا/1400
116. الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. دار الفكر ط. بلا
117. الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج على متن المنهاج. دار إحياء التراث العربي بيروت ط. بلا
118. الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق محمد إبراهيم زايد. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1/
119. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، المهذب، تحقيق د. محمد الزميلي، دار الفكر دمشق ط. 1412/1
120. العثماني، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن دمشقي، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، تحقيق علي الشرجي. مؤسسة الرسالة ط. 1414/1
121. القفال، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء، تحقيق د. ياسين درادكة. مكتبة الرسالة عمان ط. 1988/1
122. الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق محمد مطرجي. دار الفكر ط. بلا/1414
123. المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المهذب. مكتبة الإرشاد ط. بلا
124. النووي، المجموع شرح المهذب. دار الفكر ط. بلا
- الفقه الحنبلي:**
125. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، أحكام الزواج، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1408/1
126. ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام. الناشر الرئاسة العامة لشؤون الحرمين

127. ابن تيمية الحراني، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن خضر، المحرر في الفقه. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1419/1
128. ابن الجوزي، أحكام النساء. المكتبة العكبرية بيروت ط. 1405/2
129. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم منار السبيل، تحقيق زهير الشاويش. المكتب الإسلامي بيروت ط. 1410/6
130. ابن عادل الحنبلي، أبو جعفر عمر بن علي الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية ط. بلا
131. ابن قدامة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد، المغني. مكتبة الرياض الحديثة ط. بلا
132. ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، الشرح الكبير على متن المقنع. دار الكتاب العربي بيروت ط. بلا/1403
133. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق مؤسسة الريان. بيروت ط. 1418/1
134. ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط. بلا
135. ابن قيم الجوزية، تحفة الودود في أحكام المولود. دار الكتاب العربي بيروت ط. 1399/1
136. ابن مفلح، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع في شرح المقنع. المكتب الإسلامي دمشق ط. بلا/1401
137. ابن شمس الدين أبو عبد الله محمد المقدسي، الفروع. عالم الكتب بيروت ط. 1405/4
- ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى، منتهى الإرادات، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق. عالم الكتب ط. بلا
138. ابن النقيب، شهاب الدين أبو العباس أحمد المصري، عمدة السالك وعدة المناسك. طبع المؤن الدينية بقطر ط. 1982/1
139. البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع بشرح زاد المستنقع. الكتب العلمية بيروت ط. 7
140. الشيباني، محمد بن الحسن، كتاب السير الكبير، تحقيق محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1417/1
141. الفرضي، إبراهيم بن عبد الله، العنب الفائض شرح عمدة الفارض. دار الفكر ط. 1394/2
142. المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف، تحقيق محمد حامد الفقيسي. دار إحياء التراث العربي بيروت ط. 1376/1
143. النجدي الحنبلي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع. بساط بيروت ط. بلا

144. يسري السيد محمد، جامع الفقه موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ابن قيم الجوزية. دار الوفاء ط.1/1421

الفقه الظاهري:

145. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، المحلى، تحقيق أحمد محمد شاكر. مكتبة دار التراث القاهرة ط.بلا

الفقه الشيعي:

146. ابن الحسين، أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن أبي طالب، رأب الصدع، تحقيق علي بن إسماعيل الصنعاني. دار النفائس بيروت ط.1/1410

147. الطوسي، محمد بن الحسن، الأستبصار. دار الأضواء بيروت ط.3/1405

148. الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب، فروع الكافي. دار الأضواء بيروت ط.3/1405

ج: التراجم والسير:

149. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني. دار إحياء الكتاب بيروت ط.4 .

150. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. دار إحياء التراث العربي بيروت ط.بلا .

151. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة. مكتبة الكليات الأزهرية ط.1/1397

152. ابن حجر، تهذيب التهذيب. دار الفكر بيروت ط.1/1404 .

153. ابن عساكر، أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي/تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محيي الدين العموري. دار الفكر دمشق ط.بلا .

154. ابن كثير، البداية والنهاية. مكتبة المعارف بيروت ط.5/1405 .

155. ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، سيرة ابن هشام، تحقيق مجموعة من العلماء. دار إحياء التراث العربي بيروت ط.3/1391 .

156. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الحنفي، كشف الظنون. دار الفكر بيروت ط.بلا 1414 .

157. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله/معجم البلدان. دار الفكر بيروت ط.بلا .

158. الداودي، شمس الدين محمد بن علي. طبقات المفسرين. دار الكتب العلمية، بيروت ط.1/1403

159. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي/طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو. دار إحياء الكتب العربية ط.بلا .

160. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم/الملل والنحل. دار المعرفة بيروت ط.بلا

161. الصفدي، صلاح الدين خليل أبيك/الوافي بالوفيات. دار النشر فرانز شتاينر شتوتغرت ط.3/1411 .

162. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك. مكتبة خياط بيروت ط. بلا
163. الفاسي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط. 1396/1 .
164. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين. دار إحياء التراث العربي بيروت ط. بلا
165. محيي الدين الحنفي، أبو محمد عبد القادر بن نصر الله القرشي، الجواهر المضئنة، تحقيق محمد الحلو. مؤسسة الرسالة ط. 1413/2 .
- ح: كتب اللغة:**
166. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريات، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون. شركة مصطفى البابي الحلبي مصر ط. 1410/1 .
167. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. دار صادر بيروت ط. 1410/1
168. أحمد رضا، معجم متن اللغة. دار مكتبة الحياة ط. بلا/1380 .
169. لأحمدنكري، القاضي عبد النبي عبد الرسول، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تعريب حسن هاني فحص. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1421/1 .
170. الأصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي. دار القلم دمشق ط. 1412/1 .
171. الجرجاني، الشريف علي بن محمد، كتاب التعريفات. دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا
172. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تحقيق محمد نبيل طريفي. دار الكتب العلمية بيروت ط. 1420/1 .
173. الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه. دار ابن كثير ط. 1420/7 .
174. الرازي، زين الدين محمد بن أبس بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح. دار بصائر ط. بلا .
175. الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس. دار الفكر ط. بلا .
176. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عليوه شلبي. عالم الكتب بيروت ط. 1408/1 .
177. الفراهيدي، الخليل أحمد، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي. إنتشارات أسوة قم ط. بلا .
178. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. دار الجيل ط. بلا .
179. الكفوي، أبو البقاء أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوي. مؤسسة الرسالة بيروت ط. 1419/2 .

180. هارون، عبد السلام، لجنة المؤلفين، بإشرافه، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجمهورية العربية المتحدة. المكتبة العلمية طهران ط. بلا.
الطبعة الثانية. استبول تركيا.

خ: كتب أخرى:

181. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم، الصارم المسلول على شاتم الرسول. دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا/1398 .

182. ابن جزّي، أبو القاسم محمد بن أحمد الكليني، القوانين الفقهية. دار الكتب العلمية بيروت ط. بلا .

183. ابن الجوزي، المدهش. دار الكتب العلمية لبنان ط. 1/1401 .

184. ابن الجوزي، صيد الخاطر. المكتبة العلمية بيروت ط. بلا .

185. ابن عبد الوهاب، سليمان بن عبد الله بن محمد، تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد. المكتب الإسلامي بيروت ط. 3 .

186. ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد حامد الفقي. دار الفكر ط. بلا .

187. ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة. دار الكتب العلمية ط. بلا .

188. ابن قيم الجوزية، الروح، تحقيق عبد الفتاح محمود عمر. دار الفكر عمان ط. 3/1986 .

189. ابن قيم الجوزية، التبيان في أقسام القرآن. مكتبة الرياض الحديثة البطحاء ط. بلا .

190. أبو شيخة، د. نادر أحمد، إدارة الوقت. دار مجدلاوي عمان ط. بلا .

191. أبو زهرة، محمد، أحكام التركات والمواريث. دار الفكر العربي ط. بلا .

192. آل محمود، الشيخ عبد الله بن زيد، توحيد أعياد المسلمين. مؤسسة الرسالة بيروت ط. 1/1402

193. البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن. الدار السعودية ط. 5/1988 .

194. التكروري، عثمان، شرح قانون الأحوال الشخصية. مكتبة الثقافة، عمان ط. 1/1988

195. جرّار، بسّام، إرهابات الإعجاز العددي في القرآن الكريم. مركز نون رام الله ط. 1/1419 .

196. الحنبلي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية والمنح المرعية. دار العلم للجميع بيروت ط. بلا/1398 .

197. درانكه، ياسين محمد، الميراث في الشريعة الإسلامية. مؤسسة الرسالة بيروت ط. 1/1400 .

198. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الكبائر. دار ابن زيدون بيروت ط. 3/1993 .

199. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر دمشق ط. 1405/2 .
200. الزعبلوي، محمد السيد، الأئمة في القرآن والسنة. مؤسسة الرسالة ط. 1985/2 .
201. السندي، حاشية الإمام السندي مطبوعة بذييل سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي. دار الريان القاهرة ط. بلا
202. سيد سابق، العقائد الإسلامية. دار الكتاب العربي بيروت ط. بلا
203. الشرباصي، يسألونك في الدين والحياة. دار الجيل بيروت ط. بلا .
204. شلبي، محمد مصطفى، أحكام الأسرة في الإسلام. أدار الجامعة بيروت ط. 1403/4 .
205. طيارة، عبد الفتاح، روح الدين الإسلامي. دار العلم للملايين بيروت ط. 1979/18 .
206. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي، العقيدة الطحاوية، تحقيق جماعة من العلماء. المكتب الإسلامي بيروت ط. 1400/6 .
207. عبد الحليم، محمد محيي الدين، الأحوال الشخصية. مطبعة دار السعادة مصر ط. 1386/3 .
208. عبد الحميد، محمد محيي الدين، الدرّة البهية، تحقيق مباحث الرجبية، مطبوع بحاشية شرح الرجبية. مكتبة محمد صبح مصر ط. بلا .
209. العربي، محمد حمزة، المبادئ القضائية لمحكمة الاستئناف الشرعية. مكتبة الأقصى عمان ط. بلا .
210. عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي. دار إحياء التراث العربي بيروت ط. 1405/4
210. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين. دار المعرفة بيروت ط. بلا.
211. القذومي، د. مروان، أحكام المواريث حسب المعمول به في المحاكم الشرعية، جامعة النجاح الوطنية. دار الحسين للطباعة الخليل ط. بلا/1406 .
212. القرطبي، التنكرة في أحوال الموتى وعلوم الأخرى. المكتبة السلفية المدينة المنورة ط. بلا .
213. محمد عقلة، نظام الأسرة في الإسلام. مكتبة الرسالة عمان ط. 1983/1 .
214. محمود السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني. دار الفكر عمان ط. 1416/2 .
215. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت ط. 1410 .
216. النحاس، أحمد بن إبراهيم بن محمد دمشقي، مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق، تحقيق إدريس محمد علي. دار بشارت بيروت ط. 1417/2 .
217. الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي، الزواجر عن اقتراف الكبائر. دار الفكر بيروت ط. بلا.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
	الفصل التمهيدي
8	المبحث الأول: مفهوم الوقت
8	المطلب الأول: معنى الوقت عند العلماء
9	المطلب الثاني: مفهوم الزمن
11	المطلب الثالث: ذكر الزمن والوقت في القرآن الكريم والسنة
13	المبحث الثاني: الحكمة من خلق الليل والنهار
13	الأولى: التذكير بنعم الله تعالى
14	الثانية: التذكير بعظمة الله تعالى وقدرته
15	الثالثة: التذكير بالبعث
16	الرابعة: معرفة السنين والحساب
17	الخامسة: ربط الأحكام الشرعية بحركة الليل والنهار
	علاقة الوقت بالعبادات:
18	المسألة الأولى: وقت وجوب الزكاة
21	المسألة الثانية: ربط الوقت بالصوم
	المبحث الثالث: دلالة الوقت وأهميته
23	المسألة الأولى: دلالة الليل والنهار وعلاقته بالحساب
23	المسألة الثانية: السنة القمرية والسنة الشمسية
24	المطلب الثاني: أهمية الوقت
27	المطلب الثالث: شتم الوقت
28	موقف السنة من شتم الوقت
	الفصل الأول
	التوقيت في النكاح
31	المبحث الأول: البلوغ عند الذكور والاناث

31 مفهوم البلوغ
32 أمارات البلوغ
32 الأولى: الاحتلام
34 الثانية: الحبل
34 الثالثة: الحيض
35 الرابعة: الإنبات
37 الخامسة: التقدير بالسن
40 المبحث الثاني: نكاح الصغار
40 مباشرة الصغير الزواج بنفسه
41 قيام الأب وغيره بتزويج الصغير
41 المسألة الأولى: مباشرة الأب تزويج ابنه الصغير وصغيرته البكر...
43 المسألة الثانية: تزويج غير الأب للصغير والصغيرة البكر...
46 المسألة الثالثة: النيب الصغيرة
48 المبحث الثالث: تأييد الزواج
48 المسألة الأولى: نكاح المتعة
55 المسألة الثانية: النكاح المؤقت
56 المسألة الثالثة: العقد المعلق على الطلاق
57 المبحث الرابع: التوقيت في المهر
57 حكم الصداق وحكمة مشروعيته
58 المطلب الأول: تعجيل المهر وتأجيله
58 المسألة الأولى: وقت استحقاق المهر المؤجل إلى أجل مجهول..
58 المسألة الثانية: المهر المؤجل مطلقاً
59 المسألة الثالثة: المهر المطلق
60 المطلب الثاني: الأوقات التي يستقر فيها الصداق
60 الفرع الأول: استقرار الصداق كاملاً للزوجة
62 الفرع الثاني: استقرار نصف الصداق للزوجة
 الفصل الثاني
 التوقيت في الرضاع والحضانة
64 المبحث الأول: التوقيت في الرضاع
65 المطلب الأول: حكم الرضاع

66	المطلب الثاني:تحديد سن الرضاع.....
69	المطلب الثالث:صفة المرأة المرضعة.....
70	المبحث الثاني:التوقيت في الحضانه.....
71	معنى الحضانه عند العلماء.....
71	المطلب الأول:مدّة حضانه الذكر عند النساء.....
72	المطلب الثاني:نهاية حضانه الأنثى.....
73	المطلب الثالث:مرحلة التخيير.....
76	المطلب الرابع:الأثار المترتبة على انتهاء الحضانه.....
76	الفرع الأول: أثار انتهاء حضانه الذكر.....
77	الفرع الثاني:أثار انتهاء حضانه الأنثى.....
	الفصل الثالث
	التوقيت في الطلاق
79	المبحث الأول:أنواع الطلاق وآثاره.....
80	حكم الطلاق وحكمة مشروعيته.....
80	المطلب الأول:معنى الطلاق السني والطلاق البدعي.....
82	المسألة الأولى:وقوع الطلاق البدعي.....
85	المسألة الثانية:حكم الرجعة في الطلاق البدعي.....
87	المسألة الثالثة:الطلاق المضاف إلى أجل.....
89	المطلب الثاني:تقسيم الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها.....
	القسم الأول:الطلاق الرجعي
89	المسألة الأولى:مفهوم الرجعة وطريقة حصولها.....
91	المسألة الثانية:انتهاء مدّة الرجعة.....
95	المسألة الثالثة:أحكام الرجعة وآثارها.....
	القسم الثاني:الطلاق البائن
97	أنواع البينونة الصغرى وآثارها.....
97	البينونة الكبرى.....
99	المبحث الثاني:التوقيت في العدة.....
99	المطلب الأول:مفهوم العدة وحكمة مشروعيتها.....
100	المطلب الثاني:موجبات العدة وأنواعها.....
100	النوع الأول:المعتدة بوضع الحمل.....

102	تحديد وقت انتهاء عدّة الحامل.....
103	النوع الثاني:العدّة بالأقراء.....
105	النوع الثالث:العدّة بالأشهر.....
105	القسم الأول:عدّة الصغيرة والأيسة.....
106	كيفية احتساب العدّة بالأشهر.....
107	القسم الثاني:عدّة المتوفى عنها زوجها غير الحامل..
108	بدء احتساب عدّة المتوفى عنها زوجها.....
109	المبحث الثالث:التوقيت في الإيلاء.....
109	المطلب الأول:مفهوم الإيلاء وحكمه.....
110	المطلب الثاني:مدّة الإيلاء.....
112	المطلب الثالث:احتساب مدّة الإيلاء.....
112	المطلب الرابع:رجوع المولي في مدّة الإيلاء.....
113	الآثار المترتبة على وقوع الإيلاء.....
	الفصل الرابع
	التوقيت في الميراث والوصايا
115	المبحث الأول:موت المورث.....
115	المطلب الأول:مفهوم الميراث.....
116	لمطلب الثاني:ميراث المفقود.....
116	المسألة الأولى:تحديد المدّة التي يحكم فيها بموت المفقود.....
119	المسألة الثانية:وقت ميراث الحي لتركه المفقود.....
120	المسألة الثالثة:ميراث الغرقى والحرقى والهدمى.....
123	المطلب الثالث:الموت التقديري.....
123	مقدار الغرة.....
124	قيمة الغرة بالدينار.....
125	المطلب الثالث:وقت ميراث المرتد.....
125	المسألة الأولى:مفهوم الردّة.....
125	المسألة الثانية:مصير أملاك المرتد.....
128	المسألة الثالثة:لحوق المرتد بدار الحرب.....
129	المبحث الثاني:حياة الوارث.....
129	المطلب الأول:مفهوم الحمل وشروط توريثه.....

130 ثبوت الحياة بالإستهلال
131 المطلب الثاني: ما يوقف للحمل من ميراث
132 المقدار الذي يوقف للحمل
134 المطلب الثالث: حالات توريث الحمل
140 المبحث الثالث: موت الموصي
140 المطلب الأول: مفهوم الوصية
141 المطلب الثاني: وقت ثبوت الملك للوصية
 المبحث الرابع: موت الموصى له
145 المسألة الأولى: موت الموصى له قبل موت الموصي
145 المسألة الثانية: موت الموصى له بعد موت الموصي
147 المسألة الثالثة: الوصية للميت
148 المسألة الرابعة: الوصية للحمل
 الفصل الخامس
 التوقيت في النسب
151 المبحث الأول: أقل مدة الحمل
151 موقف الطب من أقل مدة الحمل
152 المبحث الثاني: أكثر مدة الحمل
153 موقف الطب من أكثر مدة الحمل
156 المبحث الثالث: ثبوت النسب
156 ثبوت النسب بالفراش
159 المطلب الثاني: الحالات التي لا يثبت فيها النسب
161 الخاتمة
163 ملخص الرسالة بالعربية
167 مسارد الآيات القرآنية
172 مسرد الأحاديث والآثار
176 ملحق الأعلام
185 مسرد المراجع
198 فهرس الموضوعات
203 الملخص بالانجليزية